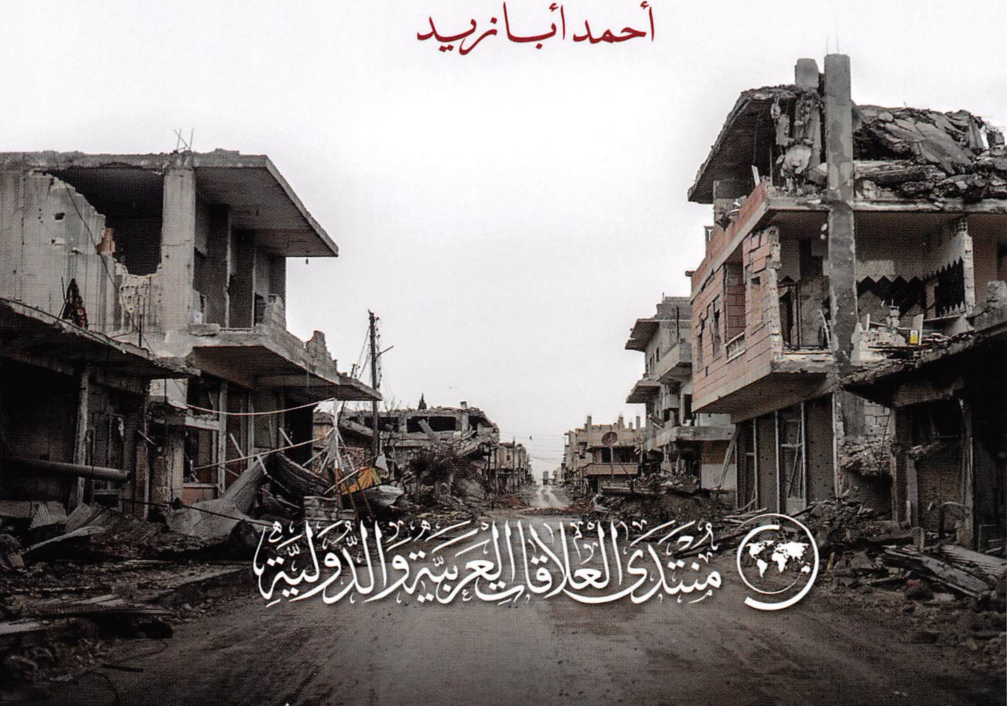
ثورة المتروكين

أوراق بحثية حول تطورات الثورة السورية

محمد الأحمري
أحمد طعمة
خالد خوجة
عبد الباسط سيدا
رضوان زيادة
حمزة المصطفى
أحمد أبازيد



منتدى العلاقات العربية والدولية



يحاول هذا الكتاب إلقاء ضوء على زوايا مهمّة في الثورة السورية، كتبها عدد من الفاعلين والمهتمّين بهذه الثورة والمتابعين عن قرب لمجرياتها، فهذا النص رغم قصره يلمّ بأبعاد طويلة المدى والأثر في هذه القضية، مثل علاقات الثورة وظروف نشأتها وهويتها وموقف القوى العظمى منها.

الثورة السورية فصل من مسيرة أمّة نحو التحرّر بعد قرون من القمع والإرهاب السلطوي، وما الثورة العامّة إلا الفصل الأخير من مأساة شعب. ومهما طالت المأساة وجلّت الخسائر فإن طريق التحرّر لم يعد بإمكان أحد أن يغلقه على شعب.

السعر:
18 ريالاً قطرياً - 5 دولارات

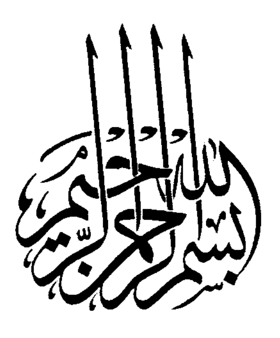

ISBN 978-9927-103-99-5
9 789927 103995




هاتف: 44080451 974+ فاكس: 44080470 974+ صندوق بريد: 12231
الموقع الإلكتروني: fairforum.org البريد الإلكتروني: info@fairforum.org
العنوان: مبنى رقم 28، المؤسسة العامة للحي الثقافي (كتارا)، الدوحة، قطر

ثورة المتروكين

أوراق بحثية حول تطورات الثورة السورية



ثورة المتروكين

أوراق بحثية حول تطورات الثورة السورية

محمد الأحمري

خالد خوجة

عبد الباسط سيدا

رضوان زيادة

أحمد أبا زيد

حمزة المصطفى

أحمد طعمة

تحرير

آلاء الصديق



عنوان الكتاب: ثورة المتروكين
أوراق بحثية حول تطورات الثورة السورية

إعداد: محمد الأحمري - خالد خوجة - عبد الباسط سيدا -
أحمد طعمة - رضوان زيادة - أحمد أبا زيد - حمزة المصطفى

تحرير: الاء الصديق

192 صفحة - 14,5 × 21,5 سم.

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: 87/ 2017

الرقم الدولي (ردمك): ISBN: 978-9927-103-99-5

الطبعة الأولى 2017.

المحتويات

مقدمة

سنوات من ثورة أنتجها تراكم كامن لعقود من القمع، انطلقت في لحظة تواز مع ثورات مصاحبة، اكتشف فيها السوريون إمكانية الانتفاضة بعد أن أرهبوا منه بالماضي القريب في تاريخهم، يُنقل عن رجل قضى في الأيام الأولى للثورة بدرعا، أنه قال مبتسما لمن حاولوا إنقاذه "يكفيني عشت أربعة أيام حرية"[1]. هذه الثورة عملٌ عظيم يؤسس لحياة شعب لا يمكن أن تبنى في وقت مستعجل، ومن بقي مستمسكًا بها آمن بالنصر البعيد الذي يسعى للبناء زمنًا يساوي زمن الهدم.

مرت هذه الثورة بتعقيدات ساهم في صياغتها كل الأطراف التي عول عليها الثوار في نجاحها وفشلها، إلا أن النظام لم يكن يعنيه سوى فرض سيطرته ولو على حساب أن تسيل دماء كل من يحكمهم دون استثناء مهما كانت طبيعة من سيتحالف معه، حينها لم يبق خيار أمام الإنسان السوري سوى استخدام السلاح دفاعًا عن وجود مهدد بالإبادة، في ظل تخلٍ صادم من المجتمع الدولي شرقًا وغربًا عن حل حازم يحقق المطالب الشعبية

(1) أحمد أبازيد، تغريدة.
https://twitter.com/abazeid89/status/767750900412801024

ويقدر الوضع الإنساني، وكان العنف أخطر الخيارات، حيث جلب معه تقسيم الدولة إلى دويلات تقف فيها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) إلى جوار النظام المتحالف مع إيران وروسيا، ضد المعارضة والجيوش التي لم تعد جبهة واحدة متفقة في الداخل والخارج.

لقد تخلى العالم عن السوريين وتعود موتهم وتشردهم، سواء على مستوى الإنسان العادي في عالمنا أو على مستوى المثقف والسياسي وصاحب القرار المسؤول، بعد أن بدا لكل أولئك أن ما يقدم ليس سوى تكرار لن يأتي بنتيجة في مجال فضاء التدخلات السياسية أو ميدان الواقع. يحاول هذا الكتاب أن يتدخل بمجموعة أبحاث كتبها باحثون لا زالت سورية وثورتها قضيتهم الأهم. تبين هذه الأبحاث تطورات الأحداث وتقف على نقاط الخلل في سردية مفصلة لكل جانب على حدة، مبينة أسباب استمرار الثورة دون حسم والذي أدى إلى تشابكات كثيرة، نتج عنها من أزمات نزوح ولجوء وحرب أشقاء، كان سببها غياب التمثيل الواضح لأطراف تخلت عن المشهد السوري منذ بدايته مما أدى إلى صعوبة التدخل بعد ذلك، ثم تعرض حلول ممكنة تزن جميع الأطراف، لتفتح نافذة أمل أمام صعوبة الوضع الحالي وما طاله من دمار على المستوى المادي والمعنوي.

المشاركون في الكتاب



محمد الأحمري

مدير منتدى العلاقات العربية والدولية في الدوحة، له عدة مؤلفات أهمها: الديمقراطية: الجذور وإشكالية التطبيق ومذكرات قارئ.



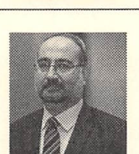
خالد خوجة

طبيب وسياسي سوري، الرئيس السابق للائتلاف الوطني السوري.



عبد الباسط سيدا

سياسي كردي من سوريا، رئيس المجلس الوطني السوري، حاصل على الدكتوراه في الفلسفة من جامعة دمشق.



أحمد طعمة

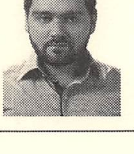
الرئيس السابق للحكومة السورية المؤقتة، مدير مركز الدراسات الإستراتيجية للدبلوماسية الإنسانية وحل النزاعات.



رضوان زيادة

كبير الباحثين في المركز العربي في واشنطن دي سي، عمل مديرا تنفيذيا للمركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية SCPSS – واشنطن.





أحمد أبا زيد

كاتب وباحث سوري، لديه مقالات ودراسات منشورة حول الثورة السورية والجماعات المقاتلة، وفي قضايا فكرية ونقدية مختلفة.



حمزة المصطفى

مساعد باحث في المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، تتمحور اهتماماته البحثيّة حول العلاقات التّركية السورية وأهمّية هذه العلاقات على الصّعيد الجيو-سياسي.

هوية الثورة

محمد الأحمري

نرحب بكم في هذا اليوم من أيام الحديث عن سوريا، ومرحبًا بالوفد الكريم من قيادة الثورة السورية، وبرئيسي الحكومة السابقين اللذين تبادلا الموقع وسلماه لمن بعدهما دون دماء (كما هو المعتاد من سلطات الاستبداد).

يبدو أن مرور الزمن على هذا الحدث وكثرة المشكلات حوله قللت اهتمام الناس الكبير به. ولعل هذا يصور ظاهرة تراجع بعض الاهتمام العام بالقضية السورية، فقبل أكثر من عامين ما كانت هذه القاعة لتسع الحضور؛ لكثرة الاهتمام وكثرة الذين أحبوا أن يشاركوا ويسمعوا من القيادات السياسية والثقافية عن الذي يحدث في سوريا، ثم بعد ذلك تراخى كثيرون. ولعل من أسباب ذلك هذه الحالة المضطربة الصعبة التي تمر بها شعوبنا، إذ تكاثرت عليهم الهموم والمآسي، وفتحت جبهات من كل جهة. ثم إن شعوبنا تريد أن يتم كل شيء في أسرع وقت، وقد تخيلت أن خلع عشرات السنين من الإفساد والاستبداد يمكن أن يتم بجولة أو جولتين. وليس هكذا في طرفة عين تتغير الأمم، وتنقلب نفوس أهلها بعد

ركام من الاستبداد والفساد العظيم. وإذا كان تعلم المهارات من الأمور الصعبة التي تحتاج إلى سنوات طويلة من إعداد الفرد؛ فإن التحرر والرقي إلى الحرية يحتاج إلى أزمنة أطول للمجاميع من الناس. وإذا حدثت الهبّات العامة والثورات في زمن يسير، فإن بناء الإنسان في هذه الظروف الصعبة أعسر، غير أن الإنسان في سوريا وفي عالمنا تغير جذريا، وهو يخطو خطوات ثابتة نحو الحصول على المزيد من حريته وحقوقه الإنسانية.

كم تمنى الناس لآلام التحرر ألا تطول، وأن ينتهي جور كل دكتاتور عائق لحريات الناس وكراماتهم في أسرع وقت وبأقل التكاليف! ولكن ليست هذه طبيعة الأمور، فقد احتاج الرعيل الأول من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم إلى زمن طويل، إلى ثلاثة وعشرين سنة من زمن النبوة، حوالي ربع قرن بعد ذلك، حتى استقرت النظرة، واستقر العمل، واستقر الكيان. وما كانوا يواجهون طاغية فردا بل نظام الملأ الأقل قسوة وإرهابًا من النظم الدكتاتورية المعاصرة، فمن باب أولى ألا تستطيع شعوب، في غياب النبوة وغياب قوة من الناس معينة، تحقيق كل ذلك في زمن قصير، لذا عليهم أن يصبروا ويصابروا ويستعدوا لزمن طويل، حتى وإن نجحت الثورات في بعض البلدان فإنه لا يعني أن هذا النجاح محسوم تمامًا، ولكن نعلم أنه قد تحقق الكثير في قلوب الناس مما يمكن تطويره والبناء عليه.

إن الثورة السورية ظاهرة عظيمة، ورغم كل الأهوال والمعاناة فهي فجر حياة لشعب قادم. وقد تبين أن الأمور تحتاج إلى تغيير في عقول الناس وسلوكهم، وإلى ثقافة جديدة تحل محل القديمة، وأن أنصار الثقافة

القديمة، أنصار الاســتبداد ومســتعبدي الشــعوب ووكلاء الاستعمار الدولي والإقليمي وما يسمى بالدولة العميقة، ليس من السهل أن يتخلوا عما خطفوا من ســلطات، وما تعودوه من إفساد وفردية ووكالة للشرق والغرب، وأن مــن أوكل لهم هذا النفوذ لا ينوي ولا يقبل أن يتعامل مع أمم حرة، بل مع ما تعوده مــن وكلاء له وحماة لمصالحه. ذلك أن الخارج لا يتعامل معنا كشــعوب أو أمم ولكن يتعامل معنا كأشخاص يحتويهم ويحتلهم ثم هو يدير هذه الشــعوب من خلال شخصية القيادة التابعة إلى حد كبير.

في عام 2010 و2011 بدأ عالمنا يتغير وينحو نحو حياة جديدة. وقد ســعدنا بهذه اللحظات، مع أن الناس كانــوا يعانون من مخاض التحرر، وهو مخاض عســير. ومهما تكن التراجعات فإن سنة التغيير نفذتها جموع من الناس بأنفســهم، ورأوها تتحقق وتنجح وتفشل أحيانا؛ مما جعلهم قادرين على استعادة المبادرة للإصلاح والتغيير في أي لحظة سانحة، وهم مستمرون في جهاد الطغيان إلى الأبد، ولن يقبلوا لحظة غفوة أو خضوع، فقد بان الطريق وســاروا فيه وعرفوه وعرفوا مصائبه. ومهما مورس على الشــعوب من إرهاب لتقبل بالهوان والذل للطغاة، فقــد هُدمت مهابة الاســتبداد ووطئت جدرانه، وهان في نفوســها قبل هوانــه في أرضها وتاريخها.

لقد كانت حكومات الاســتبداد سببا في الفشل السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي، وكانت تحتاج إلى ثورة على كل هذه المجالات، وهذا أمر يفوق قدرة الثوار في أي مكان وفي أي زمان وفي أي عمل؛ لأنه

يحتاج إلى رؤية وطاقة وزمن طويل لإصلاح الفساد الشامل الذي صنعته الدكتاتوريات. كان نجاح التونسـيين المباشر في خلع عار الاستبداد عن بلادهم ومن رؤوسـهم ومن تاريخهم قدحًا للهمم في حياة أمتنا ومؤثرًا كبيرًا؛ لأن الأمم والشـعوب والناس يتأثرون بالنموذج أكثر مما يتأثرون بالأفكار والمبـادئ. وكم خرجت من قبل مظاهـرات واحتجاجات في عرض المشرق والمغرب، لكن ذلك كله لا يعني شـيئًا ما لم يسقط الصنم. في حالة السـقوط اجترأ الجميع وحاولوا أن يبدؤوا محاولات الإصلاح قدر طاقاتهم، رغم أن قوى الظلام كانت مستقرة ومدعومة من الخارج، ومدعومة من الداخل بتعود الناس لذلٍ طويل، أو مدعومة بخوف الناس من الإرهاب الحكومي الذي أنشـأ جيوشًا لقتل الشعب واحتلال أرضه وإذلاله وتسـليم العدو كل شيء، كما كانت مدعومة بالمستعمر الذي لا يحب أن يتعامل إلا مع شـخص يتحكم فيه؛ ممـا أرجعنا مرة أخرى إلى الإرهاب العميق الذي يسمونه الدولة العميقة. فهذه الجيوش -كما تبين مـن تصرفها في حالات كثيرة- في ظاهرها ملك للشـعوب، ولكن تبين أنها غالبا قامت لتدميرها وتمزيقها وإهانتها واستتباعها للطغاة، وقليل من رجالها من تحرك ضميره وصحا وعيه وعلم أنه راع لأمانة حماية الشـعب وليس لقتله، وخرج هؤلاء زرافات ووحدانا من جيوب الطغاة وانحازوا لأمتهم ولشعوبهم، وبقيت جموع فاقدة للبصر وللبصيرة وخائفة وجائعة ومعتادة للتملق والهوان للطغاة، فكانت أكبر طعنة في ظهور الشـعوب، حتى أصبحت الحرية عند بعض الناس حلمًا بعيدًا يصعب نواله.

شـــعوبنا هاجعة على الظمأ منذ سنين طويلة، الظمأ للحرية وللكرامة وللإنسانية. ولعل من أسباب فشل الحكومات المستبدة في كل شيء أن هذه الشعوب تأبى الاســتبداد وتأبى الاستعباد مهما طال بعدها عن حريتها. وقد بقيت علاقات المفاصلة وعلاقات العداء الصريح أو المكتوم بين هذه الشعوب وبين المستبدين، وبهذا دامت الأزمة الخانقة، فلا الشعوب تخلت عن حرياتها وكرامتها ولا المســتبد قبل بفشله المستمر، وقلل من عدوانه وخنوعه للغزاة وعداوته للشــعب، ولذا بقي هذا الإنسان المقهور يحلم بالاســتقلال ويحلم بالحرية ويتمناها ويعمل لهــا، ويكن احتقارًا للطغاة وعصيانا مبطنًا وظاهرًا مســتمرًّا؛ مما جعل الطغاة يتعالون على الشعوب ويحاربونها ويتعلقون بالأمن القــادم من الخارج، ويقدمون كل المطاوعة والمهادنة والتبعية حتى لمن يحتل أرضهم ويستلحقهم، وهو مقبول ما دام يذل الطاغية من الخارج، ويعلم أن هذا ثمن استمرار استعباد الشعوب، خنوع للخارج وتعال وقهر وإهانة للداخل المستمر على عدم الثقة والتمرد في أقرب لحظة. فدائمًا هناك ســقف مدعوم من الخارج والداخل بحيث يبقــى الناس عبيدًا في زمــن الحريات. وقد تبين لنــا أن الذين يتحدثون عــن الحريات والديمقراطية وما قاربها من الخارج لا يريدونها في الحقيقة لشعوبنا، ولكن يريدون الألفاظ ويخفون المعاني. هذه الحال وهذا الانطباع الــذي قالوه عن العرب (كونهم يحلمون ولا يعملون) كذبه عمل الثوار، وهو عمل غير مسبوق في الســنوات الماضية. وما هذه الدماء المتدفقة في ســبيل الحرية إلا شــاهد عظيم على الطموح والعمل له، يواجهه تكالب الأعداء المســتمر لإغراق الشــعوب في الدماء ومنع تحررها بأي طريقة،

وبقاء حالة من الصراع الدائم الذي لا تحسمه الشعوب لصالحها، ولا يفوز الطاغية بقوة حاسمة؛ فالإهانة وتدمير البلاد غاية القوى المعادية في الخارج.

إن سنين الاستبداد صنعت أحيانًا ذلك الإنسان الذي يطلب الحرية بالحيلة، فهو من أكثر الناس احتيالاً لبلوغها، ويسعى أحيانا إلى الحصول عليها بطريقة التخفي والتملق لينال شيئًا منها بثمن رخيص. وهذا يفسر ظاهرة التملق المرافقة بكراهية كبيرة للطغاة، فإن بعض شعوبنا مهما أظهرت من تملق فهي تخفي ذل الإنسان الحر، الذي يسعى ويتمنى أن تأتي تلك الساعة التي يستقل فيها ويتحرر قيده، وهو يضرب على باب الحرية أو يقف مخفيًا يده وهو يطرق باب التحرر، ولكن باب الحرية في دمشق يصر دائمًا على بقائه مضرجًا بالدماء. كان يدق بالدماء في سوريا زمن الفرنسيين، ثم بقي يدق ضد من ولاه المستعمرون أبواب سوريا منذ زمن بعيد. وإنه الآن لا يدق بالدماء، ولكنها أنهار تجري في كل البقاع، تحت هذه القصور وفي كل المدن، بل زالت المدن من آخرها والطغيان مرعي بالمستعمرين المؤيدين لإبادة الشعوب في سبيل بقاء عملائهم. شعوبنا أرهقها الطغاة بالمخابرات والتجسس، وبالإذلال والتجويع والإفقار، ولم تستسلم، فلم يكن من المتوقع أن تصمد سوريا كل هذه السنوات، لكنها صمدت.

ولأول مرة منذ قرون تتحرك هذه الأمة من واقع ذاتي، وبعمل من داخلها، وبجهد من أعماقها لم يكن مستوردًا من الخارج. وقد عشنا عقودًا طويلة إن لم يكن قرونًا ونحن مجرد ضحية للخارج ولسنا من يبادر

لعملنـــا من الداخل. هذه الثورات جاءت بما يخالف رغبة المســـتعمرين، ولهذا ألح منذ البداية أن تتم المصالحات لتســـتمر حالة من شبه الاحتلال وشبه الاستعباد لهذه الشـــعوب. ولهذا كانت الخيارات التي طرحت ألا يتم حســـم في هذه المعركة، وألا يكون هناك حسم عسكري؛ لأن الحسم العسكري سيكون لصالح الشعب الســـوري، وهم يعلمون خطورة أن يستقل الســـوريون بالقرار في بلادهم وحكومتهم، فكان لابد من محاولة الصلح ومحاولـــة صناعة نموذج آخر من نماذج الاحتـــلال القديمة، كما حصل في بلدان مجاورة.

لا يزال الغربيـــون وعملاؤهم من الشرق والإقليم يريدون إعادة بناء قوة دكتاتورية قامعة لطموح الشعب، وناسجة له في نسيج الخضوع العام في المنطقة، مع بقاء الحرمان من التحرر ومن الاســـتقلال، وبقاء الشعب خائفًا فقيرًا تابعًا ذليلاً، فما الحكومات المســـتبدة والمحيطة إلا وسائل قمع للشـــعوب يجب بقاؤها مهما كانت فاسدة قلقة ناهبة قاتلة ومهينة، لتكون قوة قهر للرعاع -كما يرى الغرب شعوبنا- ولن يقبل بتحرر يهز مصالحه وينهي تبعية بلداننا له.

كانت شروط الغرب على الثورة الســـورية شـــديدة الاســـتبداد، وما زالت إلى اليوم، ومن لم يستجب فإن النار والدماء ستلاحقه في كل مكان. صحيح أن الثوار لا يســـتطيعون، خاصة المجموعة السياسية، أن يقولوا ما يريدون، لكن على المســـتوعب وعلى المســـتمع وعلى المهتم أن يعي كل هذه الأشـــياء التي أحيانًا من الصعب على الإنســـان أن يقولها. وكما قال أحدهم إنه من الســـهل أن تحمل الســـلاح، ولكن ليس من الســـهل أن

تقول الحقيقة في وجه الطغيان. أحيانـــا الحقائق مرة، وأمر منها الصمت عليها. ويبقى السياسي يدور ويتهمه الناس بأنه ليس صريحًا أو لا يعبر بما يعرف، وهذه امتحانات دائمة للسياســيين في قراراتهم. وكثيرًا ما حاول الغزاة من الغرب والشرق أن يســتغلوا الأقليات وأن يتحدثوا باسمها، وأن ويزعمــوا حمايتها، وهم في الحقيقة يرفعون شــعارًا لتدمير الأغلبية، ثم هم لا يرعون الأقليات، وإن أحسن فتح لها باب الهجرة، لتعيش مذلة الغربة والتبعية وممارسة بعض الأساليب التي تدمر به البلدان التي هُرّبت منها. هــذه الأمور لا تخفى على من يراقب نهــج المحتلين قديمًا وحديثًا، وهم أوفياء لأساليب الاستغلال. أما الأقليات فذاقت السموم مضاعفة بأيدي المحتلين، ودق إسفين بينها وبين بقية الشعوب المغلوبة على أمرها بالطغاة والمحتلين، فالغزاة والطغاة يضحّون بمجموعة ويتظاهرون بإنقاذ مجموعة أخرى، وفي النهاية الجميع مسحوقون وخاسرون.

لا شــك أننا نحزن لفقدان كل هذه الأعداد الهائلة من الأبرياء ومن المناضلين الصادقين، لكنهم وهم يعملون ويستشهدون سعداء باختيارهم شهادة تصنع الحياة لمن بعدهم. يســعدون لأنهم ينالون الحرية، والحرية أعلى ما يمكن للإنســان أن يعمل له. حرية الإنسان هي كرامته ووجوده وولادته في الكــون. أما إن عاش مســتعبدًا فحياتــه منقوصة، جزئية، هامشــية، حياته تبعية للآخرين. وإذا كان أعداء الحرية في سوريا يلقبون الحرية والثورة بالإرهاب، فهذه تسمية تاريخية ومعروفة متبعة دائمًا في كل مكان، فكل من طالب بالحرية إرهابي حتى ينتصر، وكل الثوار إرهابيون حتى ينالوا النصر، وبعدها ينقلب كل شيء، فالثوار في ســوريا سيسمون

بالإرهابيين حتــى ينتصروا، وعندما ينتصرون يــأتي الناس ويفاوضون ويقبلون بالواقع، هي معركة الســوريين ولكنهــا في نفس الوقت معركة العرب والمســلمين في كل مكان؛ لأنه إن تحرر جــزء من هذه البلاد فإنه يحرض الأجزاء الأخرى على الحياة والوجود والمشاركة في حياة كريمة.

هذه الحرب ليســت حربًــا أهلية كما يحب بعض الناس أن يســميها، بل هي حرب تحرر شــعب يبحث عن حريته ويموت في سبيل استقلال بلاده. وكثير من الناس يحاولون تغيير المســميات فيسمونها حربًا أهلية، فإن قتلــت قتلت جزءًا، أو ليس هناك من حق في جهة من الجهات، مجرد حــرب أهلية، مثلها مثل كلمة «أزمة»، أو «الأزمة الســورية» وقائل هذا يعنــي خلاصه من أعباء القضية، ويعني أنه يتحــدث بلغة ليس فيها أي تبعات، وكأن الوضع مجرد اثنين تلاطما في الشــارع، لســبب تافه كحجر وجد في الشارع مثلاً، مجرد أزمة الكلمات والتعبيرات تحدد أحيانًا هويتك وعلاقتــك بهذا الحدث أكثر مما تحدد الحدث نفســه، لكنها أحيانًا طريقة هــروب من التعامل مع الواقــع، تقول: أزمة، حــرب أهلية، وفي نفس الوقت يعني أنك لا تنتصر للشــعب، لكنك ســلبي أو تنتصر للمعتدين عليه.

أيضًا هذه الحرب أو الثورة التحررية ليست حربًا مع الإرهاب إلا إذا كنت تعرِّف الإرهاب أنه الحكومة الإرهابية التي تريد أن تبيد الشــعب، فهنا الشــعب يثور على الإرهاب. وهذه أيضًا حقيقة حول تســمية هذه الحرب، فليســت حربًا طائفية،، لكن الطوائف تســتخدم لقمع الشعب المتطلع الثائر للحرية، وبالتالي فإن الطوائف عندما تســتغل ثورة التحرر

فإنما هي تريد قمع الشعب وتعييره، وتستغل الطائفة لقمع عموم الشعب الثائر. وحين يحتج المستبد بحماية طائفة أو أقلية، فإنه يريد بقاء إرهابه وقمعه بحجة الدفاع عن طائفة يستخدمها الغزاة والطغاة لقمع عموم الشعب. الثورة ليست طائفية وما كانت ولا تريد أن تغمس فيها وتعير وتقهر بحجة كاذبة واستغلال إعلامي للطوائف، لكن الغزاة والمستبدين يستعملون سلاح الطائفية ودعايتها لإبادة الشعب الثائر؛ للحصول على حقوقه وإنسانيته وسيادته في أرضه.

سوريا من أبعد العرب عن الشعوبية والقومية العنصرية، فهذا الشعب مكون من كل التكوينات الموجودة في المنطقة بل ومن خارجها، ومن أكثر التكوينات الموجودة في العالم العربي تنوعًا، وعروبته ليست عرقًا بل لغة وتاريخًا، ففيه أغلب الأجناس من عرب وكرد وشركس وتركمان وغيرهم، وعدد هائل من التنوع الديني والمذاهب، وما عرف الانزلاق العنصري الممزق، فقط عرفه بأيدي الغزاة، اللاعبين بمكوناته والمتآمرين لتمزيقه بهذه الحجج والمكونات. فهو من أكثر الشعوب في بلاد العرب تنوعًا، وما كان حادًّا ولا قمعيًّا، بل كان مستوعبًا منذ بدايات نهضته وحتى اليوم، فليست الثورة حربًا من قومية ضد أخرى، وهذه الثورة ليست حرب الشيعة والسنة، وإن كانت تستخدم طائفة ضد طائفة للاحتلال مرة أخرى، فاستخدام الشيعة لسوريا هي مجرد محاولة للكلام عن التشيع والتسنن من أجل الاحتلال واستمرار الاحتلال لسوريا. هذه الثورة أيضًا ليست ثورة دينية، ولكن الدين في قلب كل مسلم يعينه على مواجهة الطغاة، ويحرر الروح من أرجاس العبودية للأوثان الإرهابية

القاتلة له كل يوم. وكون أغلبية الثوار مسلمين ويستخدمون شعارات الإسلام، فلأنهم كذلك مسلمون يتحررون، وهم من اللحظة الأولى نادوا بالوحدة: «الشعب السوري واحد»، لكن أعداء الشعب أرادوا تعييره بالإسلام، ليقتلوه ويستعمروه باحثين عن أي مبرر كاذب.

لماذا الملف التركي في هذا النقاش؟ أولا لأن تركيا فتحت الحدود لأكثر من ألف كيلومتر للسوريين، ولأن سوريا مفتوحة على شمالها منذ قرون ولم تنفصل يومًا من الأيام، ولأن التكوينات العربية والكردية والتركمانية أيضًا متواصلة بين البلدين. أيضًا كما فتحت تركيا الطريق والحدود للسوريين، فتحت لهم الإغاثة، ومكنتهم من الإقامة والعمل والتنقل بحرية فيها، واستقبلت حكومة الائتلاف واستقبلت السياسيين السوريين، فهي بشكل أو بآخر تناصر السوريين في محنتهم بما لم يفعله شعب آخر. وأيضًا أهمنا هنا معرفة الانقلاب الأخير في يوليو 2016، هل لهذا الانقلاب من آثار ستلحق بالثورة أم لا؟ هذا يهمنا ويهم كل المهتمين بالشأن السوري والتركي، فإن كانت هناك محاولة من الإرهاب العميق لاستعادة تركيا، فقد استعادت تركيا حريتها وحكومتها وعاشت حالة ديمقراطية مستمرة منذ 2002. ويهم المشاركين والقراء معرفة موقف الأتراك بعد محاولة الانقلاب، وهل ستستمر هذه الجبهة المفتوحة أم لا. نعرف أن هناك بعض الحكومات العربية حاولت أن تغلق الحدود على السوريين من الشمال، وأن تجبر الثورة السورية على اتجاه آخر مختلف يعبر عن قناعتها. والحكومة السورية المؤقتة تستفيد جدًّا من هذا الانفتاح في الشمال والتواصل الكبير، وكذلك تواصل المقاومة أكبر في الشمال منه مع

المناطق الأخرى. قد تسمح ديمقراطية تركيا بوجود حكومة ديمقراطية مستقبلاً في سوريا، لكن هل ستسمح الحكومات العربية بذلك؟ أشك في هذا الحال، بل في الغالب أن الجميع يريد حكومة تشابهه قدر الإمكان. معركة الحريات في بلادنا في عالمنا العربي بدأت منذ أواخر سنة 2010 وهي مستمرة وستستمر وتنجح بإذن الله، وإن لم تنجح عاجلاً فستنجح آجلاً، وعلى الجميع ألا ييأسوا، المشكلة الكبيرة للشعوب هي اليأس، التراجع، خذلان الثوار في لحظة من اللحظات. إن من الواضح أن الإنسان في عالمنا غادر فكرة الاستسلام للطغاة، وفكرة الجمود والصمت على القهر، وبدأت ثقافة جديدة للتحرر يجب نصرها وتأييدها للخروج من عصور الظلمات، وعصور الفساد والقهر والاستتباع. والثورة السورية ماضية ولن يعود الطغيان كما كان، وقد ثلم بأسه، وتراجع مقهورًا، ولو غلب بسلاح غزاة يؤيدونه فإن الشعب أطلق حرب التحرر التي لن تقف حتى يتحرر، وقد تحرر من داخله فلن تعيد قهره قوة، والثورات سجال ينتصر في النهاية الشعب المصمم على تحرره، والله ينصره ومن يعاني كحاله.

الخلاصة

1 - الثورة حق المقهورين على الطغاة والمفسدين ووكلاء المحتلين.

2 - الثورة ثورة شعب وليست ثورة أقلية أو طائفة، ومحاولة تطييفها من قبل الغزاة خداع حربي.

3 - الشعب كان ولم يزل متنوعًا عرقيًّا ودينيًّا، ولكنه أعلن منذ أول يوم: "الشعب السوري واحد".

4 - أعداء الشعب السوري بذلوا كل وسيلة لقمعه، وقهر ثورته، وتمزيقه ووصمه بكل ما يمنع تحرره، ولإنتاج حكومة تحافظ على تبعية الشعب وقمعه وعبوديته للخارج، ولكنه لم يقبل.

5 - تمزق الثوار وراء قيادات متناحرة لا يعني إلا أنه متوحد في سبيل تحرره مهما تعددت الطرق واختلف القادة، فروح الثورة واحدة وهدفها واحد "الحرية".

6 - الثورة نار حرية وتحرر أوقدت ولن تخمد، ولو مرت بمنعطفات صعبة، ولكن الإنسان تحرر من قيود الإرهاب القمعي الطويل.

7 - يجب الحفاظ على ثورة التحرر حتى تبلغ أهدافها، وهي بالغتها، ومهما كانت العقبات فلن تذهب الدماء والجهود هدرًا، وقد أطلقت روح الحرية والكفاح ولن يعود الأحرار للاستعباد مهما تخيل أعداؤهم.

8 - على الطائفيين والغزاة والمتطرفين ومستغلي مأساة الشعب أن يقصروا من طغيانهم، وكون عموم الناس مقهورين بهم لا يجيز المزيد من هذا التطاول والقهر لعموم الشعب، فهذا يفتح جحيم الانتقام من الأقليات الباغية، وهذا ما لا يتمناه أي عاقل.

ختاما نسعد بكم جميعا وبمشاركاتكم، وبضيوفنا الأكارم والسلام عليكم ورحمة الله.

ثورة المتروكين[1]

أحمد أبا زيد

أولاً: مقدمة

ابتدأت الثورة السورية في درعا 18 آذار/ مارس 2011م كانتفاضة مجتمعات محلّية ضد السلطة ترفع شعارات الحرية والكرامة والوطن، في مواجهة جهاز القمع الدموي الذي واجه بالقتل أصوات المتظاهرين الغاضبين، الذين اكتشفوا أنفسهم للمرة الأولى كذوات حرة مستقلة عن حيز السلطة، وكمجتمعات قادرة على الفعل والتعبير عن «الوجود»، وجودها بمعناه الفلسفي الأوسع، لتنعتق من كونها محض موضوع لقمع السلطة واستغلالها وإكراهاتها.

لم يكن المتظاهرون مجرّدين عن الخوف وقتها، ولكن الخوف أصبح هو طقس العبور نحو التمرد وإعلان الوجود. وبتحويل الخوف إلى طاقة غضب انتزعت الثورة من السلطة مبرر وجودها واستمرارها الأول،

(1) نُشر هذا البحث في موقع منتدى العلاقات العربية والدولية بتاريخ 27-8-2014، ثم جرى تحديثه وتطويره لينشر في هذا الكتاب.

منذ مذبحة حماة التي كانت «الأسطورة المؤسسة» والحيّة لشرعية السلطة كحقيقة موضوعية قهرية لا يمكن الانعتاق منها.

كانت مواجهة السلطة ضمن سيرورة كسر البداهات المكرسة على المستوى الاجتماعي والنفسي، والتي مارستها الثورة عبر «الفرد الحر» أو «المجتمع المحلي الحرّ» الذي تم اكتشافه أو تأسيسه بعد الثورة، هذا بعد أن كان الفرد القديم شكلاً من المواطن العاري الذي يمارس فرديته السياسية -أو «الوجودية» بالمعنى الأوسع- بالتخفي والانعزال عن جهاز المراقبة والمعاقبة للسلطة المترصد لكل كلمة منه حتى لو كانت مع عائلته، أو بالانخراط في منظومة السلطة والعبودية لها من داخلها، كعبودية طوعية كما يقول لابواسيه، ولكنها تتم في سياق قهري من الإكراهات التي يمارسها النظام على من يوجد خارج منطقه، وبعد أن كان المجتمع المحلي القديم مساحة مقيدة تحاول فيها السلطة ممارسة تكتيكات الضبط و«الاستتباع» حسب التعبير الخلدوني، ولكن دون أن تمتلك الدولة هنا عصبية الدين أو الشرف القبلي، بل عصبية القوة والقمع لا غير.

ولم تحتج الثورة في ذلك إلى تنظير فلسفي سابق، كما يعتقد المفتونون بالسردية الثقافوية للثورة الفرنسية ولا إلى مانفيستو كالثورة البلشفية، ولم تحتج الحرية إلى تعريف قاموسي معقلن ومضبوط كي يسير المتظاهر وفق الخطة؛ فالحرية التي تحضر واقعاً تغيب تنظيراً كما يقول العروي، وكان الشعور بالحرية والكرامة الإنسانية المعاشة والمفجّرة للطاقات الكامنة في مجتمع مكبوت لنصف قرن، أظهر وأوضح تجلّياً من أي تنظير للحرية سابق أو لاحق على تفجر الصوت الإنساني الذي يريد فرض نظام

الحقيقة الخاص به، رغماً عن ســلطة التزييف المفروض والكذب المعمم وانتهاك الإنسان حتى في فهمه لنفسه كذات إنسانية حرة ومستقلة.

وانتشرت هذه الثورة وتنقّلت ضمن مراحل عدة وشــائكة ومعقدة، حتى وصلت إلى مشهد تغطيه صور الدمار والركام والأشلاء والرؤوس المقطوعة، بعد أكثر من: 200 ألف شهيد و85 ألف معتقل وأربعة ملايين لاجئ و6 ملايين نازح (حســب إحصائيات آب/ أغسطس 2014م)، وشــعب بأكمله لكل فرد منهم تأثره الخاص وحكايته الخاصة وولادته الخاصة في هذه الثورة العظمى والكارثة المعممة.

وهذه المقدمة النظرية تمهيد لنموذج تفســيري مقترح لســيرورة هذه الثورة ومآلاتها ومشهدها الراهن، باعتبارها: «ثورة المتروكين».

ثانياً: «مالنا غيرك يا الله»

لعل هذا الشــعار الذي أصبح أحد أكثر شــعارات الثورة الســورية شــهرة وتردداً يحمل قدرة تعبيرية عالية عــما نريد قوله هنا من توصيف الثورة الســورية باعتبارها ثورة المتروكين، إلا أن هذه «المتروكية» امتدّت إلى الحقــل الديني كذلك، وســنفصل هنا مظاهر «المتروكيــة» بدءاً من بنية الثــورة وحاملها الاجتماعي إلى الحقل العســكري والثقافي والديني والسياسي الدولي:

1 - المتروكية الاجتماعية: ثورة الأطراف

لم يكن قيام الثورة السورية واستمرارها ذا طابع مدنيّ وطنيّ مفتوح كما كانت الثورة المصرية وثورات شرق أوروبا، وإنّما كانت ثورة المجتمعات المحليّة بامتياز، فقام الحراك الثوري منذ بدايته في غير المدن الكبرى (دمشق وحلب خاصة)، فيما يمكن أن نسميه بالأطراف، دون أن يغير من ذلك بدؤها في المراكز المدينية لهذه الأطراف[1]، باعتبار أن علاقتها وتعريفها لهويتها بالجمع مع «القرى» الأصغر التابعة لها أقوى من علاقتها بالمدن الكبرى، هذه المناطق ذات الهويّة الواضحة كجماعات محليّة يمثّل الانتماء الوطنيّ لديها انتماءَها لبيئتها المحليّة القريبة والمحدودة قبل كلّ شيء، وهذه البيئة هي محدّد الانتماء والهويّة حيث يمتزج التديّن بالنسب بالانتماء المحلّي والوطنيّ العامّ، وذات النسيج الصلب والمحافِظة على روح الريف وأخلاق التراحم والتضامن و«الفزعة»، وكانت هذه القيم هي ما أسهم في قيام جسد احتجاجيّ صلب وصعب التفكيك، بدءاً من مدينة درعا حيث تشكّلت بوضوح صورة الجسد المحلّي المنتفض ضدّ السلطة كجسد غريب، والذي استدعى للتضامن معه -عبر قيم «الفزعة» المحليّة والريفيّة- تمدّده للبلدات القريبة متمثّلة ببلدات حوران، وقيامَ المجتمعات المحليّة في مناطق ريف دمشق ذات نمط العلاقات والقيم التراحميّة الشبيهة والذي طالما حاولت السلطة تفكيكَه، وفي مناطق الساحل السوري حيث تزيد الحساسيّة الطائفيّة من تعريف

---

(1) عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية، الطبعة الأولى (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013م)، 93.

المجتمع السنّي لنفسه هناك وضوحاً وصلابة، أمّا حمص التي اصطلح على تسميتها بعاصمة الثورة السوريّة، والتي تكاد تكون المدينة الوحيدة التي احتضنت حراكاً ثوريّاً واسعاً ومستمرّاً، فقد كانت الحساسية الطائفيّة -التي بدأت حين أنشئت أحياء للعلويّين في المدينة ذات الطابع السنّي- إضافةً لطبيعة الأحياء الفقيرة التي ازدهرت فيها الثورة، أهمّ مكوّنين لهويّة الجماعة وتمايزها كجسد صلبٍ قادر على الاستمرار وغير قابل للتفكيك السهل[1].

كان انتقال الحراك الاحتجاجي إلى مدينة حلب عبر «جامعة حلب» تجسيداً لشكل «أكثر وطنية» من الحواضن الشعبية في الأطراف، باعتباره قام على طلاب الجامعة المتزجين من مناطق مختلفة، دون نفي عامل الانتماء المناطقي لكل منهم، ولكن تطور هذا الحراك كتجربة «وطنية» وشبابية ومدينية، وكتجربة «نخبوية» باعتبار معظم المشاركين فيها هم النشطاء لا المجتمع المحلي، هذا سيواجه مع تحرير حلب (تموز/ يوليو 2012) التناقض الأبرز في الثورة السورية، باعتبار الجيش الحر الذي حرر المدينة كان في معظمه من ريف حلب، وتفجر بسيطرته على المدينة الاحتقان القائم بين المدينة والريف، إضافة إلى فقدانه للحاضنة الشعبية في المدينة وبعض التجاوزات الأشبه بالانتقامية من عناصر في الجيش الحر القادمين من الريف، فجر هذا التناقض تحدي السلطة الأول أمام الثورة السورية، وقدرتها على الحلول كبديل بمعزل عن وجودها المعتاد كامتداد

---

(1) أحمد أبازيد، "15 أم 18: صراع المجتمع لا التاريخ"، زمان الوصل، 15/ 3/ 2014، انظر:
https://www.zamanalwsl.net/readNews.php?id=47607

للمجتمع المحلي، هذا الرهان الذي يحتاج إلى مراجعة مستقلة لتقييم مدى فشله أو نجاحه وأسباب ذلك.

ثورة المهمشين هذه، فقدت نخب المدينة والثقل الرمزي لمشاركتها في مرحلة البداية والانتشار، وكانت بذلك ثورة من لا صوت لهم، أو لا خبرة لهم، لتكون بذلك أقرب إلى ثورة من لا وزن لهم، باعتبارهم أضعف في إنتاج سردية حاضرة إعلاميا وثقافيا، وفي ترجمة أهدافهم إلى لغة قانونية وسياسية، هذا النقص الذي عوّضته النخبة السياسية المعارضة، والتي «دعمت» الحراك الشعبي أكثر مما كانت جزءاً منه، بحكم الاعتقالات الممنهجة للنظام ووجود جزء كبير من هذه المعارضة في الخارج، مما أسس منذ البداية لهذا الانفصال ما بين «الثورة» و«السياسة»، والذي سينتج توتّراً وانفصاماً مستمراً حتى الآن ما بين الحراك الثوري والمؤسسات السياسية التي أصرت على إنتاج نفسها كنتاج تسويات النخب السياسية لا كامتداد للحراك الثوري نفسه.

وهذه «المتروكية» الاجتماعية، سيطرأ عليها ما يضاعف من غربة ومحدودية الحامل البشري للثورة مع دخول الثورة ربيع 2013م، هذه المرحلة التي سنتناولها لاحقاً.

2 - المتروكية التقنية

مع مشاركة فئات شعبية واسعة في الثورة السورية، ومن مجمل المدن والمناطق والطوائف السورية، إلا أن ثمة سمات غالبة على النواة الصلبة لهذا الحراك الثوري، ذكرنا منها اجتماعياً «طرفيتها»، ويمكن أن نذكر

جيلاً عمرياً أيضاً أضحى شيئاً فشـيئاً الحامل الأكثف للحراك الثوري، المـدني منه والمقاتل، والذي يغلب عليه إما كونه على مقاعد الجامعة، أو لم يراكم خبرات اختصاصاته مـا بعد الجامعة، خاصة مع هجرة الكثير من الكفاءات والاختصاصات خارج سوريا، بحكم استهداف النظام المركز لهم (اغتيال الأطباء سـلوك اتبعه النظام في أكثر من مدينة)، أو بسـبب ظروف القمع المتزايد، وارتباط الجيل الأكـبر عمراً بعوائل، ما يزيد من دوافع البحث عن أمن جسدي واقتصادي.

ودون تفصيل مطول حول هذه النقطة التي تحتاج دراسـة مفصلة لا مشاهدة اسـتقرائية عامة، فنحن أمام سلطة بديلة تقوم على جيل يشكل خبراته من خلال الثورة، خبراته الطبية والقتالية والإدارية، والتي لم تكن مكتملة أو حتى موجودة قبل الثورة (هناك الكثير ممن يعملون كأطباء في المشافي الميدانية لم يدرسـوا الطب في الجامعة ولا التمريض)، وفي معظم المناطق المحررة، نجد أنفسنا أمام شباب (أقل من 30 عاماً) يشرفون على الخدمات الطبية والإعلامية والخدمية ويشـكلون الجسـد القتالي العام، وهـذا التباين العمـري والاختصاصي أحد أهم مظاهـر الفجوة ما بين الحراك الثوري والمؤسسات التمثيلية له.

3 - المتروكية الدينية

أُجهض الخطاب الإسـلامي الحركي في سوريا مع وأد ثورة الإخوان في الثمانينيات، وتكريس السـلطة القائمة لخطـاب ديني وعظي وفقهي معزول عن أهداف سياسية اجتماعية، فيما يشبه اتفاقاً ضمنيا ما بين النظام

والمؤسسة الدينية المدينية مقابل السماح للمؤسسة بالاستمرار وممارسة دور تربوي، يمكن أن ينتج خطاباً مكرّساً للسلطة في حالة مشايخ مثل البوطي وآل كفتارو، أو صامتاً عنها رغم نقديته المعروفة تجاه السلطة مثل جماعة زيد، إضافة إلى أنوية سلفية جهادية تم قمعها واستغلال وجودها من قبل النظام في دعايته كمحارب للإرهاب[1].

دخلت الثورة السورية إذن على خطاب إسلامي سوري معزول عن الحركية أو الجهادية، وعدا عن هذا الفقر النظري، فقد زاد على ذلك فقر عملي باتخاذ المؤسسة الدينية الرسمية مواقف داعمة للنظام أو محايدة، واقتصار الموقف المعارض للنظام على مشايخ ليسوا من صلب هذه المؤسسة وانتماؤهم للمجتمع المحلي هو المحرك لموقفهم (مثل الشيخ أحمد الصياصنة في درعا والشيخ أنس عيروط في بانياس)، أو على مواقف فردية لمشايخ معروفين مثل جماعة زيد و«منشقين» عن المؤسسة الدينية الرسمية. أما الإخوان المسلمون الذين كانوا الحامل الحركي التاريخي للخطاب الإسلامي في سوريا، فقد كان تخليهم عن الطليعة المقاتلة (والذي وصل حد الخصومة المعلنة على الإعلام)، إضافة إلى اضمحلالهم كتيار فكري ودعوي، وتحوّلهم إلى ما يشبه مجموعة من العوائل التي تدير عملاً سياسياً، واستمرار تخلّيهم عن إنتاج خطاب جهادي في الثورة السورية، وتبنيهم خطابا ليبراليا أكثر مما سمح «الواقع الثوري» الذي زاد من الطلب على الخطاب الجهادي والأكثر صلابة مع ازدياد حدة القمع وحضور الخطاب

(1) أحمد أبازيد، "الإسلاميون السوريون والسياسة: الفريضة الغائبة؟". زمان الوصل، 15/ 2/ 2014، انظر:
https://www.zamanalwsl.net/news/46619.html

الطائفـــي، ممـــا أدى إلى فقدانهم التأثـــير على واقع الأفـــكار والخطابات الإسلامية المتداولة في الحراك الثوري.

كانت الســـلفية إذن المنتج الوحيد للخطاب الجهادي، ولا يقتصر هذا على «السلفية الجهادية» كما تتمثل بالقاعدة، بقدر ما نلحظ حضور خطاب «الســـلفية الحركية» ضمن الحراك المسلح (أحرار الشـــام مثلاً)، وحتى تطوير «السلفية العلمية» لتجربة وخطاب جهادي(جيش الإسلام مثلاً)، مع الإقرار بتداخل هذه المصطلحات وأســـبقيتها على الواقع الموضوعي الذي قد ينتج نفســـه متجـــاوزاً هذه الفـــوارق النظرية الســـابقة عليه. مع ملاحظـــة تأخر الخطـــاب الجهادي غير الســـلفي، والذي يســـتمد جذوره من المدرســـة الإخوانية وحتى المؤسسة الدينية الشامية (كما تطور ذلك في ريف دمشـــق وريف حماة)، في إثبـــات حضوره ضمن «السردية الجهادية الســـورية»، بحكـــم أن الفضاء الجهادي الافـــتراضي، وفضاء الدعـــم المادي، يطغى عليـــه الحضور «الخليجي» ذي النفس الســـلفي، والـــذي تروج فيه الخطابات الأكثر تركيزاً عـــلى العامل الطائفي كذلك. هذا وفر الأرضية الموضوعية، لتســـيطر «أكاديمية صيدنايا» على المشـــهد المســـلح في الثورة السورية[1]، بعد أن أفرج النظام عن مئات من المعتقلين الجهاديين في ســـجن صيدنايا ليثبت سردية مكافحـــة الإرهاب الموجهة للمجتمع الدولي، ولم يكن النظام بالطبع ينوي أن يشكل هؤلاء المعتقلون

---

(1) خلال عام 2011م أفرج عن حوالي 1500 معتقل ينتمي معظمهم للتيار السلفي الجهادي أو الحركي، وتنتمي نسبة كبيرة من قادة جبهة النصرة والجبهة الإسلامية إلى هذه الفئة.

فصائل مسلحة كبرى تسيطر على مناطقه وتلحق به خسائر كبرى، كما حصل لاحقاً.

واحتاج الأمر إلى ثلاث سنين لنشهد قيام تكتلات مسلحة ذات خطاب سياسي جهادي غير سلفي (وإن لم يمتلك التماسك الأيديولوجي نفسه للخطاب السلفي)، مثل جيش المجاهدين والاتحاد الإسلامي لأجناد الشام، بعد قيام الجبهة الإسلامية التي ظهرت كمشروع «سلفية وطنية» في بدايتها قبل أن تبدأ بمحاولة التحول إلى مشروع إسلامي جامع للتيارات المختلفة، على المستوى النظري الذي لم ينجح في الاندماج أو إثبات نفسه كمرجعية حتى الآن.

وكان طغيان الخطاب السلفي، والسلفي الجهادي خاصة، قد ساعد على التحول عن «وطنية» الصراع، وتوفير جوّ من المزايدات على تطبيق الشريعة وإقامة الخلافة، والبحث عن نقاء المنهج، ما وفر أرضية موضوعية لتمدد المشاريع الأكثر تطرّفاً مثل تنظيم دولة العراق والشام، وفشل إقامة مشروع سياسي إسلامي جامع على أساس وطني، هذا ما دفع إلى مراجعات عميقة لدى الفصائل الإسلامية (السلفية خاصة) المحلية، وذلك ما ظهر من خلال ميثاق الشرف الثوري خاصة[1].

ورغم ذلك، فإن صمت الأغلبية من المؤسسة الدينية، وانتقال أغلبية من لم يصمتوا واتخذوا موقفاً معارضاً للنظام إلى الخارج، بالمقارنة مع حضور الشرعيين المكثف ضمن التنظيمات السلفية الجهادية، زاد

---

(1) ميثاق الشرف الثوري للكتائب المقاتلة، 17/ 5/ 2014م، انظر:
https://www.youtube.com/watch?v=bbQ4uBuYNvs

من ضعــف الموقف النظري والميداني للفصائــل المحلية المواجهة لتنظيم «داعش»، وتآكل هذه الفصائل بحكم الانتقال المســتمر منها إلى الخارج أو إلى التنظيمات الســلفية الجهادية (تنظيم دولة العراق والشــام، جبهة النصرة، جبهة أنصار الدين).

ولا يمكن أن نغفل بطبيعة الحال التداخل ما بين البنية النظرية والبنية الاجتماعية في المؤسســة الدينية «المدينية» السورية، التداخل الذي تأسس عليه الموقــف المرتبك تجاه الحراك الثوري، وضعف التأثير على الحواضن الشــعبية للثورة، والتي لم تكن متطابقة (وإن تداخلت في ريف دمشــق خاصة) مع الحواضن الاجتماعية لرموز المؤسسة الدينية الدمشقية خاصة والسورية عامة.

هذا الشرخ ظهر واضحاً لدى تأسيس (المجلس الإسلامي السوري) في 14 نيسان/ أبريل 2014م[1]، والذي كان يُفترض أن يكون المرجعية الإسلامية العليا والجامعة للتيارات الإسلامية كافة، دون أن يستبعد ذلك التيار الســلفي العلمي أو الحركي (الشيخ محمد بن سرور زين العابدين كان ضمن مجلس الأمناء إضافة إلى مشايخ في هيئة الشام الإسلامية ذات التوجه الســلفي الواضح)، ولكن لم تلبث «الجبهة الإسلامية» وهيئات شرعية في الداخل أن أعلنت انســحابها منه، بعدما رأت أن غلبة التمثيل لم تكن فقط للتيار الأبعد عنها (المدرســة الشامية والإخوانية) فقط، وإنما باستبعاد شرعيي الفصائل من التمثيل ضمن مجلس الأمناء بحجة اعتبار

(1) إعلان تأسيس المجلس الإسلامي السوري، 14/ 4/ 2014م، انظر:
https://www.youtube.com/watch?v=Vn64zonByr8

المجلس مجلساً علميا بحتاً لا ممثلا لجماعات جهادية أو تحزبات سياسية[1]، الاعتراض الوجيه والمنطقي بخصوص مجلس يراد منه تمثيل حراك ثوري، ولكنه يمكن قراءته من المنظور المقابل، وهو حقيقة أن الكيانات الجهادية والفصائل المقاتلة لم تكن تضم رموزاً علمية معروفة وقادرة على المنافسة. هذا التناقض نفسه الذي سيتكرر في المجالس السياسية والعسكرية وحتى الهيئات الطبية والإعلامية أيضاً، ما بين واقعية وضرورة وجود ممثلين عن الحراك الثـــوري في هيئة تريد تمثيل الثورة والتأثـــير فيها، وما بين ضعف هذا الحراك في طرح رموز معترف بهم كنخب شرعية من قبل المؤسســـة (الدينية، السياسية، العسكرية، الخ).

ترك المشـــايخ الأقرب لنمط التدين المجتمعي هذا الحراك الثوري إذن على المســـتوى النظري وعلى المســـتوى الميداني، الترك الذي ما زال يلقي بظلاله على الضعف الميداني والنظري للإســـلاميين السوريين، وللشرخ العميق ما بين الانتماء الوطني أو الإســـلامي، أو ما بين مفهومي الجيش الحر والكتائب الإسلامية، أو ما بين بناء الدولة وتطبيق الشريعة، الثنائيات التي كرّست كشعارات متناقضة دون أن تتناقض في ذاتها بالضرورة.

---

(1) "وجدنـــا إرادة مبيتـــة واكبتها تصريحات من المتحدث الرســـمي باســـم المجلس بخلـــوه من الأفراد والكيانات العســـكرية؛ مما يجعل التمثيل الثوري والجهادي في الداخل الســـوري ضعيفا، وغير مؤثر على سياسة وقرارات المجلس" بيان انسحاب الجبهة الإسلامية وهيئات شرعية من المجلس الإسلامي السوري، 22/ 4/ 2014م، على الرابط:

http://www.gulfup.com/?cRgsnQ

ومن الجدير بالذكر أن الموقف من المجلس الإسلامي السوري كان أحد المواقف القليلة التي توافق فيها قطبا الصراع الداخلي في الجبهة الإسلامية: جيش الإسلام وأحرار الشام.

4 - المتروكية العسكرية

رغم أن المعارضة السورية وإعلام الثورة السورية حاول ترويج رواية أن الحراك المسلح بدأ على يد منشقين عن الجيش السوري، إلا أن نسبة المشاركين في هذا العمل المسلح من المنشقين عن الجيش السوري كانت منذ البداية (وما زالت) الأقل ضمن المقاتلين، مع التأثير الإعلامي والمعنوي الكبير الذي كان لانشقاق ضباط عن الجيش السوري (المقدم حسين الهرموش، العقيد رياض الأسعد، عبد الرزاق طلاس، ماهر النعيمي.. الخ). بدأ الحراك المسلح مع قمع السلطة واستفزازها الممنهج (والجنوني في الآن نفسه) للمدن المنتفضة، والتي تشكل قيمة الدم لديها قداسة رمزية عالية، بحكم غلبة قيم التضامن والتدين في المجتمعات المحلية الحاضنة للحراك الثوري، هذا ما جعل «الجيش الحر» امتداداً مسلّحاً للمجتمع المحلي، أكثر مما هو بنية عسكرية هرمية ومنظمة.

كانت أول مواجهة مسلحة للسلطة في درعا 25 نيسان/ أبريل 2011م، عند اقتحام القوات النظامية للمدينة المنتفضة، واجه وقتها عدة عشرات فقط من الشباب جيش الدولة المنظم، واستطاعوا تأخيره أسبوعاً كاملاً قبل السيطرة التامة على مدينة درعا، وكان هذا الطابع الدفاعي هو الشرعية المؤسسة لوجود «الجيش الحر»، وإن اتخذت الطابع الهجومي في جسر الشغور بداية حزيران/ يونيو 2011م، ومع صيف العام نفسه كان

«الجيش الحر» قد أصبح ظاهرة منتشرة ومعترفاً بها في الثورة السورية[1]، وتحول شيئاً فشيئاً إلى مظهرها الأول والطاغي والأهم، والوحيد أحياناً.

بدأ الحراك المسلح في معظمه بالأسلحة الفردية الخفيفة التي كانت متداولة في المناطق نفسها قبل الثورة، وما قد لا يعرفه كثير من الناس أن هذه الأسلحة الخفيفة استطاعت السيطرة على عشرات المدن والبلدات في سوريا خلال أقل من عام واحد من نشأة الجيش الحر، وكانت طبيعة المواجهة (مقاتلون ضد حواجز أو قطع عسكرية) تمكن من ذلك قبل اعتماد النظام المكثف على المدفعية وسلاح الطيران واجتذاب الميليشيات الشيعية، وقبل سيطرة الجيش الحر على أسلحة ثقيلة من مدرعات ومدفعية، لتتحول طبائع الصراع إلى حرب تدميرية وحشية بكلفة بشرية ومادية أعلى مما كان يتوقعه المقاتلون الأوائل. تنقلت خارطة العمل المسلح في سوريا بين ثلاث مراحل، سبق أن فصّلها الكاتب في دراسته المنشورة في منتدى العلاقات العربية والدولية (المشهد السوري بعد دير الزور: تحدي الوجود بين الدولة والنصرة والثورة)[2]. وما يعنينا هنا تأكيد الطابع الشعبي العام للثورة السورية المسلحة، والتي لم تأخذ حقّها بعد ضمن دراسة سوسيولوجيا التحولات لظاهرة الانتقال الكبرى هذه نحو العمل المسلح من قبل القسم الأوسع من

---

(1) بتاريخ 29/ 7/ 2011 أعلن العقيد المنشق رياض الأسعد قيام "الجيش السوري الحر"، لكن هذا "الجيش الحر"بقي مسمى رمزيا أوسع من أي تأطير تنظيمي له. لمشاهدة الإعلان، على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=ItzI_AIFUWg

(2) أحمد أبازيد، "المشهد السوري بعد دير الزور: تحدي الوجود بين الدولة والنصرة والثورة". منتدى العلاقات العربية والدولية، 22/ 7/ 2014م، على الرابط:
http://fairforum.org/?p=2093

الثوار السلميين، والتي أسست واقعاً اجتماعياً سياسياً وميدانيا عسكريا مغايراً تماماً لما كان قبلها على مستوى المجتمع السوري عامة، والتي أثرت على مجمل السيرورة التاريخية للمشرق العربي، هذا الطابع والتأثير الذي يمنح هذه التجربة أصالتها وفرادتها وأحقيتها بالفهم من داخلها دون إلباسها قوالب تفسيرية مسبقة ومستوردة من خارجها، ودون اختزالها والاستخفاف بها بدافع من الكسل المعرفي والتعالي الثقافوي على تجارب الشعوب.

صنعت هذه التجربة وراكمت خبراتها وأبطالها الميدانيين (والمدنيين)، وكانت تستفيد أحياناً من مشاركة الضباط المنشقين وخبراتهم، إلا أن غالبية الكتائب والمعارك قامت على الثوار الذين تحولوا إلى حمل السلاح، مما يعبر عن حداثة التجربة وعفويتها وتعبيرها عن شكل من التضامن الثوري والإصرار على «الوجود»، وما ينبي بعذرية التجربة رغم دمويتها القائمة.

وكان أهم أسباب فشل محاولات توحيد وتنظيم «الجيش الحر» ضمن المجالس العسكرية[3]، ذلك التناقض ما بين إصرار الضباط المنشقين على التراتبية العسكرية كأساس للقيادة من جهة، وكون الحراك المسلح قائماً على المدنيين و«الأبطال» المحليين والميدانيين من جهة ثانية، التناقض البنيوي الذي ضاعفه تناقض في الخطاب مع إصرار المجالس العسكرية الرسمية على لغة أقلّ «إسلامية» مما يسمح واقع الحرب، وكانت هيئة

(3) للتوسع في نشأة الهيئات العسكرية الرسمية: مروان قبلان، "المعارضة المسلحة في سورية وضوح الهدف وغياب الرؤية"، مجلة سياسات عربية، العدد 2، (أيار/ مايو 2012): 41.

الأركان محاولة ذكية لجسر هذه الهوة باعتمادها مبدأ ثنائية القيادة للجبهات (قيادة عسكرية لضابط منشق، وقيادة ميدانية للقادة المدنيين)، إلا أن انحياز الأركان (المؤسسة العسكرية) إلى الائتلاف (المؤسسة السياسية) بعد «بيان الـ 13» ومشاكل عديدة داخلية، أعادت هذا التناقض من جديد وحسمته لصالح الضباط المنشقين والمؤسسات الرسمية لا لصالح الحراك الثوري بقادته الميدانيين.

كان هذا من الأسباب المهمة التي روّجت صورة البطولة المرتبطة بالمهاجرين والتنظيمات السلفية الجهادية؛ لأنها امتلكت خبرات تخطيطية وتكتيكات قتالية (السيارات المفخخة والعمليات الاستشهادية مثلاً) لم تتوفر للمقاتلين المحليين، إضافة للصلابة الأيديولوجية التي يزداد إغراؤها في ظروف الحرب والتهجير (راجع المتروكية الدينية)، إضافة للعامل الأهم وهو أنهم «جاؤوا لنصرتنا» بعد أن «ترك» الأقربون.

والمتتبع لتجربة الفصائل المسلحة يدرك تأثير وجود القيادة المركزية والقائد الكاريزمي على تماسك هذه الفصائل، بحكم عدم انبنائها على تراتبية عسكرية ملزمة، وإنما على قرار ذاتي بالقتال، القرار الذي يواجه رهانات كثيرة في بنية هشة لا تشبع متطلبات الإلهام أو الشرعية على المستوى الرمزي، والقدرة على الصمود والانتصار على المستوى المادي، ففصيل مثل جيش الإسلام استطاع الحفاظ على تماسكه لوجود مركزية قيادية وقائد كاريزمي، مثل زهران علوش، وخطاب ديني متماسك وواضح، إضافة إلى أن بنية متسقة تعتمد على أبناء الغوطة الشرعية، وتجربة مثل لواء التوحيد فقد الكثير من تماسكه وحضوره مع استشهاد

قائده (عبدالقادر الصالح)، وتجربة مثل (أحرار الشام) تعتمد اللامركزية القيادية فقدت الكثير من قدراتها العسكرية مع الوقت إضافة إلى سهولة الانشقاق عنها، بالمقارنة مع تنظيم (دولة العراق والشام) التي تتمتع بمركزية قيادية وبخطاب أيديولوجي صلب وبرمزية ملهمة دوماً للقادة، باعتبارهم ممثلين عن الحق الإلهي وممثلين لرصيد من البطولات العسكرية.

وهذه الأسباب هنا تجعلنا نفضل تجنب استخدام مصطلح «العسكر» أو «العسكرة» في وصف الثورة السورية المسلحة، بحكم أنها تجربة شعبية لا تمثل مؤسسة عسكرية منظمة.

لقد كانت الهشاشة البنيوية التنظيمية والأيديولوجية الفكرية لتجربة الجيش الحرّ، نتيجة ضمن سيرورة الترك الذي مارسه المجتمع أولاً ثم المؤسسة الدينية ثم المؤسسة العسكرية، عدا عن تراكم أخطاء التجربة وتعقيداتها وقصورها، والتي ما زالت سبباً فاعلاً في الشعور بالتفوق الرمزي للتنظيمات الأكثر صلابة وتماسكاً، حتى لو كانت تمارس انزياحاً مستمرّا على السلطة الرمزية والمادية للثورة المسلحة.

5 - المتروكية الثقافية

منذ سبعينيات القرن السابق كتب الدكتور برهان غليون تحليلاته حول الأزمات المفهومية للثقافة في المشرق العربي خاصة، ومدى تداخل الاجتماعي بالثقافي بالسياسي فيها، وكانت خلاصة نقد غليون هي تأسيس العلمانية العربية كنخبة لها نزوع أقلّوي تعرّف نفسها برفض

«الثقافة الإسلامية» كثقافة عليا وأغلبية وتجهيل الشعب[1]، بما يوفره ذلك من تموضع ضمن نظام السلطة بما هي نقيض الشعب نفسه، وشرعنة لسردية الديكتاتورية التي تبني شرعيتها على «أيديولوجية جهل الشعب» وضرورة حمايته من نفسه[2]. وقدم غليون نقده أيضاً للجانب الآخر «الإسلامي» وانغلاقه ضمن سجالات خطابية متخيّلة عن الواقع وليست أزماته الحقيقية[3]. وكان تحليل غليون وتفكيكه هذه الثنائيات الأيديولوجية التي تغطي الواقع بدل أن تحاوره أو تحلّه، أطروحته ومساهمته الأهم في سوسيولوجيا الثقافة وعلم الاجتماع السياسي عربياً.

يمكن الاستفادة من نقد غليون للحديث عن تعريف الثقافة (بمعناها النخبوي المنتج للمعرفة) ضمن الحقل الثقافي العربي عامة والسوري خاصة، حيث عُرّف الثقافي بالسلب مما هو ديني، وبالضرورة فقد عُرّفت الثقافة النخبوية بالنقيض من الثقافة الشعبية.

وبينما اتخذ هذا الموضوع مساحة واسعة من النقاش والدراسات والنظريات ضمن سوسيولوجيا الثقافة[4]، بدءاً من نقد الثقافة الشعبية

(1) برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، الطبعة الأولى (بيروت: دار الطليعة، 1979م)، 5 - 13.

(2) برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، الطبعة الخامسة (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006م)، 135 - 144.

(3) برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين. الطبعة الرابعة (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2007م)، 5 - 21.

(4) يمكن للاطلاع على هذه النقاشات: مجموعة مؤلفين، مدخل إلى سوسيولوجيا الثقافة، ترجمة: لما نصير، الطبعة الأولى (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013م).
مجموعة مؤلفين، سوسيولوجيا الثقافة والهوية، ترجمة: حاتم حميد محسن، الطبعة الأولى (دمشق: كيوان للطباعة والنشر، 2010م).

لدى الجيـل الأول من مدرسـة فرانكفورت (أدورنـو وهوركهايمر) الذيـن كان انتقادهم للثقافة «الجماهيرية» بما هـي صناعة، يمثل انتصاراً للثقافـة الأصيلة الممثلة للتراكـم الفني والعقـلاني الأوروبي التي تمثل «ثقافة النخبة»، نلحظ أنه كان انتقاداً لمسـتوى اللغة المعبر بها عن الثقافة ومضامينهـا ومآلاتها، انتقاداً من الداخل وإن تضمّن شـكلاً من الترفع النخبوي وأداة لامتلاك الرأسـمال الرمـزي للتموضع ضمن طبقة أرفع وتملك حق تسـمية ما هو «ثقافي» أو «فني» وما هو «منحط»، النقد الذي وجهه بيير بورديو فيما بعد لنظريات «ثقافة النخبة» و«ثقافة الجمهور»[1].

ودون التوسـع في هذا الموضوع فإن نقد الثقافة الشـعبية لدى الثقافة النخبوية عربياً اتخذ بعـداً هوياتيا، متمثـلاً بالتموضع على النقيض من «الشـعب» نفسه، بما هو ثقافة متراكمة ومرتبطة بما هو «إسلامي»، بما هو «ثقافة أغلبية» حسب تعبير برهان غليون، أي إنه كان نقداً عرّف نفسه بما هو خارج الثقافة نفسـها بما هي هوية معرّفة على النقيض من الحداثة منذ صدمة الاستعمار، والشعور بالجرح النرجسي مقابل الحضارة الغالبة.

يتخذ الارتباط هنا بين «الثقافي» و«العلماني» و«الغربي» و«السلطوي» موقعه ضمن سـياق تفاعلي تاريخي، بعيداً عن سياقات المؤامرة المتوهّمة. وبالنسـبة للحقل الثقافي السوري خاصة، فقد تم تأكيد الطابع «العلماني» و«الأقلّوي» لهذه الثقافة منذ هيمنة نظام الأسـد على السلطة، والتأكيد - رغم أيديولوجيا البعث العروبية- على الأسـاس «الساحلي» للحضارة

---

(1) بيير بورديو. مسـائل في علم الاجتماع. ترجمة: د.هناء صبحي، الطبعـة الأولى (أبو ظبي: دار كلمة. 2012م). 337 - 361.

والهوية السـورية (أفاميا، أوغاريت، سفن الفينيقيين... إلخ)، واستقراء أوّلي -ولا يعبر عن دراسـة دقيقة- لنسبة الشعراء والفنانين والمسرحيين الذين رعتهم وقدّمتهم وزارة الثقافة السـورية، كافٍ لإدراك هذا الطابع العلماني والأقلويّ المكرّس في الحقل، حسـب تعبير بيير بورديو، دون أن نأخـذ هذه الفئة كوجـه وحيد أو قالب جامد، فهذا الحقل كأي وسـط اجتماعـي يضمّ تنويعاته وتناقضاته وأنوية التمرد عليه، وكان الموقف من السـلطة قبل الثورة المحطة الأهم لاختبار هذه التناقضات، بقدر ما كان الموقف من المجتمع ومدى صلاحيته للديمقراطية أيضاً.

هذا أهم سـبب في عدم وجود رمـوز ثقافية وطنية، فيـما بعد حقبة السـبعينيات، ومن الشـعراء خاصة، لا نعرف شـاعراً سـورياً مجمعاً عليـه ويعتبر رمزاً وطنياً وُلد بعد سـيطرة نظام الأسـد، هـذا ما ألقى بظلالـه على هشاشـة الهوية الوطنيـة السـورية، وقابليتهـا للتفكيك أو التجـاوز لصالـح هويـات فرعيـة أو أيديولوجيـة أكثر تماسـكاً. كانت هذه التناقضات وغربة الثقافة عن المجتمع، سبباً في اتخاذ قسم كبير من «المثقفين» موقفاً نقدياً من الثورة السـورية، بحكم تمثيلها لمجتمعات محلية انبنت «الشرعية الثقافية» لهؤلاء المثقفين بكونهم نقيضها بالأساس، عدا عن تموضع قسم منهم ضمن السـلطة والتحالف غير المباشر معها، سواء السـلطة السياسـية أو «الأقلّوية» أو المدينية التي تمارس كلّ منها شـكلاً من العنف الرمزي ضد «الأطراف»، عدا عـن تمثيل هذه الثورة «الطرفية» لشكل من التصالح والتمازج بين التدين والهوية المحلية أسس

لمسافة نقدية حتى من المثقفين المعارضين كعلمانيين، والتي زادت مع تحول الثورة إلى العسكرة، وزيادة الطلب على الخطابات الأكثر جهادية.

كانت مهمة المثقفين العلمانيين في الثورة صعبة أمام موجات التشكيك والاتهامات التي طالتهم في الدعم والانتماء إلى ثورة اتخذت طابعاً إسلامياً أو حتى سلفياً، وكانت الثورة مناسبة للتصالح من جديد ما بين العلمانية كمشروع سياسي وما بين التدين الاجتماعي والإسلام السياسي، والبحث عن مساحات من التلاقي و«تدبير الاختلاف». ومن الإنصاف القول إن الموقف الأخلاقي والمنتمي للحراك الثوري، كان غالباً على التحيزات الأيديولوجية لدى القسم الأكبر من المثقفين المعارضين المنحازين إلى هذا الحراك، والذين وفروا «سرديات رديفة» تفكك الصورة الإرهابوية المختزلة للثورة السورية.

ولكن ما حصل هو أن الحراك الثوري نما بمعزل عن «الاستجابة الثقافية» له، وبمعزل حتى عن مشاركة المثقفين (ونكرر هنا أننا نقصد المثقف بالمعنى المتخصص المنتج للمعرفة) فيه، إلا من خارجه، ضمن الهيئات السياسية أو الإعلامية، ودون إنجاز دراسات كافية لفهم هذا الحراك أو ترشيده أو الانخراط عضوياً فيه، أو إنتاج سرديات متماسكة وعميقة له، خاصة في تجربته المسلحة، وينسحب هذا على قسم كبير من المثقفين الإسلاميين أيضاً، باعتبارنا لا نعترف بكون الثقافة خاصية علمانية.

ولذلك واجه هذا الحراك الثوري، وما زال، ضعفاً في إنتاج سرديته الخاصة، وقلقاً هوياتياً وفكرياً عميقاً، وارتباكاً في ردود الفعل على المشاريع السياسية المقابلة، وفي القدرة على إنتاج مشروع سياسي ممثل له، عدا عن الأخطاء الكثيرة والتجاوزات التي مارسها منضوون في هذا الحراك الشعبي العام، وسهل هذا التفريغ الثقافي والفكري من مهمة التنظيمات الأكثر صلابة ووضوحاً أيديولوجياً من اجتذاب أعداد من هؤلاء الشباب الباحثين عن سردية متماسكة واضحة، تمنح الشرعية والمتكأ المعنوي لنضالهم وتضحياتهم.

6 - المتروكية السياسية

يعود الإشكال الأساس في الائتلاف الوطني والمؤسسات السياسية السورية عامة إلى تأسيسها على توازنات الكتل السياسية للمعارضة والتحالفات الإقليمية، لا على تمثيله لقوى الثورة الميدانية، مما أسس لعزلة ما بين الائتلاف كجسد سياسي وما بين الثورة التي يريد تمثيلها والنطق باسمها، ومع طغيان الطابع المسلح على الثورة، وتمدد الأيديولوجيات الإسلامية فيها، يكرس الائتلاف قطيعة مزدوجة: ميدانيّاً بتهميشه للقادة الميدانيين، وأيديولوجيا بتبنيه خطاباً أكثر علمانية مما يسمح الواقع الجهادي. وأدى ذلك إلى تمثيل الائتلاف لصراعات وتوازنات مجتمع سياسي مصغر، ليس هو الفاعل المؤثر في الحراك الثوري الميداني، ولا يمثل زعامة رمزية قادرة على تحقيق قاعدة شعبية، ما لا يفقده تأثيره الشعبي وحسب وإنما حتى قدرته على التأثير الدبلوماسي أو التمثيل التفاوضي

حيث لا يمكــن لمن لا يملك الحــرب أن يفاوض على الســلم فيها[1].

أفــرز البحث عن مظلة سياســية «خارجيــة» للثورة الســورية، مئات السياســيين والعاملين في حقل السياســة وصراعاتهــا، دون أن تتداخل هذه الصراعات السياســية مع الحــراك الثوري، إلا مــن جهة «التأثير» لا «التمثيل»، كان اتباع أســطورة «انفصال السياســية عن العســكرة»، والتعامل مع الثورة الســورية كدولة مســتقرة تنفصل فيها الســلطات، والاهتمام بمظهر الشــعار أكثر من الاهتمام بتحقيق المضامين والأهداف المبتغاة من وجود تمثيل ســياسي للثورة أساســاً، ســبباً في تكريس هذه الفجوة التي تتســع يوماً بعد يوم بين هذه المؤسسات السياسية والحراك الثوري، وتفاقم شــعور المظلومية لدى ممثلي هذا الحراك المسلح، والتآكل المستمر في شعبية هذه المؤسسات السياسية وقدرتها حتى على صناعة رأي عام بين المدنيين البسطاء، لا صناعة واقع ميداني وسياسي حتى.

ولم تكن هذه الفجوة صناعة «ســورية» بحتة، بقدر ما غُذّيت إقليمياً ودولياً عبر قصر التعامل الســياسي مع هذه المؤسســات ووضع شروط عليها حتى لا يمكنها تمثيل الفاعلين في الحراك الثوري، حتى لو أرادت، وتكريــس هذا العجــز هو جزء من سياســة تكريس القضية الســورية للديمومة، وإحالة الســبب في عدم الجدية بمحاصرة النظام السوري أو إسقاطه حتى على المســتوى الديبلوماسي. إلى قصور هذه المؤسسات عن

(1) أحمد أبازيد، «الائتلاف الوطني: مشــكلة التأســيس لا الرئيس»، عــربي 21، 24/ 3/ 2014م، على الرابط: http://t.arabi21.com/Story/737133

القدرة على التأثير على الثورة أو التوقيع عنها، القصور الذي أصرّت عليه هذه الدول نفسها.

تكلم الفيلسوف الفرنسي جان بودريار عن أن الحياة الحديثة تتكون من مجموعة من «الإشارات» التي تصنع عالماً «ما فوق الواقع»؛ لأنها إشارات تحيل إلى نفسها في حلقة لانهائية من الإحالات ولا تحيل إلى الواقع نفسه الذي تزعم أنها تمثله، الأمر نفسه الذي تمثله المؤسسات السياسية التي تحيل إلى صراعات سياسية لمجموعات سياسية فيما بينها، لكنها في ذلك تزعم تمثيل حراك ثوري فصلت نفسها عن تمثيل صراعاته الداخلية، أو أن تكون امتداداً سياسياً له.

بينما لم تنج المجموعات المسلحة من الاستقطابات الإقليمية، ولم تتوحد على قاعدة رأي أو أيديولوجيا موجّهة، ولم تفرز زعامات سياسية أو كيانات سياسية أو حتى مشاريع سياسية بديلة، مع التوجه الحثيث نحو ذلك منذ تأسيس الجبهة الإسلامية في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013م، وما أدت إليه من موجة تأسيس حركات عسكرية-سياسية (الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام، جيش المجاهدين، حركة حزم...الخ)[1]. وفي 3 آب/ أغسطس 2014م، أعلنت مبادرة «واعتصموا» والتي تمثل أحدث محاولة لتأسيس كيان تمثيلي موسع للثورة المسلحة من قواها

(1) أحمد أبازيد، "ما بعد الجبهة الإسلامية: هزات ارتدادية لزلزال لم يكتمل"، زمان الوصل، 20/2/2014، انظر:

https://zamanalwsl.net/news/46778.html

الميدانية، والتي لا يمكن تجريدها من النزوع السياسي في الآن نفسه[1]. وفي الجدلية غير المحسومة بين الزعامة والمَأْسسَة، وفشل الرهانين سياسياً وعسكرياً، ودون إعادة ترسيم العلاقة بين الثورة المسلحة والمؤسسات السياسية، لتوليد جسد تمثيلي للثورة من داخلها، وقادر على النطق والتفاوض باسمها من خارجها، تغرق الثورة السورية في الفوضى التي تزداد سلبياتها غير الخلّاقة باستمرار.

7 - المتروكية الإقليمية الدولية

محرقة الإرهابيين، لعل هذا أدق وصف للتعامل الدولي مع المسألة السورية، بعد هيمنة الحركات الجهادية على المشهد، إثر نشأة دولة العراق والشام (9 نيسان/ أبريل 2013م) وتمددها المستمر وصولاً إلى تفجر الانتصارات بعد السيطرة على الموصل (10 حزيران/ يونيو 2014م) ومغادرتها الواقع الافتراضي لتكون دولة على الأرض، تستقطب الحالمين بالخلافة الإسلامية من أنحاء العالم، وتمثل تجربة أضخم مجتمع جهادي معولم يتشكل ويتوسع باستمرار ما بين سوريا والعراق، هذا بالتوازي مع المجاهدين «المهاجرين» إلى جبهة النصرة والتنظيمات الأقرب إلى القاعدة والتيار السلفي الجهادي (والتي تمثل «جبهة أنصار الدين» الآن القسم الأكبر منها[2]).

(1) للاطلاع على بيان المبادرة المرئي، انظر:
https://www.youtube.com/watch?v=4ry9daTPHmM

(2) إعلان تأسيس جبهة أنصار الدين، 25/ 7/ 2014م، انظر:
https://www.youtube.com/watch?v=agQf3RlE9H4

وفّر هذا التمدد والتمركز ضمن منطقة جغرافية مشـــتعلة أكبر تجمع حديث للجهاديين في العالم، وغذّى هذه الهجرة المتزايدة وموجة الثورات المضـــادة إقليمياً ووأد التجـــارب الديمقراطية وآفاق الحل الســـياسي في بلدان الثـــورات العربية، في مصر خاصة. ووفـــرت الصراعاتُ الدموية بين التيارات التي يُفترض أنها خرجت من ذات المدرســـة (في دير الزور خاصـــة)، تضخّماً لحضور هذه الخلافات في الفضاء الافتراضي الجهادي، وتضخّماً في حجم المعلومات المسرّبة شـــكّل أكبر رافـــد لقاعدة البيانات حول الجهاديين في تاريخ التيـــار الجهادي، والحجة الأمثل لحصار روافد الدعم للثورة المسلحة سواء على مستوى الأفراد أو الدول، بحكم تعميم الصورة الإرهابوية للمسألة السورية والثورة المسلحة.

كان هـــذا في مقابل وجود حاضن إقليمي دولي للنظام الســـوري، لا يوفر دعماً دبلوماسياً فقط (روسيا)، وإنما يشترك في المعركة على الأرض، ووفر جسر إمداد إقليمي لا ينقطع من السلاح والميليشيات الطائفية التي تقاتل إلى جانب النظام الســـوري[1]، أو حتى بمعزل عنه، بحكم أن قيادة معظم المعارك الكبرى كانت بيد ضباط الحرس الثوري الإيراني وقياديي حزب الله، ووصلت أعداد «المهاجرين» الشـــيعة، والذين يمثلون حركة جهادية معولمة وتكفيرية وطائفية (مثل تنظيم داعش) ومتورطة بعشرات المذابح الطائفية في حمص وريف دمشـــق وحلـــب، بلغت أعدادهم قرابة ثلاثة أضعاف عدد «المهاجرين السنة»، فيما قبل سيطرة تنظيم داعش على

---

(1) الميليشـــيات الشـــيعية في ســـوريا: انتشـــارها، مجموعاتها، أبرز حوادث التطهير الإثني التي قامت بها (دراسة)، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 5/ 7/ 2014م، انظر:
http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/she3a.pdf

الموصل، دون أن تتوفر البيانات بعد لقياس مدى الفرق بعد هذه السيطرة. ولم يتم التعامل مع المؤسســـة السياسية للثورة والمعارضة السورية بشكل جدّي دوليّاً، حيث ما زال النظام الســـوري هو الممثل الرسمي لسوريا في المؤسسات الدولية، بقدر ما تم اعتبار الائتلاف أو المجلس الوطني مجرد غطاء يعطي واقعية إعلامية لمحاولات الحل الدبلوماسي محسومة المصير سلفاً، مثل اتفاقية جنيف وجنيف2.

وكان تكريس المسألة الســـورية للديمومة إرادة مشتركة من الأقطاب الدولية أو العربية، كمنفى لأزمات المنطقة ومحرقة للجهاديين والنموذج التخويفي لمآل الثورات على الأنظمة الديكتاتورية.

ومـــا يجري على المســـتوى الـــدولي والحصار الخارجـــي، يُمارس على المستوى المحلي عبر سياسات تشجيع اللجوء وتفريغ الثورة من النشطاء عبر المنظمات، وهذا ما نطرحه في النقطة القادمة.

8 - متروكية المتبقين

من تبقى في الثورة السورية إذن؟

بعـــد النقاط الســـابقة التي وضحنـــا فيها محدوديـــة الحامل البشري للحراك الثوري، من حيث علاقته الملتبسة بالمؤسسات والبنى الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية، نتكلم هنا عن هذا المجتمع الثوري المصغر، وما تعرض له من تضاؤل ضمن سيرورة الثورة وتطورها.

ثمة عاملان داخليان وعاملان خارجيان أسهما في هذا التضاؤل الذي تسارعت وتيرته بشكل مضاعف منذ الربع الأول لعام 2013م.

داخلياً، فقد كان القصف العشوائي أهم أسباب مغادرة المدن من قبل الأهالي المدنيين، وضاعف من ذلك بشكل ملحوظ في الربع الأخير من العام السابق الاستعمال المكثف للبراميل في سوريا عامة وفي الشمال السوري خاصة، هذا ما ظهر بشكل واضح بتفريغ المدينة الأهم ضمن المناطق المحررة من كثافتها السكانية، يشير تقرير حقوقي إلى مقتل أكثر من 630 مدنياً خلال فترة أقل من أسبوعين (15-28/ 12/ 2013) في مدينة حلب بسبب البراميل[1]، أما مجمل عدد ضحايا البراميل فهو يتجاوز سبعة آلاف شهيد في سوريا جمعاء. استهدفت هذه البراميل التجمعات السكنية ومراكز الأسواق بشكل رئيس، وبعد أن كانت حلب أكثف المدن السورية بالسكان، تحولت في معظمها إلى شوارع وبيوت فارغة، وبلغت نسبة المدنيين من ضحايا القنابل البرميلية 97 ٪.

إضافة إلى ذلك، فقد كانت ممارسات تنظيم «داعش» بحق الإعلاميين ونشطاء الثورة السورية، في المناطق التي أقام مقراته فيها (منذ تأسيسه في نيسان/ أبريل 2013م) وفرض نفسه كسلطة قضائية وأمنية (الرقة وحلب خاصة)، أهم عامل في التفريغ الأكثر نخبوية وتأثيراً للثورة السورية من حاملها النخبوي والفاعل، سواء إن تكلمنا عن النشطاء الذين وجدوا أنفسهم معرّضين في أي لحظة للاعتقال أو القتل من قبل

---

(1) البراميل المتفجرة في حلب (تقرير)، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 7/ 2/ 2014م، انظر:
http://sn4hr.org/arabic/2014/02/07/48/

التنظيم[1]، دون أن تحميهم الفصائـــل المحلية المتفرقة التي تجنبت صدام التنظيـــم[2]، أو إن تكلمنا عـــن المقاتلين الذين تركوا البلاد خشـــية من «الفتنة»، ومع عدم وجود إحصائية للنشطاء الذين غادروا بسبب التنظيم أو الذيـــن أعدمهم التنظيم، إلا أن كل المناطق التي ســـيطر عليها التنظيم تمّ إنهاء وجود الثورة فيها، ســـواء بمظاهرها الرمزية أو بالمجتمع الحامل للحراك الثوري والفاعل فيه، هذا ما أدى إلى فقدان الثورة السورية لمئات حقّاً من النشطاء الإعلاميين والإغاثيين وحتى المقاتلين.

خارجياً، فقد كانت سياسة تشجيع اللجوء، وعدم العمل بجدية على إقامة مخيمات داخلية أو مناطق آمنة، مما فرغ الثورة من حواضنها الشعبية، خاصة مع التزايد المطرد في وحشية قصف النظام الذي يستهدف المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان، وأدى فتح باب اللجوء على مصراعيه، وتحويل القضية السورية إلى قضية لاجئين إنسانية، وتحويل معظم الجهد الإغاثي نحو اللاجئين لاستهلاك الأموال المعلنة المخصصة للدعم عبرهم، إلى أن

---

(1) للتوســـع في هذه الانتهاكات، انظر تقرير الشـــبكة الســـورية لحقوق الإنســـان، "تنظيم دولة العراق والشام". انظر:

http://sn4hr.org/arabic/2014/02/01/تنظيم-دولة-العراق-والشام

(2) رغم الاعتداءات الكثيرة والاعتقالات التي طالت عشرات النشـــطاء والإعلاميين في المناطق المحررة مـــن قبل تنظيم (داعش) قبل الحرب الموســـعة عليه بدايـــة العام، فإن الفصائل الثوريـــة لم تتبن حماية الإعلاميين أو ردع التنظيم عن اعتقالهم، رغم أن الفرض النظري يشـــير إلى أن هذه الفصائل وهؤلاء النشـــطاء ينتمون إلى تصنيف واحد بالنســـبة للثورة أو التنظيم، وكان هناك موقـــف يتيم لكتيبة (أبو أيوب الأنصاري) والتي انضمت إلى جيش المجاهدين فور تشـــكله. تبنت حماية النشـــطاء الإعلاميين وعرضـــت مقرها لإقامتهم فيه. وهـــذا لا ينفي أن هذه الانتهاكات بحق الثوار كانت الســـبب الأهم في التجييـــش ضد التنظيم، وتبني الفئة الأوســـع مـــن المقاتلين للحرب عليه. لمشـــاهدة البيان، انظر: كتيبة أبو أيوب الأنصاري تتبنى حماية ناشطي حلب، أورينت نيوز، 29/ 11/ 2013، على الرابط:

https://www.orient-news.net/index.php?page=news_show&id=6431

يكـــون لدينا أكثر من أربعة ملايين لاجئ مـــا بين الأردن وتركيا والدول الأوروبية التي أصبحت تجتذب أحلام الهاربين من المحرقة، هذا عدا عن المسافرين رســـمياً وطوعاً للإقامة في بلدان أخرى، لتتحول المناطق التي تسيطر عليها المعارضة شيئاً فشيئاً إلى مناطق مواجهة عسكرية، وتفقد الثورة شرعية التمثيل والوجود الاجتماعي، لتتحول إلى جسد أيديولوجي منعزل. إضافة إلى هذه السياســة التــي اجتذبت الأهالي المدنيــين، يمكن النظر إلى العامل المقابل التي اجتذب النشــطاء، وهو نشاط المنظمات الأجنبية في تركيا، والتي وظفت المئات من النشــطاء وشــكلت مجتمعــاً موازياً من العاملين في المنظمات، أشــبه بالمجتمع الســياسي، وعدا عما في نشاط المنظمات من قدرة على جمع المعلومات، وبناء جسور علاقة مع المؤثرين في الحراك الثوري (ولا ننفي هنا النشــاط الاستخباري)، فقد ساهم خروج النشطاء بسبب داعش، ثم اســتقبالهم من قبل المنظمات، بشكل مركب، بتفريغ الحراك الثوري من حامله الفاعل والنخبوي.

وفيما بين هذه العوامل كافة، يشــكل العامل الاقتصادي جسر العبور نحو قدرة الثــورة التغييرية، في بلد تعطلت فيه عشرات آلاف الوظائف، وهدمت فيه ملايين المنشــآت، وتزايدت فيه نســب اللجــوء والنزوح، ولم توفر للمتبقــين فيه وظائف أو دخول مادية تمنــع إغراء ترك الميدان. والمفارقة أن الحكومة السورية المؤقتة أيضاً اتبعت ذات السياسة عبر فرق الدخل الكبير ما بين موظفيها في الخارج والداخل، والذي يميل بشــكل مجحف نحو الموظفين المقيمين خارج مناطق «حكمها».

ثالثاً: امتداح البراءة كوجه مضاد

لا يمكن تفسير أي ظاهرة تاريخية أو اجتماعية باتجاه أحادي، أو سببي خطّي، وإلا وقعنا في اختزال المنظومات الشمولية وسرديات المظلومية، عدا عن أن تخيل «موضوع» بحت كما تخيل «ذات فاعلة» بحتة يقع خارج إطار تحليل السياقات التفاعلية والسيرورات المركبة لأي تحول اجتماعي ضخم مثل الثورة السورية، والحديث عن المتروكيات المركبة التي عانى منها هذا الحراك الثوري في وجوده الميداني، يحيلنا إلى الوجه الآخر للأمر، وهو تنامي نزعة «ضد المؤسسات» والتيارات القديمة في الحراك الثوري كرد فعل انتقامي أحياناً ولكنه فكري كذلك بإحالة سبب استمرار النظام لعقود إلى أيديولوجيا هذه المؤسسات والجماعات. تراكمت هذه النزعة أكثر مع اتخاذ معظم المؤسسات مواقف أقرب للسلطة، التي تندرج هذه المؤسسات أصلاً ضمن تراتبيتها لخلق التوازن الاجتماعي، بالتوازي مع اعتماد ردة الفعل الشعبية و«الفزعة» كدافع للحراك وطبيعة خاصة به في مقابل جهاز السلطة المعقلن والمؤسس، مما تجاوز مرحلة العفوية الثورية ليكرّس كـ «طابع ثوري» مميّز.

إن رواج مقولات نقد المثقفين والمشايخ مثلاً أول الثورة بسبب مواقف مثقفين ومشايخ منحازين ضد النظام، تطور إلى «نقد الثقافة» ونقد نمط التدين الذي مثله المشايخ، ما شجع على الانتقال إلى الضفاف المقابلة، وإلى انتقاد التأويل أو التدخل الثقافي ضمن هذا الحراك، أو التعبير عن «إسلاميته» عبر الخطاب ما قبل السلفي الجهادي.

لا يمكن مثلاً قراءة تنامي التسلف السريع بين آلاف الثوار والمقاتلين ومرجعية الخطاب السلفي الطاغية في سوريا الآن، مع انحسار التمذهب، بمعزل عما ذكرناه قبل في (المتروكية الدينية والمتروكية العسكرية)، ولكن هذا التنامي لا يأتي كرد فعل مجرد لمواقف المؤسسة، بقدر ما يبدو كمراجعة للتاريخ، ومحاولة خلق تاريخ جديد ضد التيارات القديمة والمؤسسات التي ساهمت في التاريخ القديم، وهذه المراجعة ربما كانت لتبقى فكرة ضامرة لولا أن شجّعت عليها مواقف المؤسسات القديمة، في مقابل التوجه المكثف من التيارات «السلفية» (حسب مثالنا هنا) لدعم هذا الحراك، ولا يمكن قراءته أيضاً دون وعي «النزعة ضد المؤسسات والمذاهب» القائمة في السلفية نفسها كعودة متاحة للجميع نحو الجذور، وكتمثيل للنموذج النقي والأقصى، عدا عن مفاهيم «الغربة» و«الغرباء» المحورية في أدبيات السلفية الجهادية والتي تتشابه مع الشعور بالمظلومية والمتروكية في الحرب.

وانتقل امتداح البراءة الأصلية هذه، والعفوية الثورية، إلى نزعة ضد العقلنة والمأسسة، كما تجلى في الحراك المقاتل خاصة، والذي واجه معضلة مركّبة ما زالت تشكل التناقض الرئيس الحاكم لإشكاليات الثورة السورية المسلحة حتى الآن: فمن جهة كان الدخول في الثورة المسلحة اختياراً شخصيا لكل مقاتل، وتعبيراً عن «الحرية» نفسها التي تمثلها في المظاهرات ضد السلطة، إضافة إلى رمزية القائد الكاريزمي التي تجمع المقاتلين كدافع «شخصي» و«رمزي» آخر للانخراط ضمن الثورة المسلحة، هذا أضعف

من تراتبية الطاعة أو الالتزام العسكري، ولكنه كان أساس الحشد والتعبئة ضمن أي فصيل. والاعتماد على «الرسالة» أو الأيديولوجيا كأساس في الحشد والالتزام كان ضعيفاً ضمن فصائل الثورة المسلحة بحكم عدم تمثيلها لأيديولوجيا صلبة مثل التيارات الجهادية (جبهة النصرة وداعش)؛ مما زاد من الاعتماد على «لا مركزية القيادة» كأساس للتمدد والتي زادت في الوقت نفسه من خطر التفكك وعدم الاتساق الداخلي. ومن الجهة المقابلة فقد كانت المأسسة والحرص على مركزية القيادة بقدر ضرورتها وفائدتها في مواجهة جيش نظامي، وتزايد حجم المعركة ومسؤولياتها وحاجة العمل المسلحة إلى العقلنة والتخطيط، إلا أنها كانت تواجه خطر تفكيك العمل المسلح نفسه، والقائم على التجمع لتمثيل منطقة أو مجتمع محلي أو حول قيادة كاريزمية، وليس على الطاعة لقيادة مجرّدة كالمؤسسات العسكرية، بحكم أن الأيديولوجيا الثورية متوزعة بين مسارات كثيرة (حتى المسار الشخصي)، وأصبحت بحد ذاتها موضع نقاش وتساؤل مع دخول التنظيمات الجهادية والمشاريع السياسية إلى الخط.

ضمن هذه العوامل المتناقضة: الاتساق الداخلي (على أساس الانتماء المناطقي أو الأيديولوجي)، مركزية القيادة، رمزية القائد الكاريزمي، الأيديولوجيا الجامعة، المأسسة والتراتبية العسكرية، يمكننا تمييز أربعة أمثلة:

حركة أحرار الشام مثلاً، كتنظيم دمج البعدين الأيديولوجي والمحلي، وحاول التمدد على المستوى الوطني، ولكن فقدانه للقيادات الكاريزمية

وعدم صلابة استدخال العقيدة القتالية للمقاتلين، ألجأه للاعتماد على اللامركزية القيادية كأساس للتمدد، ومحاولة تكريس الرسالة الأيديولوجية للمقاتلين بالتدريج، ولكن عدم وضوح هذه الرسالة نفسها ومشروعها السياسي، إضافة إلى ضم عناصر غير منتمين لها، وعدم وجود بنية مؤسسية قيادية ضابطة، أدى إلى انشقاق الكثير من عناصر الحركة لأسباب أيديولوجية (بسبب مواجهة داعش)، وإلى ضعفها العسكري المتزايد، نتيجة عدم المركزية القيادية والقدرة على الضبط والتوجيه.

لواء التوحيد كفصيل ممثل لمجتمع محلي متسق، دون أن يمتلك أيديولوجيا صلبة، ويعتمد على رمزية القائد الكاريزمي، كان أحد أقوى فصائل الجيش الحر في الشمال السوري، ويسيطر على معظم مدينة حلب، إلا أنه باعتماده على كاريزمية القائد الرمز (عبدالقادر الصالح)، فقد تماسكه وارتباطه بعد استشهاد قائده، وتحول إلى مجموعات متفرقة فقدت الكثير من حضورها الميداني الذي كان طاغياً.

جيش الإسلام: كفصيل متسق في بنيته الداخلية يمثل مجتمعا متجانسا ويعتمد على مركزية قيادية صلبة، وعلى رمزية القائد الكاريزمي (زهران علوش)، وعلى بناء أيديولوجي واضح في الآن نفسه (كممثل لمدرسة سلفية)، والذي حافظ على تماسكه بشكل ملحوظ في مواجهته للنظام أو مواجهته لداعش، وعلى فاعليته العسكرية، رغم التضخيم الإعلامي الذي صوّرت به هذه القوة (والذي قام به الجيش نفسه)؛ مما أدى لتحميله خسارات جبهات لم يكن هو المشارك الرئيس فيها.

تنظيم داعش: كمنظمة أيديولوجية صلبة وشمولية وصاهرة، وتتمتع بمركزية قيادية طاغية، وعلى كاريزمية القادة الممثلين للرسالة الأيديولوجية المقدسة، مما أسهم في وحدة القرار والطاعة المطلقة للقيادة، والقدرة على دمج متطوعين جدد في بنية الفصيل، مع اعتماده على خطط عسكرية مدروسة في تمدده، وتمثيله لما يشبه مؤسسة عسكرية معقلنة ومنضبطة، رغم جنونه المتوحش على المستوى العملي والنظري، وبراغماتيته في تبديل أسلوب التعامل مع المجتمعات المحلية والآخرين حسب ميزان القوة، وقلقه تجاه انضمام أعداد كبيرة ومتنوعة فيه وسيطرته على مساحات واسعة، مما لا يجعل بيته الداخلي مستقرا تماماً، ويعاني أيضاً من صراعات انتماءات داخله (نلاحظ أن البنية الصلبة للتنظيم عراقية، وأن هناك ما يشبه خارطة جنسيات وظيفية فيه)، ولكنه استطاع التغلب على منافسيه عبر وحدة القرار والطاعة المطلقة هذه، والتي تواجه تحدّيها الأبرز في ضم مقاتلين جدد بايعوا تحت الإكراه قد لا يتوفرون على ذات القناعة أو الاستعداد للتفاني تجاه القيادة.

ولا تقف هذه النزعة «ضد المأسسة» أو «ضد العقلنة والترشيد» بالمعنى الفيبري، عند حدود العمل المسلح، بقدر ما تحضر وتغيب بنسب متفاوتة ضمن الصراع الرمزي والمادي المسكوت عنه في الثورة السورية سواء بجانبها الميداني أو السياسي أو الفكري، وهذا ما ألقى بظلاله على ضعف الحراك الثوري في التعبير عن نفسه سياسياً أو فكرياً أو حتى فنياً، ومنح أرضية موضوعية لأحقية مؤسسات المعارضة السياسية

والمعارضين والمثقفين القدماء بالتمثيل، بسبب هذا الضعف «النخبوي» الطاغي للحراك الثوري الشبابي، دون أن نتناسى هنا السؤال المشروع حول من الذي يمنح شخصاً ما أو نتاجاً ما صفة النخبة، جرياً مع بيير بورديو في سؤاله: من أبدع المبدعين؟

مع التذكير أننا نتكلم هنا عن نزعات وخطابات تنتشر وتشجع على رواجها أو انحسارها عوامل ميدانية أو ثقافية قد تتبدل وليست الخطاب الوحيد المسيطر، فلا نتكلم عن بنية جوهرانية ثابتة وعامة، مكتفين هنا بهذه النواة

رابعاً: خاتمة

حاولت الورقة توصيف الحامل البشري للحراك الثوري في وجوده الميداني، والبحث عن نواة نموذج تفسيري لديناميات التحول ضمن هذا الحراك، وتوضيح علاقته بالبنى (المؤسسات) الاجتماعية والتقنية المعترف بها والقائمة قبله، والتي انتقلت مع اتخاذها مواقف مؤيدة لهذا الحراك لتكون تمثيلاته الرسمية، سواء تكلمنا حول المؤسسة الدينية أو الثقافية أو السياسية أو العسكرية أو حتى التقنية الاختصاصية، في محاولة لفهم عوامل التسرب والاضمحلال الذي عانى منه في مواجهة مشاريع مقابلة، وأثر هذه البنية الشعبية وغير الاختصاصية أو المعقلنة على الصراعات الرمزية والمادية التي واجهها هذا الحراك ومدى عقلانية وعمق المسارات التي اتخذتها.

إضافة إلى محاولة اكتشـــاف وتوصيف التناقــض المتكرر في المجالس السياســية والعســكرية وحتى الهيئات الطبية والإعلاميــة أيضاً، ما بين واقعيــة وضرورة وجود ممثلــين عن الحراك الثــوري في هيئة تريد تمثيل الثــورة والتأثير فيها، وما بين ضعف هــذا الحراك في طرح رموز معترف بهم كنخب شرعية من قبل المؤسسة (الدينية، السياسية، العسكرية، الخ).

استطاعت الثورة السورية تقديم نموذج فريد، في الضبط الاجتماعي ومنــع ردود الفعل الطائفية التي لم تحدث إلا على نطاق ضيق وكحوادث فردية لا كممارســة عامة أو ظاهرة، رغم الطابع الطائفي الواضح للنظام الســوري وللحلف الإقليمي المساند له، ورغم عشرات المذابح الطائفية المنهجة، مما يسجل سابقة حقيقية في تاريخ الصراعات الاجتماعية، ومع تقديم هذه المسؤولية الوطنية والأخلاقية على رد الفعل المباشر على الواقع اللاوطني واللاأخلاقي، وتحمل مذابح طالت معظم الحواضن الشــعبية للثورة على النظام، واعتقالات طالت عشرات الآلاف من الشبان والنساء وحتى الأطفال، والذين استشهد منهم آلاف المعتقلين تحت التعذيب، في معتقلات أشبه بجحيم ســوري خاص سابق على القيامة، الجحيم الذي طال معظم البلاد التي تحولت إلى مساحات مدمرة، تستهدف فيها براميل الموت كل مســاحة للحياة أو الاجتماع البشري؛ ما أدى إلى هجرة ونزوح الملايين عن هذه المناطق، وتحولها شــيئاً فشــيئاً نحو مناطــق «ثوار» بلا «مدنيين» يشكلون موضوعاً لتمثيل الثورة وامتدادها الاجتماعي الشعبي،

وتحول شعب الثورة الحاضر بصوته في الشارع إلى شعب افتراضي يتمثل الثورة كرمزية متعالية على المكان والزمان والوجود الواقعي، هذه الرمزية التي لا يشعر بتعاليها الميتافيزيقي المتنزلون في واقعها الميداني المدمر.

ولم يعد مطلوباً من هذه الثورة أن تواجه نظام الأسد وحده، وطمأنة الأقليات، وتقديم مشروع سياسي مدني كأي جماعة مستقرة تتداول شؤونها بسلام، وإدارة مناطقها المحررة، وتحمل كلفة مواجهة تنظيم دولة العراق والشام، والميليشيات الشيعية العراقية والإيرانية واللبنانية والأفغانية، وتحمل الحصار والتضييق الدولي عليها، وملاحقة كل الداعمين لحصر الإمداد بالطرق الدولية، بل مطلوب منها بعد أن تحل مشاكل المشرق العربي، ومشاكل العالم (الغربي الأبيض) مع التيارات الجهادية المتطرف منها والمعتدل، أن تحلّ نفسها وتنتهي عبر تفاوض حسب الشرط الدولي الذي لا يضمن لها حتى الحق بالوجود كثورة لها فرادتها وأحلامها وأهدافها في إسقاط نظام وإقامة نظام بديل.

ومع استمرار المعارك على الأرض، وتسرب المقاتلين والأهالي المستمر، نحو السماء أو دول اللجوء أو المصالحات مع النظام أو البيعة للتنظيم، يمضي هؤلاء المتروكون في ثورتهم الدموية التي تبدو بلا أفق قريب، لا سياسياً ولا عسكرياً ولا حتى اجتماعياً بعدما انفرط عقد الاجتماع التاريخي في المشرق العربي. ولا يمكن تفسير استمرارية هذه الثورة حتى الآن دون تجذرها العميق اجتماعياً وإيمانياً وأخلاقياً وإنسانياً في وجدان

المنتفضين؛ مما يجعلها ويجعلهم في الآن نفسه بلا خيار آخر غير الاستمرار فيها الاستمرار الدموي والطويل بالبقاء الصعب في ثورة المتروكين.

هل دخلت الثورة السورية مرحلة الخطر؟

أحمد طعمة

المقدمة

يشـــعر الكثيرون من أبناء الثورة السورية بالقلق الشديد والخوف من نهاية أليمة لثورة الحرية والكرامة، وترسخ هذا الشعور بعد سقوط حلب الشرقية. بل إن منهم من شعر بذلك منذ التدخل الروسي في 30 أيلول/ ســبتمبر 2015، ولم يقتصر الخوف على أبناء الثـــورة، بل تعداه إلى دول أشقاء الشعب الســـوري وبعض أصدقائه وسط تردد أمريكي ولا مبالاة دولية.

فلـــماذا آلت الأمور إلى ما آلت إليه؟ ولماذا دخلت الثورة الســـورية في مرحلة الخطر؟ وهل بالإمكان إنقاذها وإصلاح أخطائها وتغيير موازين القوى، التي أصبحت المعارضة السورية أحد أضعف أطرافها في مواجهة قوى النظام وحلفائه وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم (PYD) الكردي وقواته العسكرية؟

يمكن الإجابة عما سبق من خلال دراسة العوامل المؤثرة الآتية، والتي نعتقد أنها عوامل ساهمت بشكل كبير أو متوسط في وصول الأمور إلى ما وصلت إليه:

1 - المعارضة السياسية:

كان واضحـــا أن المعارضـــة السياســـية منذ بداية تشـــكيلها المجلس الوطني تفتقد إلى الانســـجام ووضوح الرؤية، ولعل من أهم ما يدل على ذلك الانطباع الذي خرجت به وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة السيدة «هيـــلاري كلينتون»، بعد لقائهـــا المكتب التنفيـــذي للمجلس الوطني السوري في تونس، حيث قالت إنها ســـمعت آراء متعددة ولم تسمع رأيا واحـــدا. هذا فضلا عن المماحكات التي كانت تدور بين أعضاء المجلس، وكيف تعالت الأصوات وكادت الأيدي تتشـــابك في اجتماع تونس من أجل تحديد مدة رئاســـة المجلس بثلاث أشـــهر قابلة للتمديد لمرة واحدة فقط. ولو أننا بقينا على رئيس واحد ولم نســـتبدله كل بضعة أشـــهر لكان خيرا لنا ولتحسنت ثقة العالم بنا.

لقد وافقت المعارضة السياســـية السورية على عسكرة الثورة من دون أن يكون لهـــا دور فيها، ومن دون أن تدرك تبعات ذلك محليا ودوليا. كما أنها لم تفهم المتغيرات الدولية التي حصلت بعد بيان جنيف (1)، والذي بدا واضحا من خلاله أن الســـوريين -نظاما ومعارضة- لم يعد لهم دور كبير في تقرير مستقبل ســـورية، بل أصبح الأمر بيد الروس والأمريكان والدول الإقليمية والدولية.

طُلِب من المجلس الوطني وبعـــد اجتماعات القاهرة في (2-3 تموز/ يوليو 2012) المشـــاركة في لجنة متابعة يتشارك فيها المجلس الوطني مع هيئة التنســـيق والمنبر الديمقراطي، من أجل تشكيل وفد مشترك يذهب إلى المفاوضات لتنفيذ بيان جنيف (1)، والذي يقضي بتشكيل نظام جديد نصفه من النظام ونصفه الآخر من المعارضة.

رفض المجلس الوطني من خلال التصويت لجنة المتابعة، ولم يدرك أن أحلام السوريين في الحرية والكرامة قد نصفت بمجرد الإعلان عن بيان جنيف (1)، وكانت النتيجة أنه حصـــل توافق دولي على معاقبة المجلس الوطني، واستبداله بجسم جديد أوسع تمثيلا، ويفهم المتغيرات الدولية، ويوافق هذا الجسم على بيان جنيف (1) ويذهب إلى المفاوضات.

تشـــكل الائتلاف بديلا عن المجلس الوطني، ولكنه كان أكثر تشددا، ولم يوافق على بيان جنيف(1) إلا بعدها بعدة أشهر، ولم يوافق على الذهاب إلى المفاوضـــات في جنيف (2) إلا في 17/ 1/ 2014، في وقت كانت فيه موازين القوى قد تغيرت، وأصبح التدخل الإيراني وميلشياته أكثر نفوذا. ثم أخطأ الائتلاف الوطني مرة أخرى برفضه خطة "ديمســـتورا" المسماة "خطة المجموعـــات الأربع" الممهدة لاســـتئناف المفاوضات في جنيف (3)، ولم يدرك الائتلاف أن الهدف الرئيس من إنشـــائه كان الذهاب إلى المفاوضات.

تمت معاقبة الائتلاف بعد تفاهمـــات فيينا في أكتوبر ونوفمبر 2015، وقرار مجلس الأمن2254 ذي السقف المنخفض عن بيان جنيف (1) من خلال الدعوة إلى إنشاء الهيئة العليا للمفاوضات في شهر ديسمبر 2015.

تقـــرر ذهاب الهيئـــة العليـــا إلى المفاوضات في جنيـــف (3)، ولكنها انســـحبت من المفاوضات في وقت مبكر، وسط تشـــدد النظام ورفضه تطبيق أي بند من البنود الإنسانية الواردة في تفاهمات فيينا، وقرار مجلس الأمن 2254، وهذا ما أعطى النظام وحلفاءه من إيرانيين وروس فرصة لتشديد الخناق على المعارضة العسكرية السورية.

ومن المتوقع أنه وفـــق الظروف الحالية، وإذا حصـــل تفاهم أمريكي روسي على اســـتئناف المفاوضات مجددا -كما هو متوقع في عهد ترامب- فإن الهيئة العليا للمفاوضات ســـتكون الخاسر الأكبر، وربما سيؤتى بوفد جديد يمثل المعارضة السورية تكون فيه نسبة الرماديين (الذين لا يؤمنون بروح الثورة) أكبر، وهذا الوفد ســـوف يقبل بحل ســـياسي ذي ســـقف منخفض في سورية.

كان للخلافات الحادة بين أطياف المعارضة الســـورية أثر ســـلبي بالغ على أدائها، ونسب بعضهم أنفسهم إلى دولة قطر، والبعض الآخر حاول أن يدعي أنه يمثل توجهات المملكة العربية السعودية، واستعر النزاع بين الطرفين. وكان لهذه الخلافات الحادة تأثير ســـلبي على أنشـــطة المعارضة وقراراتها، بما في ذلك أداء الحكومة السورية المؤقتة، كما أن هذه الخلافات

الحادة انتقلت إلى الفصائل العسكرية، فاستعر الخلاف بينها على خلفية انتمائها وقربها من شخصيات قيادية في الائتلاف الوطني.

كان لهذه الخلافات الحادة أثر سلبي بين أطراف المعارضة كافة فيما يخص المفاوضات، فانقسمت المعارضة السورية إلى فرق: فريق رافض للمفاوضات من أصلها، وفريق موافق بشروط، وفريق موافق عليها مهما كانت النتائج. وهذا ما أعطى انطباعا لدى المجتمع الدولي بعدم وحدة المعارضة وعدم وجود رؤية موحدة لها.

كان لغياب المعارضة عن الداخل السوري وبقائها في الخارج أثر شديد الخطورة على الساحة السورية، فلا هي استطاعت أن تكسب ثقة المواطنين السوريين في الداخل من خلال حكومة في الداخل ترعى شؤونهم، ولا هي استطاعت أن تكسب ثقة القيادات والفصائل العسكرية فتوحدهم تحت ظل قيادة عسكرية مركزية واحدة، ولم يكن لها نفوذ معتبر في الأوساط العسكرية تستطيع من خلاله حل الخلافات والإشكالات التي تقع بين الفصائل.

عدم قدرة المعارضة السورية على مأسسة نفسها، حيث لم يكن من بينها شخصيات إدارية كبيرة تستطيع ترتيب أمورها، جعلها في حالة من الفوضى في العمل.

كذلك عدم قيام المعارضة السياسية السورية بأطيافها كافة بفصل نفسها عن المعارضة المتشددة، وعدم اعتبارها جزءا من الثورة السورية، جعل الهيئة العليا للتفاوض ترحب ببيان "جبهة النصرة" عندما غيرت

اســمها إلى "فتح الشام"، رغم أن الجميع يعرف أن هذا الإعلان لن يغير من الواقع شــيئا، فلا جبهة النصرة فكت ارتباطها بالقاعدة، ولا المجتمع الدولي رفع اسم "فتح الشام" من قوائم الإرهاب. وبسبب عدم التمايز هذا لم يستطع المجتمع الدولي أن يحدد بالضبط هل المعارضة السورية إسلامية متشددة أم إنها إســلامية معتدلة أم إنها خليط بين الإسلامية والليبرالية! وخصوصا أن بعض أطياف المعارضة السياسية ما يزال يعلن أنه لا يؤمن بالديمقراطية، وأنها أكذوبة غربية يطبقها الغرب داخل مجتمعاته فقط.

لقد قصَّرت المعارضة السياســية تقصيرا شديدا في التصدي للأفكار الوافدة إلى المناطق المحررة في داخل سورية، والتي تسعى إلى تبني إسلام متشدد، وحمل أفكار السلفية الجهادية، والتي يرتبط كثير منها بطروحات القاعدة وأخوة المنهج وبالرسائل النجدية، التي سادت في الجزيرة العربية أيام فترة الشيخ "محمد بن عبد الوهاب".

لم تقدم المعارضة الســورية السياســية مشروعا سياسيا واضح المعالم بشــأن ســورية المســتقبل، يكون مقنعا للمجتمع الدولي، بأن المعارضة السورية يمكن أن تشكل بديلا عن النظام السوري في دمشق.

بالرغم من أن الهيئة العليا للمفاوضات قدمت مشروعا سياسيا للحل في ســورية، فإن هذا المشروع لم يجب على العديد من الأسئلة المهمة التي ينتظرها المجتمع الدولي من المعارضة السياســية، ولم يقنع المجتمع الدولي في مضمونه، بالرغم من أن بعض الجهات تحدثت عن أن فيه أشياء مهمة يمكن البناء عليها، لكن أحدا لم يتبنَّ مشروع المعارضة السورية.

لم تســـتطع المعارضة السورية أن تجيب على أسئلة مهمة ينتظر المجتمع الدولي منها الإجابة عنها، ومنها ســـؤال أين سيكون الإسلام السياسي في مستقبل سورية؟ وما مكانة الأقليات وعلى رأسهم الأكراد والآشوريون والتركمان والعلويون والدروز والمسيحيون؟

كما أن مشـــاريع المعارضـــة لم تجب بوضوح وبشـــكل يرضي المجتمع الدولي عن شـــكل الدولة في سورية المستقبل، ولم تجب عن إمكانية قبولها القيام بدور وظيفي في المنطقة يشـــابه الـــدور الوظيفي الذي كان يقوم به النظام السوري المجاور لإسرائيل.

2 - القوى والفصائل العسكرية:

مع استمرار قتل المتظاهرين الســـلميين في بداية الثورة، وقيام النظام السوري في شـــهر يوليو/ تموز 2011 -أي بعد ثلاثة أشهر ونصف من بداية الثورة- باعتقال كل القيادات الســـلمية التي كانت تضبط الشارع ســـلميا وإطلاق سراح كل القيادات المتشددة من سجن "صيدنايا"، بدأ التحول نحو عســـكرة الثورة في ســـورية، وبدأت تسري قناعات أنه لا يمكن حماية الثورة إلا من خلال حمل السلاح ومواجهة النظام عسكريا، وأن النظام سيستطيع إخماد الثورة السلمية خلال عدة أشهر، وقد تسبب هذا القرار بالكثير من الكوارث على الثورة السورية والمجتمع السوري.

كانت عسكرة الثورة في البداية فردية، ثم اتُّخِذ قرار من بعض الأطراف -وبنية حسنة- بتحويل جزء من الأموال الإغاثية المقدمة للشعب السوري لصالح دعم المجهود العسكري للثورة، وبدأ بشراء السلاح الخفيف، ثم

تزايد الدعم المقدم من قبل شخصيات إسلامية خليجية وعربية لدعم الثورة السورية عسكريا، ومع ازدياد القتل من قبل النظام، ومع طرح بوادر الحل السياسي، قررت مجموعة أصدقاء الشعب السوري تقديم دعم عسكري للفصائل الثائرة، للضغط على النظام لإجباره على القبول بالحل السياسي والجلوس على طاولة المفاوضات، لتنفيذ الانتقال السياسي من نظام استبداد إلى نظام ديمقراطي ودولة مدنية تعددية ديمقراطية.

لقد بدأت عسكرة الثورة السورية على شكل عصابات تهاجم الحواجز وتستولي على ما لديها من سلاح، لكن الخطأ الأكبر الفادح الذي ارتكبته الثورة السورية في ميدان العسكرة أنها قررت التحول من حرب العصابات إلى الاستيلاء على المدن والحواضر. وهذا ما حمّل الثورة أعباء ضخمة، وتسبب بكوارث في صفوف المدنيين وفي البنية التحتية، وأدى لأعداد هائلة من اللاجئين، ودمر النظامين الصحي والتعليمي في سورية.

إن دخول الدول الداعمة على الخط وتقديمها الدعم بشكل مباشر للفصائل من دون المرور بقيادة عسكرية مركزية واحدة، وتقسيمها الفصائل إلى فصائل معتدلة وأخرى متشددة، نجم عنه بروز أمراء حرب وقيادات عسكرية ليس لديها خبرة ميدانية عسكرية، وراحت تتطلع إلى أن يكون لها أدوار إضافية أخرى، فضلا عن عملها العسكري، فمنها من أخذ يفتتح مدارس ومستوصفات باسمه، ويقدم إغاثات إنسانية باسمه، ومنها من أخذ ينشئ مكتبا سياسيا أملا في لعب دور سياسي في سورية المستقبل بعد أن تضع الحرب أوزارها.

أغلب الظـــن أن قيام بعض الدول الكبرى بدعـــم الفصائل مباشرة، وعدم تشـــكيل قيادة مركزية واحدة، كان هدفه عدم الحســـم النهائي في سورية، والاكتفاء فقط بإجبار النظام على الجلوس على طاولة المفاوضات لتنفيذ الانتقال السياسي.

من الأخطاء الكبرى للقوى العسكرية المقاتلة على الأرض، أنها نظرت بازدراء للمعارضة السياســية، وأن المقاتلين هم ثوار الخنادق والمعارضة السياســية ثوار الفنادق، مما نجم عنه فقدان الثقة بين الطرفين وارتكاب المعارضة السياسية لأخطاء استراتيجية إرضاء للقوى العسكرية.

لم تقم المعارضة العسكرية الموجودة على الأرض بنقل معلومات دقيقة عن طبيعة الوضع على الأرض للمعارضة السياســية، وكانت دائما تهول من حجمها أملا في مزيد من استمرار الدعم. وهذا ما أعطى انطباعا لدى بعض القيادات السياســية بأننا لسنا بحاجة إلى المفاوضات ولسنا بحاجة إلى قبول جنيف (1) وما تبعه.

إن خلافات المعارضة العسكرية الشـــديدة فيما بينها وعدم توحدها، أدى إلى عدم حســـمها للمعارك. واســـتطاع النظام أن يقاتل كل فصيل بمفـــرده، وكان يهدئ في منطقـــة ويصعد في أخرى، واســـتطاع في نهاية المطاف أن يهزمها واحدة تلو الأخرى.

إن اقتتال الفصائل فيما بينها -وحتى أبناء المنهج الواحد- قد أضعف كثـــيرا من قوتها، وأعطـــى انطباعا لـــدى المجتمع الـــدولي أن هؤلاء لا يستحقون أن يكونوا نواة لجيش سورية المستقبل.

معظـــم فصائل الجيش الحـــر لم يكن لديها مشروع ســـياسي، ولم يكن لديها تصورات حول مفهوم الدولة الديمقراطية التعددية، بينما الفصائل الإسلامية المتشددة كان لديها مشروع سياسي، ولكنه مشروع يؤمن فقط بتطبيـــق الشريعة ولا يؤمن بالديمقراطيـــة، ولا يأخذ في اعتباره المجتمع الـــدولي، ولا توازنات القـــوى، ولا متطلبات العصر، ويحســـبون أنهم يعيشون في منطقة معزولة عن العالم، وقادرون على تنفيذ مشروعهم فيها.

لم تكن لمعظم الفصائل العســـكرية وخصوصا الفصائل الإســـلامية المتشددة منها حاضنة شـــعبية؛ بســـبب انعدام خبراتهم الإدارية، وعدم قدرتهم على إدارة شؤون المواطنين اليومية، وتدخلهم في شؤون مدنية ما كان لهم أبدا أن يتدخلوا فيها.

3 - أسلمة الثورة السورية:

عندما قامت الثورة الســـورية كانت متأثرة بشـــعارات الربيع العربي، فأخذت تطالب بزوال نظام الاســـتبداد، وإقامة الديمقراطية، والحريات العامة، والدولة المدنية التعددية، والفصل بين الســـلطات، واســـتقلال القضاء، ووضع دســـتور جديد، إلى آخر هذه المبادئ العصرية. ولم يكن أبدا من تطلعات الثورة الســـورية تطبيق الشريعة، واستبدال نظام الأسد الدكتاتـــوري بتوجهـــات تقترب في بعـــض منها من توجهـــات «تنظيم القاعدة»، وهذا التحول بالذات في أسلمة الثورة قد يكون العامل الأهم في أســـباب تغير وجهة نظـــر المجتمع الدولي تجاه الثورة الســـورية. ففي البداية كان المجتمع الدولي ينظر إلى الثورة السورية من خلال معادلة نظام

مســتبد يقابله شعب شجاع ينشد حريته وكرامته، ولكن بعد أسلمة جزء كبير من الثورة الســورية، وظهور نزاعات تشددية على بعض فصائلها، تحولــت المعادلــة إلى معادلة مختلفــة، نظام مســتبد في مواجهة جماعات يوصف بعضها بأنها إرهابية، ويمكن أن تتسبب بخطر شديد على العالم. أما أسباب أسلمة الثورة كما نراها فهي تعزى إلى عدة أمور منها:

1 - عسكرة الثورة السورية التي أصبحت بحاجة إلى المقاتلين. والمقاتلون الإسلاميون المؤدلجون هم أكثر المقاتلين استعدادا للتضحية والفداء.

2 - إن معظم الدعم المقدم من قبل شخصيات ومشايخ عرب، كان يقدم لمقاتلين ذوي توجهات إسلامية متشددة، ومعظمهم ممن ينتمون إلى تيار الســلفية الجهادية. وهذا ما دفع كثيرين من مقاتلي الجيش الحر إلى التخلي عن فصائلهم الأصلية والانضمام إلى الفصائل المتشددة. وساهم في تعزيز مكانة السلفية الجهادية في سورية.

3 - إن فجور النظام واستهتاره بالدين ومحاربته له، واستباحته للمساجد والمقدسات، خلف ردة فعل شديدة في صفوف المواطنين السوريين، وخصوصا لدى الحاضنة الشعبية.

4 - تخاذل المجتمع الدولي في دعم الثورة الســورية خلف انطباعا لدى السوريين بأن الديمقراطية وهم، وأن المجتمع الدولي يكذب علينا، وأنه لا نجاة لنا إلا بسلوك مذهب التشدد وتطبيق الشريعة.

5 - التدخل الإيراني الشــيعي الطائفي عزز من ردة الفعل لتبني خطاب إسلامي متشدد لمواجهة هذه الهمجية الطائفية الشرسة.

وخلاصة القول: إن أسلمة الثورة السورية قد أضعفت كثيرا من قوة وزخم الثورة السورية وغيرت نظرة المجتمع الدولي لها بأنها ثورة شعب شجاع ينشد الحرية.

4 - ضعف القوى المجتمعية والمدنية:

دأب نظام الإجرام في سورية -منذ الانقلاب المشؤوم في الثامن من آذار/ مارس عام 1963 - على إضعاف دور القوى المجتمعية والمدنية، من خلال ضربه للطبقة الوسطى، التي كانت تخرج كل السياسيين والمهتمين بالشأن السياسي والهم العام والمثقفين، وسامهم ألوان العذاب قتلا وسجنا وتشريدا. وعندما قامت الثورة السورية في منتصف آذار/ مارس 2011 لم يكن لدى المجتمع والقوى المدنية قيادات سياسية واعية ومدركة لطبيعة المرحلة ولخطورتها، تستطيع إرشاد الناس إلى المواقف السليمة التي تقتضيها الأزمة، وحتى المجموعات المثقفة والسياسية والحزبية في داخل سورية لم تستطع بلورة مشروع سياسي تستطيع من خلاله إقناع المواطنين بتبنيه وتحمل شعاراته.

نجم عن خلو الساحة من القيادات المجتمعية والمدنية الواعية، إفساح المجال أمام قيادات متخلفة عقليا لكي تبرز وتتصدر المشهد، وتنشر أفكارها المريضة دينيا وسياسيا.

كما أدى خلو الساحة من القيادات المدنية والمجتمعية داخل سورية، إلى بروز دور القيادات المقيمة في الخارج منذ عقود طويلة، وهي قيادات تجهل التحولات الجوهرية التي أصابت بنيان المجتمع السوري خلال

الثلاثين عامـــا الماضية. كما لم تؤمن القوى المدنيـــة والمجتمعية بالمعارضة السياســـية الخارجية، ولا بأحقيتها في تمثيلهـــا، ولم تقدم لها الدعم الكافي والمطلوب، بـــل ضغطت عليها باتجاه خيارات غـــير واقعية ولا عقلانية ومتشددة عبر وســـائل التواصل الاجتماعي، ولم تؤمن لها الغطاء الشعبي اللازم، كما رحبت القوى المدنية والمجتمعية بعســـكرة الثورة وبشـــكل عاطفـــي، ولم يظهر بين القيادات المجتمعية أناس عقلاء يبينون للمجتمع والثوار مخاطر العسكرة الشاملة، فضلا عن ذلك، لم تتمكن القوى المدنية والمجتمعية من الضغط على القوى العسكرية للتوحد ونبذ خلافاتها.

إن طريقة تعاطي منظمات المجتمع المـــدني المحلية والمجالس المحلية، والتي تعد من أهم القوى المجتمعية والمدنية في سورية مع الدعم الإغاثي والتنموي، وقبولها هذا الدعم المقدم مباشرة من الجهات الغربية، بمعزل عن الحكومة السورية المؤقتة الأداة التنفيذية الرئيسة للمعارضة السياسية، ساهم في ترسيخ فكرة خطيرة جدا سعى الغرب إليها، وهي تجهيز سورية المســـتقبل لفكرة اللامركزية الموســـعة، والتي قد تتطور خطورة وصولا إلى التقســـيم. وقامت بعض هـــذه المنظمات المدنيـــة والمجالس المحلية، بعقد تحالفات خطيرة مع قيادات عســـكرية رســـخت بروز أمراء حرب ومتنفذين مدنيـــين، يتحكمون برقاب الناس ويتســـببون بفوضى عارمة أصابت معايش الناس في مقتل.

5 - النظام السوري:

كان واضحاً من بداية الثورة أن النظام كان قد استعد مسبقاً لاحتمال قيام الثورة، وأنه قد وضع في ذهنه السيناريوهات المحتملة لتطورها.

فوجئ الشعب السوري منذ البداية أن قوات الجيش السوري ووحداته كانت تطوق المدن بشكل كامل، ومن المستحيل نجاح تحرير مدينة في سورية من خلال انتفاضة داخلية فيها، ولعل من أوضح الأمثلة: مدينة دير الزور في شرق سورية، التي يحدها من الشمال الشرقي -كحاجز طبيعي- نهر الفرات، وهو ليس في صالح الثوار، بينما نشر النظام كل مدفعيته جنوب المدينة، على الجبال المطلة على المدينة، وفي شرق المدينة يقع المطار العسكري ووحداته العسكرية التابعة له، بينما كل الفروع الأمنية تقع غرب المدينة، أيّ إنه يخنق المدينة بشكل كامل.

كما أن النظام -وبسبب تمسك المجتمع الدولي بأسس النظام، اعتقاداً منه أنها سوف تحمي أسس الدولة مستقبلاً- سعى إلى إثبات نفسه وتقديمها إلى المجتمع الدولي على أنه الجهة الوحيدة التي تمثل الدولة، وكان يحرص على أن يدفع رواتب موظفي الدولة في المناطق التي تقع تحت سيطرته، وحتى جزءاً من المناطق التي ليست تحت سيطرته، بينما لم تستطع الحكومة المؤقتة التي تمثل المعارضة فعل ذلك بسبب انعدام التمويل. كما أن النظام يحرص على توفير الحد الأدنى من الماء والكهرباء وتنظيف الشوارع من القمامة في الحد الأدنى، بينما يقوم بمجرد خسارته لمنطقة ما لصالح المعارضة بقصف مولدات الكهرباء ومصافي المياه

وتدمير البنية التحتية، بحيث تصبح حياة المواطنين جحيماً؛ مما يضطرهم إما للجـوء إلى دول الجوار أو النزوح إلى مناطق سـيطرة النظام. كما أنه كان الجهة الوحيـدة التي تصدر الوثائق الإداريـة للناس، من جوازات سفر وشهادات ميلاد وسجل عقاري وتراخيص، وكل هذا بسبب عدم اعتراف المجتمع الدولي بالائتلاف الوطني من الناحية القانونية والاكتفاء به من الناحية السياسية.

إن حرص المجتمع الدولي على بقاء أسـس النظام، بحجة أنها أسـس الدولـة، كان كارثياً بالنسـبة إلى الثورة؛ ذلك أن النظـام في الحقيقة بنى الدولة على أسـس خربة، وكان السـوريون بأمس الحاجة إلى الإطاحة بها واسـتبدالها بأسـس عصرية حديثة (خاصة الجهاز الأمني والجسـم العسكري).

كان النظام يملك جهازاً أمنياً قوياً، استطاع من خلاله اختراق الثورة وبعض المعارضة السياسـية، وتسـبب في بلبلة أفكارهم وتشتيتهم من خلال زرع الفتنة بين العسكر، وتبني بعض السياسيين طروحات متشددة في واقعيتها اتضح أنها كانت تصب في مصلحة النظام.

كان تركيز النظام في المرتين اللتين ذهب فيهما إلى التفاوض على محاربة الإرهاب، ونجح نسـبياً في هذا، وأدرك أن تركيزه على هذه النقطة يلقى قبولاً لـدى المجتمع الدولي، وأن المجتمع الـدولي تغيرت أولوياته، من إعطاء الشـعب السـوري حريته وإزاحة نظام بشـار أولاً، إلى مكافحة الإرهاب ومواجهة تمدده خارج سوريا.

حقا لقد نجح في إحــراج المعارضة في هذه النقطــة، وأصبح يتهمها جميعها بالإرهاب؛ لأنها لم تقم بإدانــة «النصرة» في أي من بياناتها. بل إن البعض من قادتها دافع عنها بالرغم من أنها موسومة بالإرهاب بقرار من الأمم المتحدة.

هذه النقطة بالذات أضعفت المعارضة السورية والثورة السورية أمام المجتمع الدولي، وأعطت الانطباع لديه بأن الثورة الســورية ليست ثورة حريــة وديمقراطية، بل هي خليط من التشــدد والتطــرف، وأن النظام السوري يمكن أن يكون شريكاً جاداً لمحاربة الإرهاب وليس مولداً له.

من الأشــياء التي دعمــت النظام كثــيراً وأضعفت الثــورة صمود العلويين، وعدم انشــقاق ضباط كبار منهم، واســتطاع النظام أن يوحد صفوفهم خلفه، مستغلاً تخويفهم من أن السنة سوف يقومون بإبادتهم.

اســتطاع النظام أن يكســب تأييد حليفين قويين بشــكل مطلق هما: الإيرانيون والــروس، اللذان وجدا الفرصة ســانحة -من خلال دعمه وإضعاف الثورة- للحصول على مكاسب كبيرة، إيديولوجية واستراتيجية بالنســبة إلى الإيرانيين، واستراتيجية في الموقع ومناكفة الأمريكان بالنسبة إلى الروس، وهذا أيضاً أضعف الثورة السورية ووضعها في موقف محرج.

6 - نجاح الثورات المضادة:

كان لنجاح الثورات المضادة -جزئيــاً أو كلياً- في دول الربيع العربي دور كبــير في دعم صمود النظام الســوري، وإضعاف الثورة الســورية

مادياً ومعنوياً، وذلك ابتداء من انقلاب «السيسي» في مصر، الذي كسر معنويات الثوار السوريين بقرب النصر، وأدى إلى خسارتهم الزخم المعنوي -على الأقل- الذي كان يقدمه حكم الرئيس مرسي للشعب السوري الثائر، ورفع من معنويات النظام السوري وزاده اقتناعاً بالنصر في النهاية، خصوصاً مع الدعم العسكري والدبلوماسي الذي وفره نظام «السيسي» لنظام «بشار الأسد»، بما في ذلك حرمان المعارضة السورية من مقعد سورية في جامعة الدول العربية.

كما أن نجاح حفتر الجزئي في ليبيا جعل الليبيين ينشغلون بمشاغلهم عن دعم الثورة السورية، وكان دعماً كبيراً في أعوام (2012 - 2013)، والشيء نفسه يطلق على تونس، فعودة النظام القديم إلى الصدارة قلل كثيراً من الدعم المعنوي والدبلوماسي، الذي كانت تقدمه تونس للثوار السوريين أيام "المنصف المرزوقي" الذي عقد برعايته أحد أهم اجتماعات المجلس الوطني السوري.

أما بالنسبة لليمن فإن ثورة "علي عبد الله صالح" المضادة وتحالفه مع الحوثيين والإيرانيين، وسيطرتهم على صنعاء، أعطى الثقة "لبشار الأسد" بأنه قادر على استعادة زمام الأمور مرة أخرى، وشغل المملكة العربية السعودية بالجار الجنوبي ومشاكله عن التفرغ للهم السوري وحسم الموقف في الشام.

7 - التدخل الإيراني والروسي:

لقد منع التدخل الإيراني الثورة السورية من حسم الأمور مبكراً، ولولا تدخل إيران لحسمت الثورة السورية المعركة في قلب دمشق، ولما بقيت الأمور متكافئة في ساحة الصراع مع النظام والإيرانيين، وقد تسببت سلوكيات الإيرانيين الطائفية والمذهبية بزيادة مشاعر العداء، وتحريف الثورة السورية عن مسارها الديمقراطي المدني، وسيطرة قوى عسكرية مؤدلجة على مقاليد الأمور، وتمكنت بخطابها المتشدد المواجه لخطاب الإيرانيين البغيض من التسبب بإضعاف الثورة السورية، وإدخالها مع العوامل الأخرى مرحلة الخطر.

أما التدخل الروسي بعد الثلاثين من أيلول/ سبتمبر 2015، والذي كان صدمة شديدة للثورة ومفاجأة كبرى لسياسيها، فقد أمال الكفة بوحشيته تجاه النظام السوري، وتسبب بأذية شديدة للثورة السورية عسكرياً، وفي البنية التحتية للمدن وقرى المناطق المحررة التي يسيطر عليها الثوار، مما خلف انخفاضاً في الروح المعنوية وفشلاً في إدارة هذه المناطق ورعاية المواطنين فيها.

لقد كان تعمد الطيران الروسي بقصف المشافي التي تخدم المواطنين في المناطق المحررة، أحد الأمثلة التي من خلالها استطاع الروس إضعاف الثورة السورية، وإشعار بعض المواطنين بعدم جدوى الثورة السورية وأن مستقبلها أصبح في خطر.

8 - تنظيم الدولة الإسلامية و(PYD):

كان وجود هذين التنظيمين في سـوريا من أكثر العوامل التي أضرت بالثورة السورية، وتسـببت في إحراجها وإدخالها مرحلة الخطر، وهناك دلائـل كبيرة جداً على وجـود ارتباطات بين هذيـن التنظيمين والنظام السوري والإيراني.

نستطيع القول إن أكثر من 90 ٪ من الأراضي التي سيطر عليها هذان التنظيمان كان على حسـاب الأراضي التي كان يسيطر عليها الجيش الحر، ومعظم جرائم هذيـن التنظيمين كانت ضد أبناء المناطق المحررة، ونادراً ما كانا يواجهان النظام السوري، بل ثبت أنهما كانا يتعاملان معه. والنفط السوري الذي يخرج من الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة ما يزال يتدفق باتجـاه مناطق النظام حتى هذه اللحظة، أما التنسـيق بين (PYD) والنظام فهو على قدم وساق.

لقد تسبب تنظيم الدولة بطرحه المتطرف وسلوكه اللا إنساني بإعطاء المجتمـع الدولي المـتردد الذريعة لعدم دعم الثورة السـورية، وحسـم موضوع ترحيل بشـار الأسـد، وتسبب بإشـكالات كبيرة جداً لجيران سوريا وخاصة تركيا، وكم خدم هذا العامل النظام السوري!

أما تنظيم الـ (PYD) ومن خلال سـيطرته على 16 ٪ من الأرض على الأقل، فقد تسـبب بأضرار خطيرة للثورة السـورية، وتسبب من خلال طروحاته اللا منطقية -سـواء من خلال طرحه الفدرالية المجتمعية التي

تشــمل كامل محافظات الشمال السوري، أو سـعيه لزيادة امتداده باتجاه الغرب- بوضع الثورة الســورية بوضع حرج، وتشكيل خطورة شديدة على تركيا، نجم عنها انشــغال الأتراك بنسبة لا بأس بها بمواجهة الخطر على الأمــن القومي التركي، بدلاً مــن تركيزهم التام عــلى دعم الثورة السورية.

9 - أشقاء الشعب السوري وعلى رأسهم تركيا والسعودية وقطر:

بالرغم من الجهــود الكبيرة جداً التي بذلتها دول أشــقاء الشــعب السوري في نصرة الشعب السوري والثورة السورية والمعارضة السورية، إلا أن بعض الأخطاء التي كان وما يزال تلافيها ممكنا، ساهمت في إضعاف الثورة السورية.

لعل من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها الدول الشقيقة أنها لم تجبر القيادات العســكرية على التوحد والتنظيم، وفرض الترتيــب الإداري، والتراتبية العســكرية، التي تمنع الفــوضى وبروز أمراء حــرب، تهمهم مصالحهم لا مصالح الثورة ولا مصالح الدول الداعمة، وكان بإمكان الســعودية وقطر فعل ذلك من خلال ســيطرتهما التامة عــلى التمويل، وأنه لا تمويل بلا وحدة، كما كان بإمكان تركيا أن تضغط على القيادات العسكرية لفعل ذلك أيضا، من خلال تقييد حرية حركتهم على الأراضي التركية، ولكنها سمحت لبعضهم بالقيام باستثمارات تجارية على أراضيها، ووثقت بالثوار أكثــر مما ينبغي، وتركتهم يلعبون كما يشــاؤون بمقدرات الأمور. كما أن

الدول الشقيقة سـمحت للقيادات السياسية أن تتعارك فيما بينها وتدعي النطق باسمها وأنها تمثل توجهاتها، فأصبح لدينا فريق يدعي أنه يمثل قطر وآخر ينطق باسـم السعودية وآخر يعطي انطباعا بأنه قريب من الأتراك؛ مما خلف فوضى عارمة وشـقاقا شـديدا بين أطياف المعارضة السياسية السورية الحديثة العهد بالسياسـة وفنونها. كما أن تعامل الدول الشقيقة مباشرة مع القوى العسـكرية ودعمها دون المرور بالمعارضة السياسـية أعطى انطباعا لديها أنها ليست بحاجة للقوى السياسية، وأنه لا ولاء إلا للبندقيـة وحامليها، وهذا ما خلف شرخا شـديدا بين الداخل والخارج وبين القيادات العسكرية والسياسية.

كانت هناك قناعة لدى السـعوديين في سنوات الثورة الأولى، وبسبب بعض الخلافات مع تركيا، أن إسقاط نظام الأسد ينبغي أن يتم من خلال جنوب سورية وليس من شمالها؛ ما تسـبب بضياع جهود كبيرة كان من الممكن أن تسـاعد في حسم الأمور في شمال سـوريا. والمأمول الآن ومع وصول العلاقات السعودية التركية إلى أحسن مستوى لها أن يتم التغلب على هذه المعضلة قريبا.

لقد التزمت الدول الشـقيقة بعدم تقديم السلاح النوعي للثوار الذي كان سيحسـم المعركة سريعا لصالحهم، استجابة لضغط أمريكي شديد بحجة احتمال وقوع هذا السـلاح بيد المتطرفين؛ مما جعل الثورة السورية عزلاء في مواجهة أبشـع أنواع الأسلحة التي يستخدمها النظام والروس والإيرانيون.

فات أشقاء الشعب الســوري، وعلى رأسهم دول الخليج وبالأخص الســعودية، خطر إيران المتصاعد فيما لو انتصرت في ســورية. وكان على الأشقاء أن يعتبروا أن معركة سورية، معركتهم، وأن الثورة السورية تمثل خط الدفاع الأول عن الخليج في مواجهة إيران، وأن الثورة الســورية قد وفرت للعــرب فرصة قطع دابر إيران وأذنابهــا في عالمنا العربي. ولنا أن نتخيل مقدار القلق الذي ســيحل بالخليج فيما لو اســتحكم الإيرانيون بســوريا واليمــن وقضي عــلى الثورة، وكم ســيكون الخليج منكشــفا استراتيجيا وبحاجة لبذل جهود هائلة للتصدي للخطر الإيراني الداهم.

لم تدرك تركيا إلا متأخرة التداعيات الإقليمية المستقبلية التي يمكن أن تتسبب بها الأزمة الســورية. ولو أن الأتراك أدركوا ذلك مبكرا ودعموا الثوار في ســوريا بقوة في ملف مدينة رأس العين، وحسموا المواجهة مع البيدا في أواخر عام 2012 لما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه ولما تمدد البيدا غربا، وهذا ما شكل خطرا حقيقيا داهما على الأمن القومي التركي فيما بعد.

10 - أصدقاء الشعب السوري وعلى رأسهم الولايات المتحدة:

ارتكب أصدقاء الشعب السوري أخطاء كبيرة ولم يكن دعمهم حاسما، ولو فعلوا لقضي الأمر، ولكنهم منذ البداية اتخذوا موقفا مترددا ولم يبذلوا قصارى جهدهم للمســاهمة بحرية الشــعب الســوري وطغت عليهم الحســابات الضيقة ، وحتى عندما قرروا دعم الثورة عسكريا فعلوا ذلك

مـــن أجل إجبار النظام المجرم على الجلوس على طاولة المفاوضات لتنفيذ الانتقال السياسي، وليس من أجل إسقاط النظام السوري واستبداله بنظام ديمقراطي، ولم يقدموا السلاح النوعي الذي يضمن عدم استمرار النظام السوري في غيه، وتأخروا كثيرا في مواجهة داعش والمنظمات المتطرفة التي استحكمت برقاب أبناء الشعب الســوري، وورطوا المعارضة السورية والقادة السياســيين بوعود كبيرة لم ينفذوها، ولم يقدموا النصائح المطلوبة للمعارضة الفتية ذات الخبرة المحدودة بســبب طول مدة الفقر السياسي لخمسين سنة خلت، ولم يبينوا لهم بوضوح الخطوط الحمراء والخضراء ولم يفعلوا مــا يحتاجه المقاتلون في غرفتي الموك والموم من تنظيم على مواجهة الظروف العسكرية القاسية

ســمحوا للنظام بتجــاوز الخط الأحمر وقصف المدنيــين بالكيماوي، وحتى عندما أرادوا عقابه اكتفوا بإزالة أداة الجريمة ولم يحاســبوا المجرم، وكان الرئيس الأمريكي أوباما أول رئيس أمريكي يتم في عهده قيام أحد الخصوم بتجاوز الخط الأحمر دون عقاب

لقد كان قرار الأمريكيين بعدم استخدام القوة لردع النظام مهما حصل ولا حتى التلويح بها إشارة مفتوحة لبشار الأسد ليفعل ما يشاء بالشعب الأعزل

هذه أهم عشرة عوامل أثرت سلبا في الثورة السورية وأدخلتها مرحلة الخطر. والسؤال المطروح الآن هل بالإمكان إنقاذها وإصلاح أخطائها،

وبالتالي تغيير موازين القوى على الأرض بما يكفل تحقيق أهداف الشعب السوري في الحرية والكرامة؟

مــن خلال ما طرحناه نرى أن معظم الأخطاء التي ارتكبتها المعارضة الســورية بشقيها الســياسي والعســكري هي الأكثر أهمية، وإصلاحها وتحقيقهــا كفيل بتغيير العوامل الخارجيــة خصوصا في ظل تنامي إدراك الدول الشــقيقة والصديقة مخاطر وتداعيات إهمال الملف السوري، وأن هذا التقصير ســيؤدي إلى مخاطر تمس أمنها القومي، وأن نجاح الثورة من نجاحها وأن عليها واجب إيصال الشــعب السوري إلى مبتغاه في الدولة المدنية الديمقراطية التعددية لأن في هذا مصلحتها، كما أن المجتمع الدولي بكل أطيافه أصبح أكثر تقبلا لفكرة إيجاد حل ســياسي يضمن للشــعب السوري الحد الأدنى من مطالبه.

توصيات وخاتمة :

نعتقد أن أهم فكرة ينبغي استعادتها هي فكرة المعادلة الأولى التي قامت على أساسها الثورة السورية، وهي معادلة شعب ينشد الحرية في مواجهة نظام مستبد بدلا عن المعادلة المعتمدة حاليا، والقائلة بوجود نظام مستبد يمكــن التأقلم معه في مواجهة تنظيمات إرهابية يمكن أن تشــكل خطراً على العالم حاضراً ومستقبلاً، وهذا لن يتحقق إلا بإصلاحات حقيقية في أجسام المعارضة المختلفة يمكننا إنجازها فيما يلي :

1 - عودة الانســجام والترابط بين مكونات المعارضة السياسية وإجراء تغييرات هيكلية في بنيانها بتقليل عددها، وضم شــخصيات بارزة عاقلة من خارجها، وزيادة عدد التقنيين والخبراء والإداريين حولها، وإجراء تغييرات جوهرية في الأنظمة الداخلية لأجســامها تجعلها أكثر مرونة وتستجيب للمتغيرات الحادثة، وعلى رأس هذه التغيرات إلغــاء شرط الحصول على أغلبية الثلثين من أعضاء الائتلاف لتغيير أيّ مادة من مواد نظامه الأساسي.

2 - إدراك التغــيرات الدولية التــي حصلت خلال الســنوات القليلة الماضية، والاعــتراف أنه لم يعد ممكناً الحصــول على كامل مطالب الثورة الســورية، وأنه ينبغي التركيز على مطلب الانتقال السياسي وفق قرار مجلس الأمن 2254 الذي طوى جزئياً بيان جنيف 1.

3 - عودة المعارضة السياسية السورية إلى الداخل السوري والاقتراب من المواطنين، وتفهم مطالبهم ومصارحتهم بالوقائع بدلاً من بث الأحلام والأماني.

4 - فصل المعارضة السياسية نفسها فصلاً تاماً عن الجماعات المتشددة وعلى رأسها جبهة فتح الشام، وذلك من خلال بيانات واضحة لا لبس فيها، والإعلان أن منهجها لا يتوافق معها وأن المعارضة السياسية هدفها الشعار المقبول دولياً والمفضل محلياً «دولة مدنية ديمقراطية تعددية» وليس طروحات السلفية الجهادية المثيرة للجدل.

5 - بلورة برنامج سياسي واضح المعالم يتحدث عن شكل الدولة في سورية المستقبل، ودور المكونات والأطياف المتعددة السورية فيه، ويبدد المخاوف الكبيرة التي تملكت المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة.

6 - لا بد من تشكيل قيادة مركزية عسكرية واحدة توحد كلمة الفصائل المتناثرة، وأن يزيد التنسيق بينها وبين القيادات السياسية إلى أقصى درجة، وعدم تبني أيّ شعارات أيدلوجية والاقتصار على الهدف الأساسي للثورة، وهو الحرية والابتعاد عن أيّ اندماج أو تنسيق مع أيّة فصائل متشددة لها أجندتها الخاصة البعيدة عن تطلعات الشعب السوري.

7 - الابتعاد عن أسلمة الثورة الســـورية بشكل فاقع وعدم طرح فكرة تطبيق الشريعة؛ لأنها غير مناســـبة محليـــاً ودولياً ويصعب تطبيقها. وكما قال الكثير من العقلاء إن أكبر كذبة في الثورة الســـورية كانت كذبة تطبيق الشريعة.

8 - إقناع الدول الشـــقيقة والصديقة أن المعارضة الســـورية تستحق أن يعتمد عليها، وأن من مصلحتها تبنـــي أهدافها كاملة، وأن التخلي عن الثورة وعدم تطبيق حل ســـياسي عـــادل وترك الملف بغالبه بيد الروس سيؤدي إلى كوارث مستمرة ولن ينهي الأزمة السورية.

الثورة السورية: بين الحلول السياسية والتدخلات الإنسانية

رضوان زيادة

مقدمة

دخلت الثورة السورية عامها السادس، والشعب السوري منذ أن بدأتْ في الخامس عشر من مارس 2011م= يدفع ثمنًا هائلًا لمعاناته نظير محاولاته للتحرر من الحكم الاستبدادي للرئيس بشار الأسد. إلى اليوم منظمات حقوق الإنسان تقدِّر أن أكثر من 400.000 سوري قُتل خلال الأزمة. إضافة إلى ما أعلنته الأمم المتحدة أن أكثر من خمسة ملايين سوري هربوا من الحرب؛ منهم من سُجّلوا ومنهم ما زالوا ينتظرون التسجيل كلاجئين في تركيا، لبنان، الأردن ومصر[1]. ستة ملايين ونصف مليون سوري هجَروا منازلهم، وهم حتى اللحظة مشردون داخل سوريا[2].

(1) Syria Regional Refugee Response," http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php. Accessed June 16, 2016.

(2) "SYRIA: A full-scale displacement and humanitarian crisis with no solutions in sight," Internal Displacement Monitoring Center: http://www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/syria/2012/a-full-scale-displacement-and-humanitarian-crisis-with-no-solutions-in-sight

مســتوى تدمير البنية التحتية والممتلكات العامة والخاصة داخل سوريا يعد مروعًا؛ مدن بأكملها سويت بالأرض جراء قصف النظام المتواصل لها.

وبالرغم من القوة العســكرية التي يتمتع بهــا النظام، ما زالت أجزاءٌ كبيرة من ســوريا خارج سيطرة الأســد؛ فالمعارضة المسلحة تسيطر على غالبية شمال شرق سوريا مع جبهة النصرة (تنظيم فتح الشام حديثاً) التابعة لتنظيم القاعدة وداعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، وبعد فإن بُطء تقلص مناطق نفوذ النظام الســوري عَمَل على تشديد الدفاعات في المناطق الحيوية استراتيجيًا، وبهذا ظلّ الغرب السوري -والذي يتضمن معظم مناطق العاصمة دمشق- مسيطرًا عليه بإحكام ومدافعًا عنه بشكل جيد من قبل النظام. وبالرغم من أن المعركة ضد النظام مستمرة، سيكون من الصعب على الثوار الحصول على المزيد من الأراضي، الأزمة وصلت لطريق مسدود، قد يحكم على سوريا بســبب ذلك مكابدة العنف الناتج عن هذه الأزمة لسنوات عديدة قادمة.

السلطوية السورية

في سوريا منذ اللحظة التي استولى فيها حافظ الأسد، والد بشار الأسد على الســلطة في عام 1970م، تعرض المعارضون في سوريا لحملة منظمة من الاعتقالات السياسية. وعلى الرغم من أن المستهدفين في المقام الأول كانوا خصومه السياسيين من داخل حزب البعث، الذي سيطر على البلاد عبر انقلاب عســكري في عام 1963م، فإن حملة حافظ الأســد الأمنية

ضد المعارضة توســعت بسرعة لتشمل جميع المعارضة السورية. كان هذا الاستيلاء -وفقا لباتريك سيل[1]- «قلب البنى الاجتماعية والسياسية في سوريا رأسا على عقب.» استولى الزعيم الجديد لسوريا على كل مناصب الســلطة داخل الحكومة من خلال جماعته المؤيدين لشخصيته وسياساته وخاصة من الطائفة العلوية. ثم ظهر الإخوان المسلمون -والذين ينتمون إلى الطائفة الســنية القوة المعارضة الرئيسية في ســوريا، وقد سبق لها أن دخلت في صراع مع حزب البعث الســوري منذ صعوده إلى السلطة قبل عقدين من الزمن- ردوا بالاحتجاج وأحيانًا بعنف، في حين ردت قوات الأســد على هذه الاحتجاجات بشكل حاسم مســتخدمةً قوات الأمن للقضاء بوحشية على جميع أنشطة الإخوان المسلمين.

حاول الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد تحقيق ذلك، من خلال إدارة مركزية للسلطة خلال 30 عامًا أمضاها في حكمه؛ وذلك بالسيطرة على مؤسسات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية، والقضاء على جميع موازين القوى والتعددية التي كانت موجودة من قبل. دار النظام الرئاسي الجديد حول شــخصية حافظ وســلطته، إذ نشــأت شــبكات المصالح الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية على أساس الولاء الشخصي للرئيس، وتقع هذه الشبكات على هامش مؤسسات الدولة كليًا أو خارجها.

أعاد الأســد تنظيم مؤسسات تهدف إلى تعزيز سلطته على المؤسسات المدنيــة التي كانت بمثابــة واجهات لنظامه. وتحقيقا لهــذه الغاية، عمل

(1) Patrick Seale, "Hafez al-Asad – Obituary," *The Guardian*, June 14, 2000, http://www.guardian.co.uk/theguardian/2000/jun/15/guardianweekly.guardianweekly1.

على تجديد المنظمات الشـعبية مثل: نقابات العمال والفلاحين واتحاداتهم، وحـزب البعث ذاته؛ لضمان ولاء هذه المؤسسـات الكامل لشـخصه. سـمحت المساعدات المالية العربية إلى سـوريا، في أعقاب حرب أكتوبر عام 1973م، وكذلك الإيرادات النفطية للأسـد= بتوسـيع المؤسسات البيروقراطية والعسكرية والأمنية الحكومية. ساهم ذلك في زيادة مشاركة المواطنين في شـؤون الدولة، خاصة في دائرتـه الانتخابية الريفية، حيث الجماهير الأقل تعليمًا. هذه التغييرات تشـير جميعها إلى الفلسفة العسكرية السـطحية وراء «الثورة التصحيحية» لعـام 1970م، عندما نال حافظ الأسد السيطرة الكاملة.

النهـج الذي اعتمده حافظ في بناء مؤسسـات الدولة، بالطريقة التي تمكنه من السيطرة عليها، انعكس في الدستور الدائم الذي صاغه. ووفقا للدسـتور القديم (1973م الدسـتور) والجديد (2012م الدسـتور) يسيطر الرئيس على السـلطتين التنفيذية والتشريعية. وتمتد الصلاحيات الرئاسية من السلطة التنفيذية إلى السـاحة التشريعية، بما في ذلك القدرة على حل مجلس الشعب (البرلمان)، وإصدار البيانات التشريعية من خارج البرلمان، كذلك يحق له الاعتراض على مشـاريع القوانين، وأن يعين نائبا له أو أكثر، ويحدد صلاحيتهـم ويفصلهم. كما لديه الحق في تعيين رئيس الـوزراء والنواب والوزراء، فضلا عن عـزل أي منهم بإرادته. وأخيرًا، لديه صلاحية إعلان الحرب (المادة 100)، وإعلان حالة الطوارئ (المادة 101)، وتمديـد الأحكام العرفية بإرادتـه. تعكس الصلاحيات المخولة للرئيس في دسـتور 1973م و2012م مدى الهيمنة الدسـتورية فيه على

مؤسسات السلطة غير التنفيذية. شكل النظام هرمًا ثلاثيًا يرمز كل جانب فيه إلى البيروقراطية الحكومية، والمؤسسات العسكرية والأمنية، وحزب البعث، هؤلاء كلهم يدعمون معًا البنية السلطوية المتركزة في يد الأسد الأب ومن بعده الأسد الابن.

وبعد وفاة حافظ الأسد في عام 2000م، وانتقال السلطة إلى ابنه بشار الأسد بدت آفاق الإصلاح السياسي كأفضل ما تكون منذ عقود. في الواقع، ذكر بشار الأسد في خطابه الافتتاحي تحديدًا "حاجة ماسة [من] النقد البناء" في سوريا، وأهمية احترام رأي "الآخر"[1]. وما تبع ذلك الخطاب أصبح يعرف باسم «ربيع دمشق»، بحسب البارزين من المثقفين السوريين، الذين فسروا خطاب الرئيس بمثابة الموافقة الضمنية للانفتاح وحرية التعبير، وبدأ الجميع مناقشة الحاجة إلى إعادة تنشيط المجتمع المدني السوري والضغط من أجل الإصلاح الديمقراطي. بإدراك متأخر، كان من الواضح أن بشار الأسد قد استخدم الأشهر الستة الأولى من حكمه لتعزيز سلطته؛ والدعم من خارج النظام من شأنه أن يمكّن قبضته في الداخل. بالإضافة إلى أن الحكومة السورية بالكامل في قبضة الزعيم الشاب. كانت الدعوات للإصلاح من النشطاء السوريين قد تصاعدت، وبالتالي، بحلول نهاية عام 2001م، كان قد تم القبض على معظم أبرز المعارضين في سوريا[2].

(1) "President Bashar al-Asad: Inaugural Address," *Al-Bab.com*, June 18, 2009, http://www.al-bab.com/arab/countries/syria/bashar00a.htm.

(2) Gary C. Gambill, "The Myth of Syria›s Old Guard," *Middle East Intelligence Bulletin*, Feb/Mar2004, Vol. 6 Issue 2/3, p9-13.

الثورة الشعبية

بعد أسابيع من الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وبعد أيام من انفجار الاحتجاجات الشعبية في جميع أنحاء مصر، أكد الرئيس السوري بشار الأسد في وسائل الإعلام الغربية بأن سوريا لن تكون التالية. وفقًا لنظرة الأسد، فإن السياسة السورية «مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمعتقدات الشعب»، وسوريا نفسها خالية من «التلوث» و«الجراثيم» التي تراكمت على مدى عقود في «المياه الراكدة» لدى بعض الأنظمة الحاكمة في أي مكان آخر في الشرق الأوسط[1]. وكان النظام السوري -حسب قوله- «الممانع» لأمواج التغيير التي تجتاح المنطقة والتي ستصبح قريبًا معروفة باسم الربيع العربي.

ومع ذلك اتخذت السلطات السورية إمكانية حدوث احتجاجات واسعة النطاق على محمل الجد. إذ إن قوات الأمن أنهت بسرعة وبقوة أي تجمعات شعبية في المدن الكبرى، مهما كان طابعها[2]، وأي مظاهرات صغيرة أعربت عن تأييدها للمصريين أو الليبيين أُلغِيت بوحشية من قبل شرطة مكافحة الشغب. وبشكل عام، فإن الغالبية العظمى من السوريين بدت غير راغبة في الاحتجاج مباشرة ضد حكومتها[3]؛ سواء بسبب

(1) "Interview with Syrian President Bashar al-Asad," *The Wall Street Journal*, January 1, 2011, http://online.wsj.com/article/SB10001424052748703833204576114712441122894.html.

(2) Ibid.

(3) Lauren Williams, "Syria clamps down on dissent with beatings and arrests," *The Guardian*, February 24, 2011, http://www.guardian.co.uk/world/2011/feb/24/syria-crackdown-protest-arrests-beatings.

المخاوف من الأجهزة الأمنية، أو لإيمانهم الحقيقي «بالتطوير والتحديث» التدريجي الذي وعد به بشار الأسد شعبه منذ وراثته الحكومة السورية من والده في عام 2000م، ومن هنا، بدا أن نظام الأسد في وضع جيد لمواجهة الرياح العاصفة للربيع العربي[1]، عند هذه النقطة بدا من غير المحتمل انطلاقُ أي مظاهرات سلمية واسعة النطاق، ناهيك عن أي إمكانية حدوث أي عصيان مسلح للنظام.

كانت آثار الثورة التي بدأت في تونس ثم تقدمت لتصل إلى مصر واليمن أنتجت إسقاط زين العابدين، مبارك، وصالح، ثم توسعت لأكثر الأنظمة القمعية في العالم العربي «ليبيا»؛ لتنجح في الإطاحة بنظام القذافي، كل ذلك لم يستبعد سوريا من التأثر.

قوات الأمن السورية هي بالتأكيد الأكثر قمعا إذا ما قورنت بمصر وتونس واليمن، إلا أن هذا كان عاملاً إضافيًا لبدء الاضطرابات والمظاهرات.

الحالة السورية هي الحالة المثالية للثورة، حيث الفشل السياسي والكارثة الاقتصادية التقيا لينتج عنهم «لا خبز ولا حرية»، بحسب قول الصحفي البريطاني آلان جورج[2]. بالإضافة إلى ذلك، رُوِيت مجموعة متنوعة من قصص الفساد من قبل مواطنين سوريين حول رامي مخلوف (ابن خال الرئيس السوري بشار الأسد)، بالإضافة إلى رجال الأعمال

(1) "Syria: ‹A Kingdom of Silence,›" *Aljazeera*, February 9, 2011. http://www.aljazeera.com/indepth/features/2011/02/201129103121562395.html.

(2) Alan George, Syria: Neither Bread nor Freedom, Zed Books, 2003.

الآخرين الذين يعتمدون بشكل رئيس على التحالف مع الأجهزة الأمنية من أجل بناء ثرواتهم، والذي يتحول بدوره إلى خلق فجوة أكبر بين طبقة الأثرياء التي تزداد ثراء، والمجتمع الذي يتنامى فقره. وهكذا، فإن 30 ٪ من الســوريين هم تحت خط الفقر، وفقا للإحصاءات الرسمية؛ مما خلق عوامل دفع للغضب في سوريا بالضبط كما في الوضع التونسي.

نجاح شــباب جنوب مدينة درعا في كسر حاجز الخوف والخروج مع عشرات المظاهرات، مطالبين بالحرية كشرط وحيد توسع ليصل إلى مدن أخــرى مثل: بانياس، ودير الزور، وحمص، وحمــاة، وإدلب، وضواحي دمشــق، وحلب؛ مما دل على عزم الشباب السوري وإرادتهم في مواصلة ثورتهم من أجل تحقيــق نجاحها. لم يكن من الممكن ســحق تلك القوة لإطفاء أملهم، بالرغم من التوســع في الاعتقالات التعسفية التي طالت جميع المدن. ومع ســقوط العديد من الناشطين الشــباب في مدن كدرعا وحمص وإدلب وحماة وغيرها بشكل يومي تجاوز عدد القتلى أكثر من خمسة آلاف، بما فيهم الأطفال بسبب استخدام العنف الوحشي، والقوة المفرطة لتفريق المتظاهرين، واســتخدام الرصاص الحــي والذخائر، كما أثبتت ووثقت العديد مــن منظمات حقوق الإنســان[1]. ونتيجةً لذلك، تحول الوضع إلى حرب لا هوادة فيها ضد الشــعب الأعزل؛ من خلال احتلال المدن واستخدام المدفعية الثقيلة والطائرات والبوارج العسكرية في قصف المدنيين الأبرياء. إلا أن اســتخدام الذخيرة الحية لم يوقف استمرار الثورة

(1) Human Rights Watch report: World Report 2013: Syria, New York, 2013. https://www.hrw.org/world-report/2013/country-chapters/syria

كما حدث في ثورات مصر وتونـــس واليمن، بل حفز الآخرين على كسر جدار الصمت والخوف، خاصة عندما تتم التضحية بالأرواح في ســبيل الحرية؛ لأنها لا تبالي بإلقاء القبض على أصحابها ولا تلقي بالا للتهديد.

حفــزت ردود فعل قوات الأمن والســلطات في كثــير من الأحيان خروج الكثــير من المظاهــرات. إذ إن قوات الأمن كانــت معتادة على التعامل مع هذه المطالب بالسياســة الأمنية نفسها في اتهامها للمتظاهرين بأنهم عصابات مســلحة، وفقًا لتعبير المسؤولين السوريين. وبالتالي، كان الغضب يتصاعد بين الثوار ضد الســلطة التي لم تحترم الكرامة الإنسانية ولا الروح النقية للشباب السوري ولم تلق أي بال بالنظر في هذا الاستياء الخفي المستمر على مدى عقود.

الاضطرار للدفاع

اســتجابة الحكومة للربيع الســوري لا ينبغي أن تكــون مفاجئة؛ إذ بحلول نهاية أبريل 2011م (شــهر واحد فقط بعــد بدء الاحتجاجات في ســوريا) نفد صبر بشار الأســد، وبالرغم من أن الاستجابة في بداية الاحتجاجات كانت بمزيد من القمع العنيف والوعود المرجئة بالإصلاح (رفع قانون الطوارئ في ســوريا، ومنح الجنســية للأكــراد -وقد كانوا يعدون "كأجانب"- وخفض الضرائب)، عندما رد المتظاهرون بحشــد أقوى فازت الأصوات المتشــددة داخل النظــام. وكما فعل والده في حماة قبله تماماً، نشر الأســد قواته المسلحة الســورية مع أوامر لإطلاق النار

بقصد القتل، أولا في درعا[1]، حيث ولدت الثورة، ثم في بقية البلاد. كما ارتكب العنف الوحشي ضد من وصفهم النظام بـ"إرهابيين مسلحين" والذين كانوا في واقع الأمر متظاهرين سلميين؛ لذلك نما أيضا حجم الاحتجاجات المناهضة للحكومة، وتظاهر مئات الآلاف في جميع أنحاء دمشق وحلب وحماة[2].

من اليوم الأول أصر نظام الأسد أنه يخوض معركة ضد ما تسميه الحكومة "الجماعات المسلحة"، حاولت مخابرات النظام في الواقع إعطاء السلاح للمحتجين من أجل إضفاء مصداقية على ادعاءاتهم الزائفة. ومع ذلك، قوبلت محاولات التجريم بالفشل. كانت ذكرى مجزرة حماة في 1980م كافية لتذكير نشطاء المعارضة بتجنب السقوط المباشر في أيدي الأسد؛ لذا رفضت التسلح مقابل أي ثمن، وبلا شك لم تجلب الأسلحة للاحتجاجات.

فضلا عن إلقاء القبض على المتظاهرين، اعتادت القوات السورية إطلاق النار يوميًا على جنازات المتظاهرين وسيارات الإسعاف التي توفر الرعاية الطبية للمصابين. ولكن هذه الأفعال الخطيرة التي ارتكبها النظام -وفيها انتهاك مباشر لجميع المعايير الدولية- لم تؤد إلا إلى تعزيز عزم المتظاهرين. لم يكن كل جنود سوريا سعداء لقتل المدنيين العزل بدم بارد،

(1) Cal Perry, "No Humanity Left in Syria," *AlJazeera*, April 24, 2011, http://blogs.aljazeera.com/blog/middle-east/no-humanity-left-syria.

(2) "‹Hundreds of Thousands› Join anti-Asad Protests," BBC, July 1, 2011. http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-13988701.

بل على الرغم من أوامر الحكومــة بتصفية أي جندي رفض إطلاق النار على المتظاهرين، انتشرت الأخبار عن انشقاقات للمجندين من الجيش[1].

بعدها في 29 يوليو 2011م، أعلن عقيد القوات الجوية رياض الأسعد انشقاقه عن الجيش وتشــكيل الجيش السوري الحر ليقف جنبا إلى جنب مع عدد من الضباط الآخرين[2]، في شريط فيديو نشر على موقع يوتيوب. دعا الأســعد أفراد قوات النظام إلى "التخلي عن ثكناتهم العســكرية"، والانضمام إليه في "إنشــاء جيش وطني يمكنــه حماية الثورة وجميع فئات الشعب السوري وطوائفه"، تم تشكيل كيان المعارضة المسلحة الرسمية للدفاع عن الاحتجاجات، ومع ذلك لم يبدأ الدفاع المسلح عن سوريا. بل اســتغرق الأمر وقتا من التردد والتناقض الدولي ليقتنع ثوار سوريا بعدم وجود خيار سوى حمل السلاح.

استجابات الولايات المتحدة وروسيا

كان رد الفعل الأمريكي على الأزمة السورية المتصاعدة متأخرًا ومخيبًا للآمال في أحســن حالاته. على الرغم من أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى أسرعت في إدانة العنف، وفرض العقوبات وحظر السفر وتجميد الأصول على الشــخصيات البارزة في نظام الأسد، وكان يمكن أن تقدم الولايات المتحدة أكثر من ذلك لدعم الثوار في سوريا.

(1) "Defected Security Agent Speaks Out," *Al Jazeera*, June 8, 2011. http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2011/06/201168175624573155.html.

(2) "Syrian Army Colonel Defects Forms Free Syrian Army," *Asharq al-Awsat*, August 1, 2011, http://www.asharq-e.com/news.asp?section=1&id=26095.

في الأمم المتحدة، مع وجود المناقشـــات المستمرة القريبة، فشل مجلس الأمن مرارا بتمرير قرارات تنتقد العنف الســوري، واستغرقت جامعة الدول العربية وقتًا حتى أغســطس 2011م؛ لإصـــدار بيان واحد ينتقد نظام الأســد. ولاحقًا في نوفمبر 2011م، فرضت عقوبات على سوريا وعلقت عضويتها في الجامعة. لم تضع هذه التحركات حدًا لهجمات نظام الأسد ضد المتظاهرين السلميين. وبعد فشل متكرر من قبل جامعة الدول العربية في خطط السلام في نوفمبر وديسمبر 2011م، قررت الجامعة أن تطلب من الأمم المتحدة تشــكيل قوة مشتركة لحفظ السلام بهدف وقف العنف[1].

إن التدخل العسكري بقيادة حلف شمال الأطلسي في ليبيا ترك روسيا غير راغبة بالتعاون مع أي مبادرات غربية أخرى في الشرق الأوسط. وبعد عقود من الحروب الغربية والربيع العربي، وجدت روسيا نفسها بحلفاء أقل في المنطقة، ولن تســمح لســوريا -موطن القاعدة البحرية الروسية الوحيدة في الشرق الأوسط- بالسقوط. مع الأخذ بعين الاعتبار صفقات السلاح المربحة (عملت روسيا على إصلاح طائرات الهليكوبتر الهجومية وتحديثها في القوات الجوية السورية؛ حتى حين كانت طائرات الهليكوبتر تعمل على قصف المراكز السكانية المدنية)، بالإضافة إلى أن وضع سوريا الخاص كمكان النفوذ الأخير لروســيا في منطقة الشرق الأوسط المتغير، كل ذلك بيّن أن رد الفعــل الروسي المعاند في الأمم المتحدة كان ضروريا

(1) "European Union backs joint Arab-U.N. Peacekeeping Mission in Syria," *Al-Arabiya*, February 13, 2012, http://english.alarabiya.net/articles/2012/02/13/194338.html

للقادة الروس. مع عين واحدة على الشيشـــان المضطربة، روسيا ستدعم حكومة بشــار الأســد بأي ثمن. واصلت الحكومة الروسية تزويد نظام الأســد بالمال والعتاد العســكري، بالإضافة إلى الدعــم الدبلوماسي[1] حتى ســبتمبر 2015م، عندمــا قرر الرئيس الروسي التدخل عســكريا لصالح الأســد مما غير جميع الحســابات على أرض الواقع للأسد نفسه، وللمعارضــة، وللولايات المتحدة، وللاتحــاد الأوروبي. كذلك قدمت الصين لسوريا غطاءً دبلوماسيًا، وإن كان لأسباب أكثر ضبابية قليلاً[2].

أعلن رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما في وقت مبكر من أغســطس 2011م، أن "الوقت قد حان لتنحي الأســد" ولكن، وبعد مرور أكثر من ست سنوات، ضُرب النظام، وهو ما زال سليمًا بالكامل. إن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تدعي أي مسؤولية للتفكك التدريجي للدولة السورية[3]. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة بعد صعود داعش في ســوريا قررت استهداف وجودهــا في مدينة الرقة في ســوريا، دون أي إجراءات ضد نظام الأســد المســؤول عن معظم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنســانية التي ارتُكِبت في سوريا، والمسؤول عن قتل مئات الآلاف من السوريين باستخدام قنابل البراميل والقصف العشوائي للمناطق السورية المأهولة بالسكان.

(1) "Flight Records Say Russia Sent Syria Tons of Cash," *ProPublica*, November 26, 2012, http://www.propublica.org/article/flight-records-list-russia-sending-tons-of-cash-to-syria.

(2) Michael D.cSwaine, "Chinese Views of the Syrian Conflict," *China Leadership Monitor*, no. 39, 9.

(3) Scott Wilson, Joby Warrick,"Syria›s Assad Must Go, Obama Says," *Washington Post*, August 18, 2011, http://www.washingtonpost.com/politics/assad-must-go-obama-says/2011/08/18/gIQAelheOJ_story.html.

المعارضة السورية دعت إلى إقامة منطقة حظر الطيران في جميع أنحاء سوريا أو في أجزاء منها؛ لحماية المدنيين من القصف العشوائي وتحفيز تقدم الثوار. ولكن إدارة أوباما بقيت تعارض بشدة أيًا من هذه التدابير. بالنسبة للمسؤولين الأمريكيين فإن سوريا مع أقلياتها العرقية، ومراكزها السكانية الكثيفة وريفها المحافظ بقيت في نظر السياسية الخارجة كارثة على وشك الحدوث، لا سيما في ضوء تجارب الولايات المتحدة الرهيبة في العراق وأفغانستان. حتى ذلك الحين كان التدخل الغربي الرسمي خارج إطار المساعدات الإنسانية يشمل تدريب النشطاء الإلكترونيين على استخدام معدات اتصالات آمنة، وتوفير بعض المساعدات غير القاتلة للمعارضة المسلحة، مثل: وجبات جاهزة للأكل، وسترات واقية من الرصاص، من عام 2012م حتى عام 2014م، وكانت هذه سياسة رسمية للولايات المتحدة قرابة ثلاث سنوات.

في أعقاب هجمات الأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية في أغسطس 2013م، بدا أن الولايات المتحدة تقترب من التدخل العسكري في سوريا. ومع ذلك، كان الأميركيون على استعداد لاغتنام أي فرصة لتجنب الوقوع في مثل هذا الاستثمار، وفي نهاية المطاف أيدت اتفاق التوسط الروسي الذي كان من شأنه أن تتخلى سوريا عن أسلحتها الكيميائية[1].

(1) Andrea Mitchell, "World powers reach deal on removal of Syrian chemical weapons," NBC News,
http://worldnews.nbcnews.com/_news/2013/09/26/20707500-world-powers-reach-deal-on-removal-of-syrian-chemical-weapons?lite

ولكن النظام في دمشق لا ينقصه حلفاء إقليميون، فقد كانت إيران صديقة لسوريا منذ عقود، جنبا إلى جنب مع الحزب السياسي والجماعة شبه العسكرية اللبنانية حزب الله، وكلا الكيانين ساعدا الأسد بنشاط في هجماته ضد المعارضة، وقد وفرت إيران أطنانا من المعدات العسكرية (نُقلت عبر المجال الجوي العراقي)، ومئات من نخبة الحرس الثوري «مستشارين عسكريين»[1]، والمساعدة التقنية الواسعة للحكومة السورية في جهودها لتتبع نشطاء المعارضة على شبكة الانترنت[2]. وبالمثل، بعث حزب الله آلاف المقاتلين مباشرة إلى سوريا لمساعدة النظام[3].

المأساة السورية

تحول النظام السوري تدريجيا إلى ميليشيا قوية تشتبك في صراع يائس مع الشعب السوري. يسعى بشار الأسد لاستنزاف الموارد المالية والبشرية في سوريا، وإلى تدمير النسيج الاجتماعي من خلال خَلْق صراع طائفي ومدني بغيض. النظام -أو الميليشيا- تجاهلت جميع مواثيق الحرب والسلام. في نظر النظام، لا توجد قواعد للحرب، وبالتالي استهدف

(1) Con Coughlin, "Iran sends elite troops to aid Bashar al-Assad regime in Syria," *The Telegraph*, September 6, 2012, http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/iran/9526858/Iran-sends-elite-troops-to-aid-Bashar-al-Assad-regime-in-Syria.html

(2) Ellen Nakashima, "Iran aids Syria in tracking opposition via electronic surveillance, U.S. Officials say," *The Washington Post*, October 9, 2012, http://www.washingtonpost.com/world/national-security/iran-aids-syria-in-tracking-opposition-via-electronic-surveillance-us-officials-say/2012/10/09/410a3cae-1224-11e2-a16b-2c110031514a_story.html

(3) Josh Wood, "Hezbollah Offering Direct Help to Syrian Army, Rebels Say," *New York Times*, October 18, 2012, http://www.nytimes.com/2012/10/18/world/middleeast/hezbollahs-hand-seen-backing-the-syrian-army.html?pagewanted=all.

المستشفيات، والمناطق السكنية، والمساجد، والكنائس، وكانت الفروع الأمنية تفيض بقصص الناس الذين يموتون تحت التعذيب في ظل الممارسات اللاإنسانية واللاأخلاقية. وهكذا، نجد أن الشعب السوري يكافح على مدى السنوات الخمس الماضية، ليس فقط للحفاظ على المقاومة، ولكن الأهم من ذلك، تماسكه ضد سياسة تهدف إلى كسره.

سوريا اليوم تمر بمرحلة انتقالية؛ مساحات واسعة منها هي وراء سيطرة الحكومة. كما أن بشار الأسد تحوّل من رئيس دولة إلى محافظ لدمشق وبعض ضواحيها. على الرغم من بعض المكاسب هنا وهناك بعد التدخل الروسي في سبتمبر 2015م، فَقَد الأسد سيطرته على المعابر الحدودية مع تركيا والعراق؛ مما يعني، من الناحية السياسية، أنه فقد القدرة على إقامة حكمه على المناطق الجغرافية ذات الأهمية الإستراتيجية. على رغم تمكنه من قصف هذه الأماكن وحرقها -كما يفعل كل يوم- لا يمكنه استعادة السيطرة عليها. هذه المناطق المحررة، في الوقت نفسه، معظمها مقطوعة الطرق جغرافيا، ويمكن أن تُستهدف بسهولة من الجو؛ مما يحول بينها وبين أن تصبح مناطق آمنة. غياب السلطة المركزية يجعل من الصعب إدارتها، ومزيد من الوقت لبقاء الأسد في قصره يجعل المرحلة الانتقالية أكثر إيلامًا.

هذه الإجراءات الجارية التي تبذلها حكومة الأسد خلقت فراغًا في السلطة شغله تنظيم القاعدة وما يعرف بداعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، والتي حصلت على كثيرٍ اهتمامٍ من وسائل الإعلام الغربية بعد الإجراءات الوحشية ضد الصحفيين الغربيين، ارتكبت

داعش العديد من الجرائم ضد الشعب السوري، خصوصًا في المنطقة التي تسيطر عليها مثل: الرقة، ودير الزور، وضواحي حلب. داعش تمنع النساء من الذهاب إلى المدارس، وتغلق كافة الأماكن العامة، وترتكب أشياء مروعة باسم الإسلام في الساحات العامة مثل: الجلد، وقطع رؤوس الذين رفضوا أوامرهم، مثلما حدث لكثير من الناشطين في سوريا.

هذه هي المعاناة التي يواجهها الشعب السوري في الوقت الراهن بين حكومة الأسد التي تقصف منازلهم كل يوم، وداعش التي تسيطر على أراضيهم وتحكم عليهم باسم الشريعة. عدد الضحايا في الوقت الحالي -وفقا للأمم المتحدة- يتجاوز 400 ألف، بالإضافة إلى 6 مليون لاجئ و9 ملايين نازح. على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ألا يسمحا باستمرار ذلك؛ كلاهما يتحمل مسؤوليةً ودورًا لمساعدة الشعب السوري لإنهاء هذا الكابوس وفتح مستقبل ديمقراطي لهم. آخر مذكرة «للمعارضة» تظهر الإحباط من امتناع إدارة أوباما عن اتخاذها أي موقف في إيقاف هذه المأساة في السنوات الخمس الماضية.

أُعدت المذكرة وقُدمت من خلال «قناة المعارضة» الرسمية من قبل الدبلوماسيين المشاركين من مستويات مختلفة في عملية السلام السورية، تدعو المذكرة إلى «الاستخدام الحكيم للمواجهة والأسلحة الجوية، والتي من شأنها أن تدعم بشكل غير مباشر وتقود عملية دبلوماسية أكثر تركيزًا وإصرارًا من قبل الولايات المتحدة». أكدت المذكرة «أن المبرر الأخلاقي لاتخاذ خطوات لإنهاء حالة الموت والمعاناة في سوريا، بعد خمس سنوات من الحرب الوحشية، أمر واضح ولا شك فيه، الوضع الراهن في سوريا

سيستمر في تقديم عواقب وخيمة بشكل متزايد إن لم يكن كارثيًا، من الناحية الإنسانية والدبلوماسية والتحديات التي تتعلق بالإرهاب»[1].

الضربات الجوية ضد داعش تركزت فقط عليها، دون الأخذ في الاعتبار العدد الكبير من المدنيين الذين يُقتلون في انفجارات قنابل براميل الأسد يوميًا. لا نتوقع أن تغير إدارة أوباما مسارها المتبع في الأشهر الأخيرة المتبقية لها، ولكن أظن أن هذه المذكرة ستأخذ طريقها الخاص للإدارة القادمة لتضع إستراتيجية لإنهاء حكومة الأسد التي سمحت لداعش بالظهور.

هل هناك نهاية؟

كلما استمر القتال في سوريا، أصبحت خريطة الصراع أكثر صعوبة وتعقيدًا. عدد كبير من السوريين واللاجئين قرروا البحث عن ظروف أفضل وحياة أفضل للعيش، والسبب الأكثر أهمية بالنسبة للسوريين في حملهم على الفرار وتحمل مخاطر الرحلة إلى أوروبا، أنه لا يوجد أي علامات لانتهاء الحرب فيها، واللاجئون في البلدان المجاورة يفقدون حاليًا الأمل في أن يتمكنوا من العودة.

داخل سوريا، يستمر الوضع في التدهور، مع كثافة الاشتباكات في جميع المناطق، الاقتصاد والخدمات في حالة انهيار عام، يدفع ذلك المزيد

(1) "State Department Draft Dissent Memo on Syria" http://www.nytimes.com/interactive/2016/06/17/world/middleeast/document-state-dept-syria.html

من الناس للرحيل، وما زال هذا الانهيـــار يؤثر عميقًا على أولئك الذين هربوا بالفعل إلى الدول المجاورة.

أيضا وضع اللاجئين في دول الجوار أصبح أكثر صعوبة وغير إنســانيّ في كثير من الحالات، وكثــير منهم مقتنع أن المخاطرة والعبور إلى أوروبا قد يُوجِد مستقبلا أكثر إشراقا لأبنائهم.

في جميع البلدان المجاورة التي يقيم فيها اللاجئون السوريون، لا يسمح للاجئ بدخول سوق العمل رسميًا ويواجه عقوبات إذا تم القبض عليه. في الأردن، على ســبيل المثال، فإنه يواجه خطــر الإعادة للمخيمات، وفي لبنان، يضطرون إلى توقيع تعهــد بعدم العمل إذا كانوا يرغبون في تجديد إقامتهم.

إدارة أوبامــا الآن تتعامل مع ســوريا كما لو أن فيهــا ثلاث أزمات منفصلة، داعش التي تملك الســيطرة على أجزاء من سوريا وتُعد أولوية قصوى. أزمة تدفق اللاجئين السوريين والتي تعاملت معها إدارة أوباما عن طريق زيادة المســاعدات المالية للمنظمات الإنسانية الدولية والبلدان المضيفة الأخرى، والأزمة الأخيرة -وهي انتقالية الحكم في سوريا- تُعد ذات أولوية أقل، وتعتمد فقط على الاتفاق والتعاون الروسي.

وفي رأينــا فإن هذا ليس فحســب نهجا خاطئا؛ ولكنه خطير بســبب تجاهل حقيقة أن داعش نفســها تنمو كانعــكاس للجرائم التي يرتكبها الأســد كل يوم. مما يحتم علينا ضرورة التعامل مــع هذه الأزمة على أنها

متداخلة ومتصلة ببعضهـــا البعض. وهنا أشرح الخيارات التي يجب على الولايات المتحدة اتخاذها لإنهاء الصراع في سوريا.

حجة الحل السياسي في سوريا

احتلت الدبلوماســية الدولية وخصوصًا سياســة الولايات المتحدة أولويات جيو-سياســية جديدة مثل: تهديد داعــش، والاتفاق الاتحاد الأوروبي/ التركــي للتعامل مــع تدفق اللاجئين في أوروبــا، والاتفاق النووي الأمريكي/ الإيراني. وفي رحلات مكوكية بين واشــنطن وفيينا لضمان التوصــل إلى اتفاق مع طهران في منتصــف عام 2015م، صرح وزيــر الخارجيــة الأمريكي جون كــيري أن الولايات المتحدة ســوف «تتفاوض مع الأســد لإيجاد حل ســياسي»[1]، وهي تدفــع «لجعله يأتي ويناقش تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة في ســويسرا، في إشارة إلى ما يسمى بيان جنيف الصادر في 30 يونيــو 2012م. البيان ذو الصفحات الخمــس دعا جميع الأطراف إلى «إعادة الالتزام بوقف العنف المســلح» بجميع أشــكاله وتنفيذ خطة النقاط الســت فورًا ودون «الانتظار» لأفعال الآخرين. وجاء في الوثيقة أيضًا أن الحكومة وجماعات المعارضة المســلحة عليهما أن تتعاونا مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ســوريا (جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم

---

(1) Jeremy Diamond, John Kerry: U.S. must eventually negotiate with Assad, CNN International, March 16th, 2015 http://www.cnn.com/2015/03/15/politics/john-kerry-negotiate-assad-syria/

المتحدة ضد المرض والحوادث)؛ وذلك بهدف تعزيز تنفيذ ما سبق، وفقا لتفويضها[1].

ثلاثة دبلوماسيين من ممثلي المستوى العالمي في الأمم المتحدة، وهم: كوفي عنان (فبراير 2012م أغسطس 2012م) الأخضر الإبراهيمي (سبتمبر 2012 - مايو 2014م)، وستيفان دي ميستورا (يوليو 2014م)= قدموا خدماتهم كـ(ممثلين خاصين لسوريا) ساعين لعقد اتفاقات لوقف إطلاق النار، بعد اتفاقات وقف إطلاق النار والتقارب بين الحكومة السورية وجماعات المعارضة المختلفة[2].

وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ديسمبر 2015م على قرار 2254 الذي يدعم الجهود الدولية للتوصل إلى حل سياسي في سوريا[3].

يُعتقد أن قرار مجلس الأمن 2254 سيضع أساسًا لخارطة الطريق لعملية السلام في سوريا من خلال المفاوضات بين نظام الأسد والمعارضة، فضلا عن رسم خطوط عريضة لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، في أقرب وقت تكون الأطراف المعنية فيه قد اتخذت خطوات أولية نحو عملية الانتقال السياسي. القرار يقوم بثلاثة أمور تعمل على تدويل الجهود للتوصل لحل سياسي في سوريا، يتبناها الـ 17 عضوا (المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG) بصفتها الهيئة الرئيسة لبحث عملية السلام في سوريا

(1) http://www.un.org/News/dh/infocus/Syria/FinalCommuniqueActionGroupforSyria.pdf

(2) Gladstone, Rick. "U.N. Envoy for Syria Seeks to Resume Peace Talks", *The New York Times*, July 29, 2015.

(3) Security Council Unanimously Adopts Resolution 2254 (2015), Endorsing Road Map for Peace Process in Syria, Setting Timetable for Talks, December 18th, 2015. http://www.un.org/press/en/2015/sc12171.doc.htm

من خلال اعتماد مصداقية خطة السلام التي وافقت عليها المجموعة الدولية في فيينا في عام 2015م، وقد تضمنت وقف إطلاق النار بين النظام والمعارضة في ستة أشهر، وإجراء محادثات تقود إلى صياغة دستور جديد، وإعطاء الأمم المتحدة دورا قياديا في العمل مع النظام والمعارضة في التفاوض على وقف إطلاق النار وصياغة دستور جديد.

وقال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إن العملية تهدف إلى إنهاء الحرب الأهلية في البلاد وتقديم حكومة جديدة في سوريا[1].

(1) Elise Labott, U.N. Security Council approves peace plan for Syria, CNN International, December 16th, 2015.
http://www.cnn.com/2015/12/18/politics/russia-us-syria-talks-isis/

التدخل الإنساني في سوريا

وفقًا للتقارير الصادرة عن الأمم المتحـدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسـان[1]، فإن قوات النظام السوري قصفت بشـكل روتيني المناطق المدنية ذات الكثافة السكانية العالية بالمدفعية، ونشرت القنّاصة وطائرات الهليكوبتر في المناطق السـكنية، وعذبت المتظاهرين المعتقلين ونشـطاء حقوق الإنسـان. كل هذه الأفعال تشـكّل جرائم ضد الإنسانية، كما تم تعريفها من قبل نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية (ICC) في عام 2002م.

بعـد أن أخذت جرائمُ حرب مماثلة وجرائمُ ضد الإنسـانية مكانًا في يوغوسـلافيا السـابقة ورواندا، أنشـأت الجمعية العامة للأمم المتحدة المبادرة المعروفة باسـم «مسـؤولية الحماية» أو(R2P) في عام 2005م[2]. تغيرت المبادئ التقليدية لمبادرة (R2P) فيما يتعلق بحماية سـيادة الدول، مشيرة إلى أن السيادة ليست حقا؛ إنها مسؤولية. تشير المبادرة إلى أن الدولة تفقد سيادتها عندما تفشل في منع أعمال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي

(1) The Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic was established on 22 August 2011 by the Human Rights Council through resolution S-17/1 adopted at its 17th special session with a mandate to investigate all alleged violations of international human rights law since March 2011 in the Syrian Arab Republic. The Commission was also tasked to establish the facts and circumstances that may amount to such violations and of the crimes perpetrated and, where possible, to identify those responsible with a view of ensuring that perpetrators of violations, including those that may constitute crimes against humanity, are held accountable. http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/IndependentInternationalCommission.aspx

(2) *The Responsibility to Protect norm, as agreed to in the 2005 World Summit Outcome Document, does not sanction a unilateral military response or a response by a «coalition of the willing.» Any military response under RtoP must be authorized by the Security Council* http://www.responsibilitytoprotect.org/index.php/crises/crisis-in-syria

وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية التي تحدث في أراضيها. كعضو في الأمم المتحدة، سوريا ملتزمة بهذا الواجب في حماية مواطنيها من هذه الجرائم. عندما يطلق النظام السوري الهجمات العشوائية المستمرة ضد المدنيين العزل، فإنه يُعرب عن فشله بوضوح في الامتثال لهذا المبدأ، وبالتالي، نقل مسؤولية حماية المواطنين السوريين العزل مباشرة للمجتمع الدولي.

في تقرير للأمم المتحدة نشر عام 2009م، أوضح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الركائز الثلاث التي يقوم عليها مبدأ (R2P): أولا: كل دولة لديها مسؤولية دائمة لحماية سكانها من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وعلى كل من يُحرض على تلك الجرائم السابقة. ثانيا : هو مسؤولية المجتمع الدولي بتقديم المساعدة إلى الدول التي امتثلت بالالتزامات الواردة في النقطة الأولى. ثالثا: في حال فشلت الدولة بشكل واضح في حماية شعبها، يجب على المجتمع الدولي أن يستجيب للوضع بحزم وفي الوقت المناسب، بناء على الفصلين السادس والسابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وأن يتخذ التدابير المناسبة، سلمية كانت أم لا. كما يمكن في حالات الطوارئ أن تنشأ تحالفات دولية لوقف الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، حتى دون موافقة مسبقة من مجلس الأمن[1].

(1) http://www.un.org/en/preventgenocide/adviser/responsibility.shtml

على الرغم من أن سوريا مرشح واضح المعالم لتطبيق (R2P)، تخلّى المجتمع الدولي أساسًا عن السوريين ليواجهوا الموت على يد حكومتهم. الولايات المتحدة، التي دعت إلى إزالة الرئيس بشار الأسد في عام 2011م، فشلت حتى الآن في تحقيق كلماتها عبر اتخاذ إجراءات حاسمة. ولأكثر من ست سنوات أبقت الولايات المتحدة نفسها خارج حرب سوريا من خلال وصفها بأنها «معقدة» أو «لا توجد خيارات أفضل»، مع تكرار الشعار نفسه أحيانا وهو «الحل السياسي» الذي ليس له معنى على أرض الواقع في سوريا؛ خصوصا بعد التدخل الروسي والهجوم المستمر من قبل حكومة الأسد ضد المدنيين.

مجموعة أصدقاء سوريا، التي أُنشئت خصيصا من أجل خلق مكان خارج الأمم المتحدة، والتي يمكن أن تبدأ تحالفا دوليا يعمل على إجراءات من شأنها حماية أرواح المدنيين السوريين عرضت فقط كلمات التعاطف والوعود الفارغة للشعب السوري. تعلم السوريون ألا يتوقعوا الكثير من المجتمع الدولي، خاصة بعد أن خلصت العديد من المؤتمرات دون أن تتبنى أي قرارات ذات معنى. ويعتبرون هذه اللقاءات -مثل اجتماعات مجموعة أصدقاء سوريا- ليست أكثر من فرص لإلقاء الخطب المتعاطفة.

القيادة الجديدة في رئاسة الولايات المتحدة يجب أن تعمل مع حلفائها في الاتحاد الأوروبي، لتحقيق الأهداف الرئيسة التي من أجلها أنشئت مجموعة أصدقاء سوريا في البداية، وكذا لإجراء التدخل الإنساني الدولي لحماية المدنيين السوريين.

في ظروف مثالية، التدخل الإنساني- استخدام القوة لأهداف إنسانية- سيتم وضعه من خلال مجلس الأمن الدولي. للأسف، حق النقض الروسي يقف في طريق هذا الخيار، لكن إجراء التدخل الإنساني خارج نطاق موافقة مجلس الأمن سبق حدوثه. إن الحلفاء الغربيين فرضوا سابقًا مناطق حظر الطيران فوق العراق دون موافقة صريحة من مجلس الأمن. بكل تأكيد يمكن أن توضع بعض من أشكال التدخل سواء تحت مظلة مجموعة أصدقاء سوريا أو أي ائتلاف دولي آخر.

ولكن كيف لمثل هذا التدخل أن يبدو؟ لا يزال هناك عدد من الخيارات المتاحة للمجتمع الدولي بما في ذلك: استهداف الضربات الجوية، فرض منطقة حظر جوي، وإقامة منطقة عازلة ومنطقة إنسانية. كل من القوى الغربية وحلفائها في المنطقة تشارك بالفعل في الخيارين الأخيرين. لكن دعونا نكُنْ واضحين دون التزام أكبر بالتدخل من الجانب الأمريكي؛ ليس هناك نهاية للصراع السوري، يبدو من المرجح أن الأنشطة الحالية لن تؤدي إلا إلى إطالة أمد العنف، والتي - مع مقتل المئات كل يوم- ما زالت عند مستويات غير مقبولة.

المنطقة الإنسانية، أو الممرات الإنسانية، يمكن إقامتها على طول الحدود التركية والأردنية، والغرض من هذه المنطقة يكون صراحة لحماية المدنيين السوريين من تهديد وشيك ومستمر يشكله الجيش السوري وقواته الجوية لهم. مثل هذه المنطقة يصعب إقامتها بدون عدد كبير من القوات البرية. كانت هناك حاجة لـ 13000 جندي لإنشاء منطقة 10000 كيلومتر

مربع آمنة في العراق عام 1991م. وفي الواقع، لا المعارضة السورية ولا المجتمع الدولي متحمسٌ لفكرة «القوات على الأرض» في سوريا.

خيار إنشاء منطقة عازلة تعترضه صعوبات مماثلة؛ المناطق العازلة، والتي تستخدم لفصل طرفين من الأطراف المتحاربة، تتطلب قوات حفظ سلام وموافقة طرفي النزاع. وعلى الرغم من أن وجود منطقة عازلة سيكون له بالتأكيد دور حماية المدنيين على أرض محدودة، فإن التدخل سيكون محدودًا في نطاقه ونتائجه ويتطلب توفير جنود من بلدان أخرى، هذا وكلا الاحتمالين مستبعد وغير مرغوب به من قبل المجتمع الدولي ومعظم أعضاء المعارضة السورية.

إنشاء منطقة حظر الطيران، من ناحية أخرى، لا يتطلب احتلال سوريا من قبل جنود أجانب. لكنه، مع ذلك، في حاجة إلى استثمارات كبيرة من العتاد العسكري من قبل الحكومة المؤقتة أو الائتلاف. ومن شأن منطقة حظر الطيران المساعدة المباشرة في حماية المدنيين من خلال منع القصف الجوي للسكان المدنيين. ولكن ذلك يتطلب دوريات فعالة للمجال الجوي السوري. حتى الآن فإن أعضاء المجتمع الدولي غير مستعدين لبذل الاستثمارات المطلوبة لفرض منطقة حظر جوي من هذا القبيل. وهذا هو السبب في أن البعض قد اقترح بحكم الواقع إنشاء منطقة حظر جوي من خلال تسليح قوات المعارضة مع أنظمة الدفاع الجوي المحمولة (منظومات الدفاع الجوي المحمولة).

ولا تزال الغـــارات الجوية الخيار الأمثل لإضعـــاف قدرة النظام على ارتكاب مزيد من الجرائم ضد الإنســـانية وضد الشـــعب الســـوري. إن توجيه ضربات اســـتراتيجية تركّز على أهداف عســـكرية حاســـمة مثل: جيش النظـــام، القوات الجوية، نقاط إطلاق الصواريخ يمكن أن يتحقق دون مواجهة ودون أن يدخل جندي أجنبي واحد للأراضي الســـورية، يمكن لهذه الضربات أيضا أن تعجل بســـقوط النظام، ولكنها لا تخلو من المخاطـــر. لا تزال هناك فرصة صغيرة بأن مثل هـــذا الإجراء العلني من شأنه أن يشكل ردًا انتقاميًا من حلفاء سوريا.

مـــن الواضح أن مـــا وصلت إليه ســـوريا في هذه الحالـــة من العنف يتطلب شكلًا ما من أشكال التدخل الدولي الضروري لوضع حد عاجل للصراع. مع قيام قوات النظام الســـوري بارتكاب جرائم ضد الإنسانية يوميًـــا في حق المدنيين الســـوريين. وفقا لمبادرة (R2P)، هناك مســـؤولية واضحة على المجتمع الدولي للتحرك لمنع هذه الجرائم. على الرغم من أن التدخل الإنســـاني يمكن أن يتخذ أشكالًا عديدة، يظلّ التدخل المثالي في حالة سوريا، ينطوي على تمكين المعارضة السورية من تنفيذ غارات جوية تستهدف أصول النظام الســـوري، وفرض منطقة حظر جوي لمنع القتل الجماعي للناس في سوريا. هذا النهج الشامل من شأنه تقليل كمية الجهود الدولية المطلوبة، وكذا الإسراع بنتائج فورية وملموســـة لحماية السوريين الأبرياء.

المراجع:

- Radwan Ziadeh, *Power and Policy in Syria: Intelligence Services, Foreign Relations and Democracy in the Modern Middle East*, (Tauris Academic Studies, 2011), 28.
- Joseph Holliday, "Syria's Armed Opposition," *Institute for the Study of War*, March 2012.
- Alan George, Syria: Neither Bread nor Freedom, Zed Books, 2003.
- Human Rights Watch report: World Report 2013: Syria, New York, 2013
https://www.hrw.org/world-report/2013/country-chapters/syria

Articles and Op-eds:

- Syria Regional Refugee Response," http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php. Accessed June 16, 2016.
- "SYRIA: A full-scale displacement and humanitarian crisis with no solutions in sight," Internal Displacement Monitoring Center, http://www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/syria/2012/a-full-scale-displacement-and-humanitarian-crisis-with-no-solutions-in-sight
- Patrick Seale, "Hafez al-Asad – Obituary," *The Guardian*, June 14, 2000, http://www.guardian.co.uk/theguardian/2000/jun/15/guardianweekly.guardianweekly1.
- "President Bashar al-Asad: Inaugural Address," *Al-Bab.com*, June 18, 2009, http://www.al-bab.com/arab/countries/syria/bashar00a.htm.
- Gary C. Gambill, "The Myth of Syria's Old Guard," *Middle East Intelligence Bulletin*, Feb/Mar2004, Vol. 6 Issue 2/3, p9-13.

- Lauren Williams, "Syria clamps down on dissent with beatings and arrests," *The Guardian*, February 24, 2011, http://www.guardian.co.uk/world/2011/feb/24/syria-crackdown-protest-arrests-beatings. "Syria: 'A Kingdom of Silence,'" Aljazeera, February 9, 2011, http://www.aljazeera.com/indepth/features/2011/02/201129103121562395.html.
- Cal Perry, "No Humanity Left in Syria," *AlJazeera*, April 24, 2011, http://blogs.aljazeera.com/blog/middle-east/no-humanity-left-syria.
- "'Hundreds of Thousands' Join anti-Asad Protests," *BBC*, July 1, 2011,
http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-13988701.
- "DefectedSecurityAgentSpeaksOut," *AlJazeera*, June8, 2011, http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2011/06/201168175624573155.html.
- "Syrian Army Colonel Defects Forms Free Syrian Army," *Asharq al-Awsat*, August 1, 2011,
http://www.asharq-e.com/news.asp?section=1&id=26095.
- "European Union backs joint Arab-U.N. Peacekeeping Mission in Syria," *Al-Arabiya*, February 13, 2012,
http://english.alarabiya.net/articles/2012/02/13/194338.html
- "Flight Records Say Russia Sent Syria Tons of Cash," *ProPublica*, November 26, 2012,
http://www.propublica.org/article/flight-records-list-russia-sending-tons-of-cash-to-syria.
- Michael D.cSwaine, "Chinese Views of the Syrian Conflict," *China Leadership Monitor*, no. 39, 9.
- Scott Wilson, Joby Warrick, "Syria's Assad Must Go, Obama Says," *Washington Post*, August 18, 2011,
http://www.washingtonpost.com/politics/assad-must-go-obama-says/2011/08/18/gIQAelheOJ_story.html.
- Andrea Mitchell, "World powers reach deal on removal of Syrian

chemical weapons," NBC News,

- Con Coughlin, "Iran sends elite troops to aid Bashar al-Assad regime in Syria," *The Telegraph*, September 6, 2012, http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/iran/9526858/Iran-sends-elite-troops-to-aid-Bashar-al-Assad-regime-in-Syria.html.
- Ellen Nakashima, "Iran aids Syria in tracking opposition via electronic surveillance, U.S. Officials say," *The Washington Post*, October 9, 2012, http://www.washingtonpost.com/world/national-security/iran-aids-syria-in-tracking-opposition-via-electronic-surveillance-us-officials-say/2012/10/09/410a3cae-1224-11e2-a16b-2c110031514a_story.html.
- Josh Wood, "Hezbollah Offering Direct Help to Syrian Army, Rebels Say," *New York Times*, October 18, 2012, http://www.nytimes.com/2012/10/18/world/middleeast/hezbollahs-hand-seen-backing-the-syrian-army.html?pagewanted=all.
- "State Department Draft Dissent Memo on Syria" http://www.nytimes.com/interactive/2016/06/17/world/middleeast/document-state-dept-syria.html
- Jeremy Diamond, John Kerry: U.S. must eventually negotiate with Assad, CNN International, March 16th, 2015 http://www.cnn.com/2015/03/15/politics/john-kerry-negotiate-assad-syria/
- Gladstone, Rick. "U.N. Envoy for Syria Seeks to Resume Peace Talks", *The New York Times*, July 29, 2015.
- Elise Labott, U.N. Security Council approves peace plan for Syria, CNN International, December 16th, 2015 http://www.cnn.com/2015/12/18/politics/russia-us-syria-talks-isis/

سورية الفارغة من أهلها:
عن أزمة اللجوء خارج سورية والتغيير الديمغرافي داخلها

حمزة المصطفى

مقدمة

تعد أزمة اللجوء السوري من أبرز التحديات المصيريّة التي تواجهه سورية دولةً وشعبًا، بالإضافة إلى دول الجوار الإقليمي والبلدان المستضيفة في الغرب، ولا يخفى على متابع تجاوز هذه القضية بعدها الإنساني إلى جوانب سياسيّة بحيث أضحت شأنًا داخليًا لكثير من الدول والحكومات تؤثر في نتائج الانتخابات، وتشكيل الحكومة، وصعود قوى سياسية جديدة، وتنتج تحالفات داخليّة وخارجيّة. وبنظرة بسيطة، فإن قلق شريحة كبيرة من الشارع البريطاني من الهجرة غير الشرعية التي تنامت وتيرتها بعد موجة اللجوء السورية الكبرى خلال عامَيْ 2014 و2015م، كان عاملًا رئيسًا في التصويت للخروج من الاتحاد الأوروبي، وكذلك الحال بالنسبة لأحزاب اليمين، واليمين المتطرف في دول أوربية عدة كما هو الحال في ألمانيا، وفرنسا، والمجر وغيرها من الدول الأوروبية.

شكلت أزمة اللجوء السوري استنزافا لدول الجوار، وساهمت بشكل غير مباشر في إعادة خلـط الأوراق داخليا؛ إذ تدَّعـي الحكومة التركية أنها صرفت ما يقارب 10 مليارات دولار على اللاجئين السـوريين منذ بداية تدفقهـم منتصف عام 2011م[1]، وهو معطـى كان له تأثيره على الدورة الأولى من نتائج الانتخابات البرلمانية التركية صيف عام 2015م، كما ألقى بتداعياته على سياسـات الحكومة نفسها تجاه اللاجئين، خاصة بعـد توقيع اتفاق مع الاتحاد الأوروبي لمنع تدفـق اللاجئين من تركيا إلى الدول الأوروبية، مقابل حصول تركيا على تعويضات وتسهيلات تتعلق بتأشيرات الدخول والاستثمار. أما في الأردن، فقد أضافت أزمة اللاجئين عبئاً اقتصادياً ثقيلاً على هذا البلد الفقير، لكن سياسـاته تجاه اللاجئين لم تخلُ من توظيف على مسـتويات عدة. وفي لبنـان، أدارت أزمةُ اللاجئين السـوريين رحى معركة لم تهـدأ حتى الآن، تخللهـا تصريحات عنصرية متكررة من قبل وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل تجاههم. تأسيسًا على ما سبق، انشغلت الدُول - بمسؤوليها وباحثيها - بالتركيز على تداعيات أزمة اللجوء السوري خارجيًا في محاولة لوضع حلولٍ تمنع تدفقهم داخليًا من دون أن تتطرق أي من تلك الدراسات على الخطر الوجودي الذي تمثله أزمة اللجوء على الكيان السـوريّ ومستقبله، وهو ما تسعى هذه الورقة إلى تناوله في قسمها الأول؛ للوقوف على أسباب أزمة اللجوء في مراحلها المختلفة (الموجات)، وتداعياتها المختلفة، في حين تتناول في قسمها الثاني

---

(1) "أردوغان: تركيا أنفقت أكثر من 9 مليارات يورو على اللاجئين". صحيفة الغد، 1/ 2/ 2016، على الرابط:

http://www.alghad.com/articles/918014

إشــكاليةَ التغيير الديمغرافي الناتجة عن الهُدَن الأخيرة المتسارعة، ساعية إلى تسليط الضوء عليها بماهيتها في الواقع؛ أي بشكل يختلف عن التناول الإعلامي الراهن للقضيّة.

شعب من اللّاجئين

أنتج القمع والعنف المســتدام في ســورية على مدار السنوات الخمس الماضية موجاتِ لجوء عدة ســاهمت في اقتلاع ملايــين البشر من بيوتهم ومدنهم وأوطانهم، وحولت الأزمة في سورية - بتوصيف الأمم المتحدة - إلى «أكبر» أزمة إنســانية منذ الحرب العالميّة الثانيّة. وبحسب إحصائية نشرتها المفوضية الســامية للأمم المتحدة مطلع عــام 2016م فإن أعداد اللاجئين السوريين «المســجلين» في دول الجوار وأوروبا وشمال أفريقيا بلــغ نحو 4.5 مليون لاجــئ، 2 مليون في تركيا وحدهــا، وأكثر من 2 مليون في لبنــان، ومــصر، والأردن، والعــراق، و438 ألف لاجئ في أوروبا، ونحو 24 ألف لاجئ في دول شــمال أفريقيا[1]. ضمن الســياق ذاته، تشير تقديرات إلى وجود نحو 2 مليون لاجئ سوري، بالحد الأدنى، غير مســجلين في سجلات الأمم المتحدة، سواء كان ذلك في دول الجوار الجغرافي لسورية، أو في دول ما تزال تفتح أبوابها بدون تأشيرة للسوريين مثل الســودان، وماليزيا. لذلك وإذا ما احتسبنا الأرقام السابقة، وأضفنا إليهم أعداد المغتربين الدائمين والذين تقدرهــم أرقام حكوميّة بنحو 3

(1) "أعداد وانتشار اللاجئين السوريين في دول الجوار والعالم"، الحياة، 26/ 1/ 2016، على الرابط: http://www.alhayat.com/Articles/13638574/

مليون، فإن نحو 10 مليون سوري يعيشون الآن خارج سورية من أصل إجمالي عدد السكان البالغ نحو 23 مليون نسمة. يضاف إلى ذلك، نحو 7.6 مليون نازح -بحسب تقديرات منظمة اليونيسف- ممن أُجبِروا على ترك منازلهم لكنهم لم يخرجوا من سورية[1]. تأسيسا على ما سبق، فإن أغلبية السوريين تعيش في ظروف إنسانية سيئة؛ بين نازح ومقتلع من بيته ولاجئ خارج البلاد. ويمكن تقسيم حركة اللجوء السوري في الخارج إلى مراحل تختلف عن بعضها من حيث الظروف والسياقات، ولكنها تتشابه في النتائج من جهة الأوضاع المأساوية التي انتهوا إليها وفق الآتي:

لجوء دون خيام

انطلقت الثورة السورية كاحتجاجات سلميّة في محاولة لاستنساخ مشهد الثورات الأخرى في تونس ومصر واليمن، بينما اختار النظام القمع وحدَه في مواجهتها. إن خيارَ القمع في بداية الثورة عاد بالوبال على النظام أيضًا، لأن القمع ساهم من جهة في توسيع دائرة الاحتجاجات وزيادة عدد المحتجين؛ ذلك أن تشييع الشهداء كان عادة ما يتحول إلى مظاهرة يسقط فيها شهداء، وهكذا دواليك. كما إن خيار العنف نقل مطالب المحتجين من الإصلاح والحرية إلى إسقاط النظام ابتداء من نهاية شهر نيسان/ أبريل عام 2011م. يذكر تقرير مجموعة الأزمات الدولية نقلا عن ضابط سوري رفيع المستوى مضمونَ النقاشات التي جرت داخل

(1) "اليونيسيف: 12.2 مليون سوري بحاجة لمساعدات إنسانية"، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 26/ 4/ 2016، على الرابط:
http://www.syriahr.com/2015/04/06/اليونيسيف-2-12-مليون-سوري-بحاجة-لمساعدات/

القيادة السورية بشأن استخدام العنف، حيث وُجِد فريقان أحدهما لا يرى في العنف خيارا ناجحا للتعامل مع أزمة تختلف جذريا عن الأزمات التي تعرض لها النظام من قبل، وفريق آخر لا يرى إلا العنف سبيلاً للمعالجة. المفارقة أن الفريق الثاني في تبريره لفشل خيار العنف في إيقاف المظاهرات تبنّى مقاربة تقول «إن فشل العنف في وأد المظاهرات لا يعني أن الخيار فاشل، بل إن كمية العنف التي كانت مستخدمة لم تكن كافية».

لقد بدأ واضحا من سيرورة الأحداث أن القيادة السورية تبنّت الخيار الثاني، وزادت من كمية العنف بإدخال بعض فرق الجيش خفيفة الحركة بعد أن كانت قوات الأمن وعناصر الشبيحة تتولى هذه المهمة. وبناء عليه، بدأت في نهاية شهر نيسان/ أبريل 2011م عمليات عسكرية في درعا وريفها نَجَم عنها لجوء آلاف السوريين إلى مدينة الرمثا الأردنية الحدودية خوفا على حياتهم وأرزاقهم من العمليات العسكرية، وتسلحوا بأمل عودة سريعة لكنها طالت عليهم. على صعيد موازٍ في الشمال السوريّ، نتج عن قمع النظام في مدينة جسر الشغور ردُّ فعل شعبي مسلح تجلى بالهجوم على مفرزة عسكرية بالمدينة وقُتل مَن فيها. تزامن ذلك مع أول انشقاق عسكري على مستوى الضباط القادة، مع المقدم حسين هرموش الذي تحصن في المدينة وأعلن خروجها عن سيطرة النظام مطلع حزيران/ يونيو 2011م. ونتيجة لذلك، بدأت الحكومة السورية عملية عسكريّة واسعة للقضاء على أول تمرد مسلح حقيقي تواجهه، فما كان من العناصر المسلحة (الجنود، والأهالي) إلا أن قاموا بإخلاء المدينة من المدنيين ليتدفق

نحو خمسة آلاف لاجئ إلى تركيا، ويتبعهم نحو 10 آلاف بعد ذلك نتيجة العمليات العسكرية في محيط جسر الشغور[1].

مـا ميز هذه المرحلة أن المدن الحدودية مع الأردن وتركيا اسـتوعبت أعداد اللاجئـين ولم يكونوا بحاجة لإقامة مخيمات لجـوء، فالامتدادات العشـائرية بين حوران والرمثا كان لها أثرها في إرسـاء البعد التضامني الأردني مع الوافدين الجدد، والصلات القرابية بين العائلات على الحدود السـورية التركية ساهمت في تخفيف معاناة الكثيرين، كما أقامت الحكومة التركية مراكز إيواء للمسـاعدة في توزيع اللاجئين على منازل أو مدارس باعتبار أن إقامتهم مؤقتة.

مخيمات مؤقتة

كانت السـاحات الكبرى التي تعج بالمتظاهرين في مدينتي حماة ودير الزور أبرز الأمثلة الراسخة على سلمية الثورة السورية، فرغم كل القمع والعمليات العسـكريّة المحدودة كان ثمة إصرار على الاستمرار في تبنّي السـلميّة كخيار في مواجهـة النظام وتجنب الثورة المسـلحة. لكن آمال المحتجين بحسم سلمي للمسألة باءت بالفشـل بعد العمليات الكبرى التي نفذها الجيش السـوري مطلع آب/ أغسطس عام 2011م باقتحام مدينتي حماة ودير الزور، وإدلـب على الرغـم من كل التحذيـرات التركيـة والأميركية والأوروبيـة آنذاك. أخمد النظام احتجاجات المدن

(1) جمال بـاروت: العقد الأخير في تاريخ سـورية: جدليـة الجمود والإصلاح (بـيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012) ص 272-273.

الكبرى التي كانت تستنسخ كل يوم جمعة صورة ميدان التحرير في مصر وتبثها إلى العالم، فانتقلت الاحتجاجات إلى الأطراف والأرياف. وكما هو معروف، فإن ثورة الأرياف لا يمكن أن تصمد كحركة سلميّة لفترة طويلة لأسباب عدة، منها عدم الجدوى في إحداث التغيير السلمي من الريف.

تأسيسا على ما سبق، انتقلت الثورة السورية إلى الكفاح المسلح أواخر عام 2011م، لتخرج في الربع الأول من عام 2012م مساحات كبيرة عن سيطرة النظام، وتتكون فيها كتائب أهلية وعسكرية تحت يافطة الجيش الحر حينها، بالإضافة إلى كتائب إسلامية تأسست على أساس عَقَدي. في النصف الثاني من عام 2012م، تحولت جغرافية الريف السوريّ باستثناء ريف الساحل إلى ساحة حرب بين النظام الذي يحاول الحفاظ على وجوده، وبين المجتمعات المحلية التي تحاول إخراجه، وفي حمأة هذا الصراع المحتدم، تدفق عشرات آلاف اللاجئين إلى تركيا والأردن، وبدأت الدول ببناء مخيمات لإيواء اللاجئين لفترة مؤقتة إلى أن يسقط النظام عسكريًا، أو يضطر للاستجابة للمبادرة العربية التي كانت تطالب حينها برحيل رأس النظام. وبالفعل كانت جميع المؤشرات في النصف الثاني من عام 2012م، والربع الأول من عام 2013م توحي بأن النظام قاب قوسين أو أدنى من السقوط. فالمقاتلون وصلوا أكثر من مرة إلى مساحة قريبة جدا من القصر الجمهوري، وتمركزت فصائلهم على حواف دمشق بانتظار اللحظة الحاسمة لاقتحامها، وبناء عليه كان اللجوء علاجا مؤلما مؤقتا لعودة دائمة.

أكثر من ذلك، شجعت بعض الدول -كما هو الحال مع تركيا- اللجوء، وفتحت أبوابها بشكل كامل أمام حركتهم إليها، فتقديرات الحكومة آنذاك كانت تتمحور حول فكرة مؤداها: إن زيادة عدد اللاجئين سوف يشكل ضغطًا على المجتمع الدولي لدعم فكرة تركيا بإنشـــاء منطقة عازلة وحظر جوي، لكن ذلك لم يحصل، ولم يســـقط النظام المتهاوي، كما كانت الدول تتوقع؛ إذْ إن دخول حزب الله وباقي الميليشيات العراقية والأفغانية بإيعاز إيراني في نيســـان/ أبريل 2013م أنقذ النظـــام في البداية، وغيّر موازين القوى وأنتج موجات كبيرة من اللاجئين، فحتى ذلك التاريخ كان عدد اللاجئين الســـوريين لا يتجاوز عتبة المليون لاجئ -بحسب إحصائيات الأمم المتحدة-[1]، وقد توزع هؤلاء في الأردن وتركيا، حيث كان البَلَدان مقصد اللاجئين الفقراء، في حين توجهت الطبقة الوسطى والغنيّة باتجاه مصر التي فتحت أبوابها لاســـتقبال الســـوريين إبان حكم الرئيس محمد مرسي، وكذلـــك باتجاه لبنان حيث انتقل إليه عـــدد كبير من أبناء الطبقة الوسطى[2].

الهروب من الميليشيات الطائفيّة والحركات الجهادية

(1) "عدد اللاجئين السوريين مرشـــح للارتفاع 3 أضعاف نهاية 2013"، العربية نت، 11/ 3/ 2013، على الرابط:
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2013/03/11/عدد-اللاجئين-السوريين-مرشح-للارتفاع3--أضعاف-نهاية2013-.html

(2) المفوضية السامية لشئون اللاجئين بالقاهرة: "مرسي" تبنى سياسية الباب المفتوح أمام لاجئي سوريا.. وعدد الســـوريين بمصر سيصل إلى 100 ألف نهاية العام الجاري.. وما حدث للاجئين الإثيوبيين "رد فعل شعبي"، اليوم السابع، 20/ 6/ 2013م، على الرابط:
http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/1124616#.VfFUrRGqqkp

تمتد هذه المرحلة من النصف الثاني لعام 2013م، وحتى نهاية النصف الأول من عام 2014م، حيث شهدت هذه المرحلة -كما أسلفنا أعلاه- تدفقًا غير مسبوق لمجاميع الميليشيات الموالية لإيران. كان حزب الله أكبر هذه الميليشيات وأكثرها قوة وعدة وعتاداً، بدأ في القصير بدايةً، وعمد إلى إنشاء منطقة خالية من سكانها على طريق الحدود السورية؛ بذريعة مكافحة الجماعات الإرهابية وحماية من سماهم «القرى الشيعية». وبناء عليه، شن حزب الله هجوما على مدن القلمون الأساسية لإخراج قوات المعارضة منها، ونجم عن ذلك تهجير سكانها بأغلبيتهم إلى لبنان، حيث اكتظت بهم مدن البقاع والشمال اللبناني وخاصة عرسال، ونتيجة لسياسات الدولة اللبنانية، لم تسمح للأمم المتحدة بإنشاء مخيمات رسمية مخافة «توطينهم مستقبلا»؛ الأمر الذي دعا المنظمات الحقوقية لإقامة مخيمات بدائية متفرقة في عدد من المناطق تفتقر لأدنى مقومات الحياة. وبحلول منتصف عام 2014م ارتفع عدد اللاجئين السوريين في لبنان وحده إلى مليون نسمة[1].

على صعيد آخر، كان لتأسيس الدولة الإسلامية في العراق والشام 9 نيسان/ أبريل عام 2013م أثره على مجريات الصراع السوري بالعموم، وعلى أزمة اللاجئين بالخصوص. فبعد أشهر قليلة من تأسيسها، بدأ تنظيم الدولة باستهداف فصائل في المعارضة السورية بذريعة تلقي دعم من الغرب وإقامة ما سماه الصحوات. ومع نهاية عام 2013م كان التنظيم قد أعلن الحرب على جميع الفصائل في سورية: إسلامية، وجيش

(1) "عدد اللاجئين السوريين في لبنان يتجاوز حاجز المليون"، الموقع الرسمي للمفوضية العليا للمفاوضات، 3/ 4/ 2014م، على الرابط:

http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2014/4/533cfb2e6.html

حر؛ الأمر الذي دفع الأخيرة إلى قتالــه وطرده من مناطق إدلب وحلب والســاحل، لكن تنظيم الدولة اســتطاع امتصاص المبادرة وأنهى وجود الفصائــل بالتدريج في عموم مدن المنطقــة الشرقية تقريبا (الرقة، وريف الحســكة، دير الزور وريفها، ريف حلب الشمالي)، وبدأ التنظيم بالتمدد حتى وصولــه إلى منطقة عين العرب (كوباني). لقــد حكم التنظيم على المقاتلــين وعائلاتهم بالردة، وهو ما دفع هؤلاء للجوء خارج مدنهم هربًا من بطشه.

من جهة أخرى، لم يسطع عشرات الآلاف من السوريين العيش تحت حكمه، وراحوا ينتهزون الفرصة أفواجًــا للتخلص من هذا الكابوس؛ ففضلوا آلام اللجوء على البقاء تحت ســطوته وجبروته. ولما تمدد التنظيم إلى المناطق الكردية، أجبر عشرات الآلاف من الســوريين الكرد في ريف الحســكة وعين العــرب للجوء. أضــف إلى ذلك ما ســاهم فيه صعود الجماعات الإســلامية والجهاديــة خاصة في المناطق التي تســيطر عليها المعارضة من دفــع الكثيرين نحو اللجوء إلى دول الجــوار نظرًا لانعدام مقومــات حياة حرة، يرافقه انعــدام أدنى شروط الحياة الســويّة. وبناء عليه، يمكن القول، إن الموجة الأكبر من لجوء الســوريين حصلت هربًا من الميليشــيات الطائفية، وكذلك من الحركات الجهادية التي شــكلت عبئا ثقيلا على حياة المدنيين في المناطق المحررة، ومنعت إنتاج تجربة مدينة يمكن تقديمها كبديل لنظام الأسد.

ذهاب بدون عودة (الهجرة إلى أوروبا)[1]

اقتصرت الهجرة إلى أوروبا في الفترة الأولى من الثورة على الأغنياء والميسورين، والناشطين المدنيين، وكذلك العاملين مع منظمات الإغاثة الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وانضمّ السوريون المقيمون في أوروبا بهدف العمل أو الدراسة إلى هؤلاء، فحصلوا على وثائق لجوء رسمية، وأُدرجوا ضمن لوائح اللاجئين السوريين في أوروبا في انتظار حلّ ينهي الأزمة ويسمح بعودتهم إلى بلادهم. وبحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استقبلت دول الاتحاد الأوروبي منذ اندلاع الأزمة حتى نهاية عام 2013م نحو 50 ألف لاجئ سوري، وهو رقم محدود مقارنة بدول اللجوء المجاورة.

لكنّ هذا الرقم ما لبث أن تضاعف خلال عام 2014م؛ نتيجةً لعوامل مختلفة في صدارتها إخفاق مؤتمر جنيف 2، وقد برزت ألمانيا كنقطة جذب للمهاجرين الجُدد نتيجة التسهيلات المقدَّمة من الحكومة الألمانية فيما يتعلق بالإقامة، ولَمّ الشمل، والمعونة الاجتماعية، وكذلك تجاهلها «بصمة دبلن» التي تفرض على اللاجئ تقديم طلبه في أوّل دولة أوروبية يطؤها، وهو ما حفز كثيرًا من السوريين على اعتماد خيار اللجوء إليها، وبدأت الموجة الأكبر بالتدفق على أوروبا في صيف عام 2014م؛ إذ قدرت المفوضية الأوروبية أعداد المهاجرين السوريين الواصلين إلى

---

(1) نشرتُ جزءًا من معلومات هذا القسم في تقدير موقف أنجزه الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بعنوان "اللجوء إلى أوروبا يحفزّه انعدام الأمل بحل الأزمة في سورية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 13/ 12/ 2015م، على الرابط:

http://www.dohainstitute.org/release/ec791452-f272-431c-83ac-7c18902a0b61

أوروبا بأكثر من 28 ألف مهاجر خلال شـهر حزيران/ يونيو 2015م، وأكثر من 32 ألف مهاجر خلال الشـهر الـذي تلاه، إلى أن وصلت إلى نحو نصف مليون لاجئ موزعين على عدد من الدول الأوروبية[1].

هذه الموجة الأخطر والأكبر من اللاجئين السـوريين يمكن ردها إلى مجوعة من الأسباب، في مقدمتها فشـل مؤتمر جنيف2، الذي علق عليه السـوريون والمجتمع الدولي آمـالا كبيرة للحل، أيضًـا تعنت الموقف الروسي وتمسكه بالأسـد؛ الأمر الذي بدد كل أمل بانتهاء هذه المأساة أو على الأقل تجميد الصراع لفترة، والدخول في عملية سياسية يخفت العنف خلالهـا، ويعلو فيها صوت المفاوضين مـن الطرفين لتأمين الانتقال على غرار ما جرى في بلدان كثيرة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية.

انعدام الأفق بالحل السـياسي والحل العسكري كذلك في ظل موقف الولايات المتحدة والغرب عمومًا، الرافض لاتخاذ أية إجراءات عقابية ضد النظام حتى بعد استعمال السلاح الكيماوي، أُجبر مئات آلاف السوريين داخل سوريّة وخارجها نحو السـعي لإيجاد مستقبل أفضل لأولادهم، بعد أن قضت الحرب على مستقبلهم القريب فضلا عن خسائرهم الآنية، وزاد الطين بلة التصريحات الأمريكية حينها والتي تحدثت عن إيجاد حل لحرب أهلية كالنزاع السـوري قد يتطلب عشر أعـوام[2]، وهو ما فسره

(1) المرجع نفسه.

(2) في شـهادته أمام الكونغرس في 19 آب/ أغسطس 2013م، قال رئيس هيئة الأركان المشتركة السابق مارتـن ديمبسي: "إنّ التحرك تجاه الملف السـوري يجـب أن يحصل لحماية مصالـح حلفائنا (تركيا، والأردن، وإسرائيل) فحسب". انظر:

"General Says Syrian Rebels Aren›t Ready to Take Power," *New York Times*، 21/8/2013: http://www.nytimes.com/2013/08/22/world/middleeast/general-says-syrian-rebels-arent-

الكثيرون على أنه إقرار برغبة الولايات المتحدة والغرب عموما في إطالة أمد الحرب لاستنزاف قوى مثل إيران وحزب الله وروسيا أيضا بأثمان رخيصة؛ لا سيما بعد أن ضمنت نزع السلاح الكيماوي السوري، وتولت حليفتها إسرائيل ضرب المنشآت العسكرية الحيوية.

من جهة أخرى، عانى السوريون قبل هذه الموجة من ظروف لجوء قاسية تخللتها عنصرية وتمييز من قبل فئات وشرائح اجتماعية وقوى سياسية في دول الجوار، كما أن دول الجوار بالأصل غارقة في مشاكلها الداخلية وتعاني مشاكل البطالة ومشاكل اقتصادية أخرى. ونتيجة لذلك، استنزف اللجوء كل المدخرات القليلة أصلا للسوريين، وباتوا يعيشون على كفاف يومهم، وكثيرًا ما اضطر أصحاب الشهادات العليا للعمل في مستويات دنيا لا تناسب تعليمهم وتحصيلهم العلمي للحصول على قوت يومهم. وبناء عليه، مثلت الهجرة إلى أوروبا فرصة لا يمكن تضييعها، وخاصة بعد أن أعلنت ألمانيا رغبتها باستقبال نحو 800 ألف لاجئ سوري، وزجهم في الدورة الاقتصادية الألمانية التي تحتاج إلى عمالة تناسب التطور الاقتصادي الحاصل هناك.

أضف إلى ذلك، حمل صيف عام 2014م، هزة لتركيا وللسوريين الموجودين فيها؛ إذ لم يستطع حزب العدالة والتنمية حسم الانتخابات لصالحه بما يمكنه من تشكيل الحكومة منفردًا. وقد طغت مسألة اللجوء السوري وسياسة الباب المفتوح التي تبنتها حكومة العدالة والتنمية تجاه

---

ready-to-take-power.html?_r=0

الســـوريين على أجواء الانتخابات، وأضحت مـــادة لأحزاب المعارضة للهجـــوم على الحكومة؛ بذريعة صرف الأمـــوال على قضايا لا تصب في مصلحة المواطن التركي. كما حملت أحـــزاب المعارضة التركية اللاجئين الســـوريين ضمنيا مســـؤولية التفجيرات التي جـــرت في تركيا، بدعوى أن الإرهابيـــين يتسربون إلى الداخل التركي تحـــت غطاء اللاجئين، وأن حكومة العدالة والتنمية لم تفتح الباب للاجئين بل أيضا للإرهابيين. وقد ترافقت هذه الدعاية التحريضية مع أعمال عنف قام بها مواطنون أتراك في عـــدد من المدن الجنوبية مثل الريحانية وغازي عنتاب على بيوت اللاجئين الســـوريين ومصالحهم. وبناء عليه، فإن حالة الغموض الســـياسي التي ســـادت قبل الدورة الثانية من الانتخابات (الانتخابات المبكرة) دفعت الســـوريين إلى ركوب البحر والمخاطرة؛ خوفًا من مجهول تركي ربما تأتي به الانتخابات قد يكون على غرار الانقلاب العســـكري في مصر، والذي حمل اللاجئين الســـوريين كل ما مرت به مصر من فوضى واضطرابات، واتهمهم بالانحياز للإخوان، وتشكيل جماعات مسلحة.

وجدير بالذكر أن تدفق اللاجئين الســـوريين بشكل غير مسبوق أجبر الاتحـــاد الأوروبي على توقيع اتفاق مع تركيـــا، تعهدت بموجبه الأخيرة بإعادة اللاجئين الواصلين إلى اليونـــان مقابل حوافز اقتصادية. وبمعنى آخر، أغلقت تركيا الباب نهائيًا على اللجوء الســـوري باتجاه أوروبا. كما أغلقت أيضا الباب عندما فرضت تأشـــيرة دخول على السوريين، وعلى خطاهـــا قام لبنان بفرض تأشـــيرة والأردن بفرض تأشـــيرة، ولم يبق من

دول العالم إلا دولتان لا يحتاج السوري فيهما إلى موافقة أو تأشيرة، وهما: السودان، وماليزيا.

تداعيات اللجوء على سورية والسوريين

لا شك أن اللجوء بشتى أنواعه يحقق الغاية الأولى للاجئ، ألا وهي الحفاظ على حياته من موت مجاني، فالسوري تحول إلى رقم على شريط الأخبار، وعداد الموتى يزداد كل يوم دون التفات، وكأن العالم تعود موت السوريين أو تعامل مع موتهم كحقيقة مسلم بها. ويمكن أن يكون اللجوء حلاً لمشاكل كثيرٍ من اللاجئين، خاصة ممن ذهبوا إلى أوروبا أو إلى تركيا أو حتى بعض الدول المستقرة كالأردن؛ لاستعادة حياتهم الطبيعة، وتحسين وضعهم المالي، وضمان تعليم أولادهم. وبكلمات أخرى، ينطوي اللجوء مقارنة بالمأساة العظيمة داخل سورية على فوائد كثيرة، ولكنها فوائد على الصعيد الشخصي.. لكن على المستوى الوطني، يمكن القول إن سورية خسرت على الأقل نصف سكانها، وفي ظل ما خلفته الحرب من تداعيات من الصعب جدا على أغلبية هؤلاء العودة الفورية إذا ما انتهت الحرب الآن، وهذا ما يعني أن سورية ستعاني من خلل ديمغرافي في العقد القادم.

من جهة أخرى، فإن أقل من نصف اللاجئين في بلدان الجوار عموما، وفي أوروبا خصوصا هم من الطبقة الوسطى والعمال الحرفيين المهرة. فعلى سبيل المثال، خلصت دراسة أجراها التلفزيون السويدي متعلّقة بمستويات تعليم الوافدين حديثًا إلى السويد خلال عام 2014م، استنادًا إلى إحصائيات مكتب العمل السويدي ومجلس الهجرة، خلصت إلى أنّ

اللاجئين الســوريين هم الأكثر تعليمًا من بــين اللاجئين الحاصلين على إقامة دائمة في هذا البلد، وأنّ 37 ٪ منهم حاصل على شــهادات جامعية أو شــهادات فوق الثانوية[1]. فضلاً عن ذلك، يُعدّ فقدان عنصر الشباب أحد أبرز الآثار الســلبية للهجرة الحاليــة؛ لأنه عنصر ضروري ومهمّ في عمليّة إعادة الإعمار وســيرورة تعافي البلاد مستقبلًا، بعد انتهاء الحرب. ومن المرجح أن تخسر ســورية أيضًا أعدادًا كبيرة من الجيل الجديد الذي سوف ينشــأ في بلاد بعيدة على ثقافة مختلفة تسـلخه بالتدريج عن وطنه الأصليّ، وتغيّر اهتماماته وأولوياته. إضافة إلى أن تسرب شريحة واســعة من الأطفال الســوريين من التعليم ينذر بكارثة مســتقبلية كبيرة قد تحل بسورية إذا ما استمرت الأخيرة دون أن تُقسَّم أو تتقاسمها القوى المؤثرة.

عن الهُدَن ومقولة التغيير الديمغرافي

على مدار الســنوات الماضية رفض النظام السوري مختلف المبادرات العربية والدولية الرامية لإنتاج حل ســياسي يفضي إلى حكم ديمقراطي ومصالحة وطنية شــاملة. وبدلا من ذلك، اجترح ما ســماه «المصالحات الوطنية» على مســتوى المناطق، وكما أعلن عن إنشــاء وزارة جديدة في الحكومة السورية تحت عنوان وزارة المصالحة الوطنية.

رفع النظام السوريّ شــعار «الجوع أو الركوع» عنوانًا لاستراتيجيته في المصالحــة الوطنيــة، وترجــم ميدانيًا بقيــام النظام بقصــف المناطق

(1) "نســبة الحاصلين على شهادة أكاديمية من اللاجئين الســوريين هي الأعلى بالسويد". السورية. نت، 4/ 6/ 2015، على الرابط:

http://www.dohainstitute.org/release/ee791452-f272-431e-83ac-7e18902a0b61

الثائرة تمهيدًا لعزلها عن بعض، وإطبـاق الحصار عليها ومنع إدخال أي مساعدات غذائية أو طبية؛ وذلك لكسر إرادتها وإجبار المقاتلين من أهلها على مغادرة مناطقهم وتسليم المنطقة للجان أهلية يختارها النظام. كانت مدينة حمص القديمة في وسط سوريّة أبرز النماذج لنجاح نهج «الجوع أو الركوع» الذي اعتمده النظام، فقد خرج نحو 1200 مقاتل من المدينة إلى ريف حمص الشمالي مع أسلحتهم بعد اتفاق مع النظام مطلع شهر أيار/ مايو 2014م[1]. وتتالت بعدها الهُدَن في بعض أحياء دمشق الجنوبية، بما فيها أحياء ينشط فيها داعش مثل يلدا وببيلا والحجر الأسود، والتضامن، ومن ثم مدينة المعضمية على حواف دمشق، وصولًا إلى اتفاقية الزبداني أواخر عام 2015م برعاية إيرانية والتي نصت لأول مرة على تبادل سكان بخروج مقاتلي الزبداني إلى إدلب، وانتقال مقاتلين من بلدتي كفريا والفوعا ذات الأغلبية الشيعية في ريف إدلب إلى مناطق يسيطر عليها النظام[2]. وبعد التدخل الروسي، ورجحان الكفة لصالح النظام، أطبقت قوات الأخير الخناق والضغط العسكري على مدن ريف دمشق وبلداتها فأجبرت بعضها على عقد اتفاقيات للخروج، كان من أبرزها وأكثرها وقعا على الثورة السورية اتفاقية مدينة داريا (أيلول/ سبتمبر 2016م)، حيث خرج ما تبقى من الأهالي والمقاتلين إلى إدلب بعد حصار لمدة أربع

(1) "بدء خروج المقاتلين من حمص القديمة ضمن اتفاق مع النظام"، عربي 21، 7/ 5/ 2016، على الرابط:
https://arabi21.com/story/746922

(2) "بنود اتفاق الزبداني ـ الفوعة وكفريا"، جريدة السفير، 29/ 12/ 2015م، على الرابط:
http://assafir.com/Article/464165/MostRead

سنوات وقصفها بنحو 5 آلاف برميل متفجر[1]. وبزوال أسطورة داريا، بدأت بلدات أخرى مثل قدسيا، والمعضمية، وخان الشيخ بعقد اتفاقيات تتضمن خروج مقاتليها إلى إدلب مقابل إدخال المساعدات. وبكميات مختصرة، فرض النظام مصالحته التي يريدها على الجميع.

رأى العديد من الباحثين والمتابعين أن هدف الهدن السابقة يتمثل في إجراء تغيير ديمغرافي بإفراغ المناطق السُّنية في دمشق. وللدلالة على وجاهة طرحهم استحضروا حوادث مثل حرق السجلات العقارية في حمص، والنشاط العقاري الإيراني المحموم لشراء عقارات في مشروع دمر والمزة بساتين، وبلدات دمشق الأخرى. وعلى الرغم من وجاهة هذا الطرح، فإن من الصعب القول إن النظام عازم على إجراء تغيير ديمغرافي لأسباب عدة:

- بعد اطلاعنا على جميع نصوص الهدن، لا يوجد ما يشير إلى طلب النظام مغادرة الأهالي، بل كان يشترط مغادرة المقاتلين الذي لا يرغبون في تسليم أسلحتهم مع عائلاتهم.
- يتعامل النظام مع المناطق الثائرة عليه بمنطق قوة الاحتلال، وبالتالي فإن هدفه الرئيس هو فرض سلطته عليها وإجبارها على إعطاء الولاء حتى مع معرفته المسبقة بأن هذا الولاء زائف.

---

(1) "دلالات خروج مدينة داريا من معادلات الصراع في سورية". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 7/ 9/ 2016، على الرابط:

http://www.dohainstitute.org/release/dbbbfc39-95d4-4767-a9b6-7d2a22824ec4

- إن المتمعن بالتركيبة الديمغرافية الســـورية يدرك صعوبة إجراء تغيير ديمغـــرافي فيها على المدى المنظور أو المتوســـط لأن ذلك يعني إخلاء ســـورية من شـــعبها؛ لأن الغالبية العظمى من الشعب السوري هم مسلمون سُنة.

- لقد اســـتجاب النظام لجميـــع المقاتلين الذين استســـلموا له في وقت مبكر، أو رضوا باتفاقية الهدنة بما فيهم مقاتلي داعش في جنوب دمشق، وأعطاهم في بعض الحالات امتيازات ومناصب في مناطقهم من أجل القتال إلى جانبه.

- على الرغم من استحضاره للميليشيات الطائفية الشيعية لقتال فصائل المعارضة، فإن النظام ينظر إلى هؤلاء بعين الريبة خاصة بعد أن أقاموا المراكز في قلب العاصمة وفي محيطها، وكذلك في المدن الرئيسية. وبناء عليه، يدرك النظام أن أي تغيير ديمغرافي ســـوف ينعكس بالضرورة على سيطرته المستقبلية في حكم سورية.

لكن ما ســـبق لا ينفي وجـــود حالات تغيير ديمغـــرافي، هذا وإيران وحزب الله هما المســـؤول عنها. إذ تســـعى إيران لإيجاد مناطق شيعية في ســـورية كذريعة لوجودها في المســـتقبل، وتستحدث باســـتمرار مراقد ومزارات لأشـــخاص وصحابة لم يســـمع بهم أحد من قبل. وفي المقابل يقوم حزب الله وبشـــكل بطيء بإفراغ الشريط الســـوري الحدودي مع لبنان. تأسيسا على ما ســـبق، تسعى إيران لإيجاد هندسة اجتماعية تضمن وجودها باستمرار كما خططت منذ زمن في مشروعها.

خاتمة

لاشـــك أن مهمة إنقاذ سورية تقع على السوريين المؤمنين بها وحريتها بالدرجة الأولى، لكن مواجهة قوة احتلال داخلية تتمثل بالنظام وشبيحته، وقوة احتلال خارجية تتمثل في روســيا وإيران وحزب الله والميليشيات العراقية يتطلب تضافر الكثير من الجهود عربيًا وإســلاميًا. تعد ســورية حدًا جيو-سياســياً مهماً متأثرة بتوجهات اللاعبين الجيو-ســتراتيجيين الإقليميين والدوليــين. ورغم افتقارها لثروات تغــري القوى الكبرى بالســيطرة عليها، فإن موقعهــا المهم ورمزيتها تفــسر الإصرار الروسي والإيراني على انتزاعها عنوة من أهلها والإبقاء على النظام تابعاً فيها؛ فمن يســيطر عليها يتحكم بمفاتيح كبيرة في المشرق العربي، والشرق الأوسط ككل. من هنا، فإن الهزيمة فيها ســتكون مضاعفة بالنسبة للعرب عموما وللدول الخليجية خصوصا لا سيما بعد أن تمددت إيران إلى اليمن.

مستقبل كرد سورية

عبد الباسط سيدا

ملاحظات عامة لابد منها

لقد أخفقت المعارضة السورية عبر مؤسساتها المختلفة في التعامل الوطني المطلوب مع ثلاثة ملفات أساسية تخص المكونات المجتمعية السورية؛ ونعني بها ملف العلويين والكرد والمسيحيين[1]. فلم تتمكّن بمواقفها القلقة وتصريحاتها المتناقضة من طمأنة هذه المكوّنات وغيرها من المكوّنات المجتمعية السورية؛ الأمر الذي استفاد منه النظام، وذلك في سياق استراتيجيته التي كان قد اعتمدها، استراتيجية محورها إظهارُ ما يجري في سورية وكأنه صيغة من صيغ التناقض الوجودي بين التطرّف

(1) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

- راتب شعبو مع فريق عمل: العلويون والثورة السورية.مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، تشرين الأول/ نوفمبر 2015.

http://drsc-sy.org/

- رعد اللاذقاني وعيسى السريان: «الموقف المسيحي من الثورة السورية....الخطابين الأرثوذكسي والكاثوليكي». ورقة بحثية نشرها موقع زمان الوصل 3-10-2012.

https://www.zamanalwsl.net/readNews.php?id=30617

- بكر صدقي: "إستراتيجية النظام تجاه الكرد في الثورة السورية وغيابها لدى المعارضة" مبحث ورد في كتاب: إستراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية- الكتاب الأول، مجموعة من الباحثين. مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، ط 1، 2014.

http://drsc-sy.org/

الإسلاموي المتشدد الإرهابي من جهة، والنظام «العلماني حامي الأقليات» من جهة ثانية. لذلك ســعى النظام بكل جهوده إلى إبعاد المكوّنات المشار إليها عن الثورة؛ حتــى يتمكن من الربط بين التطــرف والمكوّن العربي السُّــني تحديداً. وقد جاءت إخفاقات المعارضة في هذا الســياق لتسهّل -من دون قصد بطبيعة الحال- من مهمة النظام.

الأمر اللافت في مختلف المقاربــات الكردية والعربية للقضية الكردية في ســورية هو هيمنة المنطق الرغبوي عليها؛ فكل طرف يحاول أن يصل إلى ما يعتقد أنه من حقه بغض النظر عن المعطيات والقرائن والضرورات الواقعية.

اعتماد عقليــة المحامــين في التعامل مع القضية؛ فــكل طرف يحاول دحــض حجج الطرف الآخر من خلال منهج انتقائي، يدفع بصاحبه إلى اختيار الأدلة التي تنسجم مع حججه وإهمال تلك التي تدحضها، والأمر نفسه بالنسبة لاختيار المصطلحات التي غالبا ما تكون استفزازية؛ تُشنج الأجواء وتُعكّر صفو حــوارٍ عقلاني هادئ، يرمي إلى معالجة القضية من دون بعثرة الجهد حول قضايا تفصيلية مماحكاتية، تزيد الخلاف، ولا تعزز الثقة المطلوبة التي تكون المدخل لطمأنة الجميع.

الربط بــين القضية الكردية في ســورية وممارســات حــزب الاتحاد الديمقراطي -الـ ب. ي. د. وتوجهاته، لا يخدم الجهود الســاعية لتقديم حلول واقعيــة وطنية للقضية المعنيــة. فمشروع الــ ب. ي. د. مشروع إقليمي، دخل إلى سورية بناءً على توافقات وتفاهمات مع النظامين الإيراني والســوري، بهدف المصادرة على الورقة الكردية السورية، تمامًا مثلما فعل حزب الله في لبنان بالنســبة لورقة المقاومة. والمشــاريع التي يطرحها هي مشــاريع للتعمية وخلط الأوراق. والكرد الســوريون -أو الســوريون

الكـــرد- يدركون قبل غيرهم الطبيعة التضليلية لهذه المشـــاريع. ولكن في غياب مقاربة واقعية متماســكة مطمئنة لهذه القضيـــة من جانب المعارضة الســـورية، يكتســـب مشروع الـ ب. ي. د. المزيد من التأييد، رغم اقتناع الغالبية بأنه مشروع الغاية منه تســـجيل النقاط في مكان آخر. حتى الوثيقة التي وافق عليها الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية - وهي وثيقة أساسها الوثيقة الوطنية حول القضية الكردية في سورية التي أصدرها المجلس الوطني الســـوري في ربيع عام 2012م يتم تجاهلها والتنصّل من مضمونها، الأمر الذي يزيد من الشكوك، ويعزز الهواجس[1].

القضية الكردية في ســـورية تســـتوجب المعالجة بعقلية وطنية متحررة من المنظومة المفهومية، التي رسّختها أيديولوجية البعث على مدى عقود وكأنها مســـلمات. كما لابد مـــن مقاربتها كردياً بعقليـــة وطنية تقطع هي الأخرى مع عقد الانعزال والشوفينية المضادة.

أولاً: معلومات عامة حول كرد سورية: الحجم السكاني والتوزع الجغرافي

لا توجـــد إحصائيـــات دقيقة حول عـــدد الكرد في ســـورية، ولكن التقديرات التي نرى أنها قريبة من الواقع تذهب إلى أن هذا العدد هو بين 3-4 ملايين (هذه التقديرات تتناول مرحلة ما قبل ربيع 2011م، وهي لا تشـــمل التنقلات الســـكانية منذ بدايات الثورة وحتى يومنا الراهن). يســـكن حوالي النصـــف في المناطق الكردية في كل مـــن الجزيرة وكوباني وعفرين، بالإضافة إلى بعض القرى الكبيرة نسبياً في محافظة الرقة، وتلك التي تتبع منطقة الباب في محافظة حلب.

---

(1) راجع نص الوثيقتين في الملحق.

أما النصف الآخر فيتوزع بين مدن دمشـــق (حوالي المليون)، وحلب (حـــوالي نصف مليون)، فضـــلاً عن حماة، والرقة، وديـــر الزور، وريف حمص، ومنطقة جسر الشـــغور وجبل الزاويـــة، وجبل الأكراد في محافظة اللاذقية، وغيرها من المناطق والمدن الســـورية. كما أسلفت هذه تقديرات لا يمكن التحقّق منها بصورة أكيدة إلا عن طريق إحصاء مهني محايد.

معظم كرد دمشـــق وحماة وريف حمص وبقية المدن والأرياف خارج حدود المناطق الكردية قد باتت الكردية بالنســـبة لهم مجرد ذكرى؛ فهم لا يتقنون اللغة الكردية، ولا يلتزمون في حياتهم اليومية بالتقاليد والعادات الكردية، في حين أن الكرد الذين يعيشـــون في المناطق الكردية، إلى جانب أولئك الذين يعيشـــون في حلب والرقة ودير الزور، يتحدثون بالكردية، ويشددون على انتمائهم القومي الكردي، ويمثلون ميداناً للنشاط السياسي لمختلف الأحزاب والمنظمات الكردية، التي تتمحور برامجها حول ســـبل حل القضية الكردية في سورية[1].

---

(1) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:
- أحمد شريف مارديني: محافظة الحســـكة- دراسة طبيعية، بشرية، اقتصادية، تحولات وآفاق مستقبلية، دمشق 1986م.
- عبد الباســـط سيدا: المسألة الكردية في ســـورية- فصول منسية من معاناة مســـتمرة. دار عمار، عمّان 2013م.
- عز الدين ملا علي: حي الأكراد في مدينة دمشق بين عامي 1250-1979م. دراسة تاريخية، اجتماعية، اقتصادية. دار آسو لبنان 1998م.
- د. محمد عبدو علي: جبل الكرد- دراسة تاريخية اجتماعية توثيقية (حول منطقة عفرين). من دون ذكر مكان النشر وتاريخه.
- Mcdowell، D. 2004 *A Modern History of The Kurds*، London .

ثانيا: طبيعة القضية الكردية في سورية

تمتلك القضية الكردية في سورية بعدين متضايفين: الأول يتمثّل في حرمان الكرد السوريين من جميع حقوقهم الثقافية والاجتماعية والسياسية والإدارية وغيرها، في حين أن الثاني يتشخّص في جملة المشاريع التمييزية التي اعتمدت، خاصة في ظل حكم البعث، وصولاً إلى يومنا هذا[1].

ويُشار هنا بصورة خاصة إلى الإحصاء الاستثنائي الذي أُجري حصرا في محافظة الحسكة عام 1962م، وظهرت نتائجه في عام 1965م، والحزام «العربي» الذي بدأ تطبيقه بصورة رسمية عام 1974م. هذا إلى جانب التعريب القسري لأسماء المدن والبلدات والقرى والمواليد الكردية، وتهميش المناطق الكردية، وإبعاد الشباب الكردي عن كليات الشرطة والجيش والسلك الدبلوماسي والبعثات الدراسية والوظائف العليا في الدولة؛ فضلاً عن المرسوم الرئاسي 49 لعام 2008م الذي نص على تحويل المناطق الكردية جميعها إلى مناطق حدودية، لا يجوز بيع أو شراء أو بناء أو حتى ترميم أي عقار فيها دون موافقات معقدة من الأجهزة الأمنية والوزارات المختصة، خاصة وزارات الدفاع والداخلية والإدارة

(1) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:
- حسن برو: الحزام العربي- دراسة سياسية قانونية.
http://all4syria.info/Archive/53030
- فيصل يوسف: الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة عام 1962م
. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9104
- محمد طلب هلال: دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية- الاجتماعية- السياسية، الحسكة 1963م.

المحلية؛ الأمر الذي شلّ الحياة الاقتصادية تماماً، ودفع بآلاف الشباب الكرد نحو الهجرة.

ونتيجة لمعاناة الكرد المستمرة في سورية، وحصيلة لإخفاق الحكومات المتعاقبة -لا سيما في عهد حزب البعث، وصولاً إلى المرحلة الأسدية الطويلة نسبياً- في ترسيخ مشروع وطني سوري، مشروع يحترم سائر الخصوصيات والحقوق على قاعدة وحدة الوطن. نتيجة لما تقدم، انخرط الكرد في العمل السياسي المطلبي. والجدير بالذكر هنا هو أن أول حزب سياسي كردي في سورية تأسس عام 1957م، وكان برنامجه يتمحور حول رفع الظلم الذي يتعرّض له الكرد، إلى جانب العمل من أجل تأمين حقوقهم القومية[1].

ولم تتوقف المطالبات الكردية بضرورة رفع الظلم، والإقرار بالحقوق المشروعة أبداً، خاصة في المرحلة الأسدية؛ كما لم تخلُ السجون السورية يوماً من الناشطين الكرد. ورغم التعتيم الإعلامي الذي كان النظام السوري يمارسه بخصوص وضع الكرد السوريين ومطالباتهم، بات العالم على يقين بوجود قضية كردية جدية في سورية تستوجب الحل؛ وقد كان ذلك بفعل انتفاضة ربيع عام 2012 المعروفة باسم انتفاضة قامشلو.

---

(1) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:
- محمد ملا أحمد: القضية الكردية في سورية، مشروع الدراسات الكردية. جامعة برلين. برلين 2001م.
- عبدالحميد درويش: أضواء على الحركة الكردية في سوريا. من دون ذكر مكان النشر 2000م.
- نور الدين زازا: حياتي الكوردية أو صرخة الشعب الكوردي. ترجمة روني محمد دملّي، دار ئارس، اربيل 2001م.

ثالثًا: الكرد والثورة السورية

مع انطلاقة الثورة السورية توزّعت مواقف الكرد بين ثلاثة توجهات:

الأول، جسّدته مواقف الشباب الكردي الذين انتظموا داخل إطار مختلف التنسيقيات في المناطق الكردية، إلى جانب الناشطين ضمن منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى المستقلين الذين كانوا قد تركوا لأسباب مختلفة الأحزاب الكردية، وهؤلاء يمثلون حالة متميزة لها حجمها اللافت، لا يمكن تجاهلها في المجتمع الكردي السوري. هؤلاء جميعاً وقفوا إلى جانب الثورة السورية، وأسهموا فيها، انطلاقاً من قناعتهم التامة بأن القضية الكردية في سورية لا يمكن حلها إلا في سياق مشروع وطني سوري متكامل، يكون بالجميع وللجميع، ويُطمْئن الجميع.

وقد قدّم هؤلاء الشهداء، وشاركوا في مختلف فعاليات الثورة السورية، كما أسهموا في بناء مؤسسات المعارضة، خاصة المجلس الوطني السوري، والائتلاف لاحقاً.

أما التوجه الثاني، فقد شخّصته مواقف الأحزاب الكردية التي كانت قلقة مترددة. فهي من جهة كانت تريد التغيير، ولكنها من جهة ثانية كانت غير مهيأة لتبني شعار إسقاط النظام.

الأحزاب المعنية كانت تجد نفسها منسجمة مع الكثير من مطالب المعارضة، ولكنها في الوقت ذاته كانت تشكك في مواقفها من القضية الكردية في سورية.

وقد بذل المجلس الوطني السوري في حينه جهوداً كبيرة في سبيل الوصول إلى اتفاق مع المجلس الوطني الكردي تشكل في خريف 2011م- يقضي بانضمام الأخير إلى المجلس الوطني السوري، وذلك على أساس روح ما كان المجلس الوطني السوري قد التزم به في مؤتمره بتونس في آواخر 2011م حول القضية الكردية (الوثيقة رقم 1)، ومن ثم طوّره في وثيقته حول القضية الكردية في سورية ربيع 2012م (الوثيقة رقم2). واستمرت الجهود المعنية في فترة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، حتى تم التوافق وانضم المجلس الوطني الكردي إلى الائتلاف في خريف 2013م على أساس وثيقة مشتركة (الوثيقة رقم 3)، وهي في الأصل وثيقة المجلس الوطني السوري حول القضية الكردية مع بعض التعديلات.

أما التوجه الثالث، فقد تمثّل في موقف حزب الاتحاد الديمقراطي الـ ب. ي. د. (الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني) الذي عاد فاعلاً مسلحاً إلى الساحة الكردية السورية في بدايات الثورة السورية، وذلك بموجب صفقة أمنية مع النظام السوري، وبرعاية إيرانية؛ وذلك بهدف ضبط الأوضاع في المناطق الكردية، وإبعاد الكرد عن الثورة السورية، وذلك بالتناغم مع استراتيجية النظام التي كانت تقوم على أساس إبعاد كل المكوّنات السورية خارج نطاق المكوّن العربي السُّني عن الثورة، وذلك بهدف تسويق ما يجري في سورية وكأنه صراع بين القوى الإسلامية المتشددة الإرهابية، و«النظام العلماني، حامي الأقليات والحريات المجتمعية».

وقد دخل هذا الحزب إلى الساحة الكردية في سورية بداية الأمر، من خلال التنسيق مع الأحزاب الكردية، وبتسهيلات واضحة من جانب النظام. ومن ثم بدأ شيئاً فشيئاً يمارس الضغط على التنسيقيات الشبابية والناشطين الكرد الذين كانوا مع الثورة مشاركين فيها. واستخدم كل الأساليب العنيفة في ذلك بدءاً بالتهديد، ومروراً بالضرب والاعتقال والتغييب والقتل. وقد فعل ذلك في كل من عفرين وكوباني ومنطقة الجزيرة، وتوّج أعماله هذه بمجزرة عامودا في 27-6-2013م. وبعد أن تمكّن من إضعاف القوى الكردية المشاركة في الثورة، وإبعادها عن دائرة الفعالية؛ تفرّغ للأحزاب الكردية السورية التي كانت قد شكّلت حينئذٍ المجلس الوطني الكردي؛ فتمكّن من تحجيمها وإقصائها عن دائرة التأثير في الشأن الكردي السوري.

وقد تغيّرت هذه الصورة إلى حدٍ ما بعد انضمام المجلس الوطني الكردي إلى الائتلاف بتاريخ 15-9-2013م؛ فالأحزاب المنضوية تحت لواء هذا المجلس تمثل رغم انقساماتها، وتباين موقفها الحركة السياسية التي تجسد تطلعات الكرد السوريين؛ فهي تمتلك مشروعاً خاصاً بالقضية الكردية في سورية ضمن إطار وحدة الوطن السوري. ولا تربط هذا الموضوع بمشاريع أو أجندات إقليمية أو دولية، كما يفعل حزب الاتحاد الديمقراطي، الذي هو بالأساس مجرد امتداد تنظيمي لحزب العمال الكردستاني كما أسلفنا.

وقد أعلن هذا الحزب من جانب واحد فيما بعد - وبالتناغم مع النظام السوري بطبيعة الحال- عن مشروع لإدارة ذاتية غير واضحة المعالم في

أواخر عام 2013م، ثم طرح مشروع الفيدرالية المبهم في آذار/ مارس عام 2016م، ويتحدث حالياً عن مشروع دستور للمناطق الخاضعة لنفوذه، ويحاول في الوقت ذاته أن يرسّخ انطباعاً مفاده بأنه قد ابتعد عن النظام، خاصة بعد معارك الحسكة الأخيرة آب/ أغسطس 2016م. ومن الملاحظ أن هذا الحزب يستغل علاقاته الميدانية مع كل من الروس والأمريكان، وحتى مع النظام؛ ليسوّق نفسه بوصفه القوة الكردية الوحيدة التي يُعتمد عليها، والتي لا بد أن تكون الجهة المخاطبة الوحيدة في أي موضوع يخص كُرد سورية؛ هذا في حين أن الجميع يعلم أن هذا الحزب خاضع في نهاية المطاف بصورة صارمة للقيادة العسكرية لحزب العمال الكردستاني الذي لا يمتلك أي مشروع خاص بكُرد سورية، وإنما ساحته تركيا، ولكنه يستخدم الأوراق الكردية في البلدان الأخرى من أجل حسابات خاصة، تتقاطع بهذه الدرجة أو تلك - وفق الظروف- مع حسابات القوى الإقليمية والدولية.

مشروع الـ ب. ي. د. لا يمتلك أي مستقبل بين كرد سورية؛ لأنه مشروع وافد له أجندة إقليمية. ومن المستبعد أن يكون لإيران أي تأثير ملحوظ على الوضع الكردي في سورية استناداً إلى المعطيات الراهنة[1].

هذا في حين أن تركيا هي المؤثر في المقام الأول، وذلك نتيجة عوامل الجغرافيا والتاريخ والتداخل السكاني. كُرد سورية يرتبطون بصلات

(1) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:
غادي صاري: الإدارة الذاتية الكردية في سوريا: بين الطموح والبقاء. ورقة بحث- برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقي. تشاتام هاوس، 1 أيلول/ سبتمبر 2016م.

القربى مع كرد تركيا وكرد العراق؛ ومن الضروري أن تُراعى هذه الأمور مستقبلاً، الأمر الذي سيكون في صالح البلدين: سورية وتركيا، ولصالح الكرد أيضاً.

واستناداً إلى المعطيات الراهنة، تركيا ليست في وارد مناهضة حصول الكرد على حقوقهم العادلة في سورية، بل هي تسعى من أجل حل المسألة الكردية عندها على أساس الحفاظ على وحدة البلاد؛ لأن هذه المسألة تمس مصير أكثر من 20 مليون إنسان. وعدم حل هذه المسألة يكلّفها الكثير، ويتسبّب في حالة من عدم استقرار داخلي، تستغلها القوى الإقليمية والدولية في ميدان حساباتها التنافسية مع تركيا.

تركيا تدرك أن كرد سورية ليست لهم نوايا تقسيمية؛ وذلك لعدم وجود مقدمات واقعية لمثل هذا الأمر. ومن هنا نرى أنها لن تعارض أي حل وطني ديمقراطي للمسألة الكردية في سورية ضمن إطار وحدة البلاد، بل على العكس سيكون هذا الحل مقدمة لعلاقات حسن جوار لصالح البلدين، ولصالح المنطقة بأسرها دولا وشعوباً.

موقع الكرد من المستقبل السوري:

المستقبل السوري على وجه العموم ما زال غير واضح المعالم: هل ستستمر سورية التي عرفناها بحدودها الجغرافية ومكوّناتها المجتمعية كما يتمنى السوريون؟ أم إننا سنشهد حالة تفكيكية/ تفتيتية؛ حالة مرجعيتها الحسابات والمصالح الدولية والإقليمية، ووقودها الهواجس والاحتقانات الداخلية، والخشية من وضعية انتقامية تدميرية؟

وما هو شكل النظام السياسي -الإداري الذي سيعتمد في حال استمرارية سورية الموحدة على المستويين الجغرافي والمجتمعي؟

أسئلة لها علاقة مباشرة بموضوع مقاربة القضية الكردية في سورية.

ففي حالة تفكيك سورية -وهي حالة لا نتمناها- قد تكون في بداية الأمر مناطق نفوذ، تُشرف عليها قوى دولية وإقليمية، تُدار بالتشارك مع القوى المحلية؛ ربما تكون هناك منطقة كردية شرقي الفرات، وعلى امتداد الحدود مع تركيا وصولاً إلى الحدود مع العراق، ومع كردستان العراق تحديداً. ومن المرجح أن تُشرف الولايات المتحدة الأمريكية بموجب تفاهمات مع تركيا على هذه المنطقة الاحتمالية.

ولكننا سندع جانباً هذا السيناريو الذي يدخل في عداد التخمينات والتوقعات، وسنركز على الحالة التي ما زال الجميع يبدي حرصه عليها، وسعيه من أجل المحافظة عليها، ونعني بها حالة بقاء سورية موحدة أرضاً وشعباً؛ ولكن على أسس جديدة تأخذ في اعتبارها مجمل ما حدث، ويحدث منذ بداية الثورة السورية آذار/ مارس 2011م حتى يومنا الراهن.

حينما نقول: إن القضية الكردية في سورية هي قضية وطنية في المقام الأول؛ فهذا يعني أمرين أساسيين:

الأول، يتشخص في وجود وضع غير سوري بالنسبة إلى الكُرد السوريين لا بد أن يُعالج.

الثاني، أن هذه القضية لا بد أن تُحل ضمن إطار وحدة الشعب والوطن السوريين.

فيما يتصل بالأمر الأول، هناك توافق بين جميع السوريين -يصل إلى حد الإجماع- يقضي بضرورة القطع مع السياسة الاضطهادية التي اعتمدت مع الكرد على مدى عقود، وهذا يستوجب التخلي عن كل الإجراءات والمشاريع والممارسات التمييزية التي استهدفت الكرد كمكوّن قومي له خصوصيته، مع اشتراكه في الوقت ذاته مع سائر المكوّنات السورية الأخرى برابطة المشاركة في الوطن والمصير.

ومن هنا نأتي إلى الجانب الوطني في القضية الكردية الذي يبرز إمكانية حلها وأهميته ضمن الإطار الوطني السوري.

وبهذه المناسبة، نود أن نبيّن هنا أنه لا يوجد أي فصيل سياسي كردي يدعو صراحة أو مواربة في برنامجه إلى الانفصال. كما أن المجتمع الكردي سواء عبر منظماته المدنية، أو عبر نشطائه الفاعلين لا يميل إلى مسألة الانفصال. كل ما هنالك هو الإقرار بالحقوق، ورفع الظلم، مع تباينات حول ماهية هذه الحقوق وحدودها.

وتجدر الإشارة ضمن هذا السياق أيضاً إلى أن المطالبة بالانفصال لم تأت حتى من جانب أي مكوّن أو أية قوة سياسية سورية، سواء من تلك المحسوبة على المعارضة أم القريبة من النظام، أم المحسوبة عليه. وهذا أمر واعد لافت يُبنى عليه، هذا مع يقيننا بوجود جهود من جانب النظام وحلفائه، وحتى من جانب القوى الدولية، تستهدف دفع الأمور نحو

الاحتقان والتصعيد، والمصادرة على مقومات العيش المشـترك؛ ليسـلّم الناس في نهايـة المطاف بأهمية الخـلاص وبأي ثمـن. ولكن أصحاب هذه الجهود لم يمتلكوا الجرأة بعـدُ للإفصاح عن توجهاتهم علناً، وذلك لمعرفتهم بعدم وجود حاضنة سورية مسـتعدة للتفاعل معها، وهذا أمر إيجابي في حسابات أصحاب المشروع الوطني السوري.

ومن ناحية ثانية، تدرك النخب السورية من مختلف المكوّنات جيداً أن عملية التقسيم ستؤدي إلى بروز كيانات كسيحة/ تابعة، تسلّم أمورها إلى زمرة من تجار الحروب، وأصحاب مشاريع ذاتية أو إقليمية.

الجغرافيا السورية تشـكّل بنية مجتمعية اقتصادية متكاملة، تمتلك من المقوّمـات ما يضمن لها النمو والازدهـار، شرط توافر إدارة وطنية ترى في المشروع المدني الديمقراطي الوطنـي - الذي يطمئن الجميع من دون استثناء- المخرج.

ما نحتاج إليه في سورية بالنسبة إلى كل السوريين هو الطمأنة، وإشراك الجميـع في عملية إدارة البلد، والنهوض بـه؛ وهذا أمر يتحقق عبر إزالة الهواجـس بعهـود مكتوبة وتعزيز إجـراءات الثقة بممارسـات واقعية ميدانية يومية مسـتمرة، وتحديد الآليات التي من شـأنها تسهيل عملية حل التباينات والخلافات بأسلوب يعزز التواصل والمصداقية والاحترام المتبادل بين الجميع.

وإذا تعاملنا مع الموضوع الكردي على هذا الأساس، فإننا سنجد آفاقاً واسـعة أمام التوافق الوطني على قاعدة احترام الخصوصيات والحقوق.

هناك عوامل كثيرة بالنسبة إلى الكرد السوريين تجعل من مسألة الحل الوطني هو الأمثل، بل تجعل من الأطروحات الانفصالية التي يُتهم بها الكُرد مجرد أطروحات طوباوية، تتناقض مع الوقائع الملموسة على الأرض. فإذا أخذنا في اعتبارنا واقع التوزع الجغرافي السكاني للكرد والمناطق الكردية في سورية، إلى جانب العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فضلاً عن المعادلات الإقليمية، وتفاعلها مع الوضعية السورية؛ فإننا سنرى أن مسألة الانفصال الكردي في سورية غير ممكنة على الصعيد الواقعي، وتتنافى مع الرغبات والتوجهات الحقيقية لغالبية الكرد. أما إذا تضافرت الجهود الدولية، وفرضت الأمور بالقوة، فهذا معناه خلخلة عامة، لا في الوضعية السورية وحدها، بل في الوضعية الإقليمية بأسرها؛ وأمرٌ من هذا القبيل يدخل في إطار الفرضيات التي لا تمتلك راهناً أية مقومات تؤهلها لإمكانية التعامل معها في عداد الاحتمالات الممكنة.

النقطة الخلافية المحورية التي كانت -وما زالت- موضع نقاش وشد وجذب بين مختلف قوى المعارضة السورية من جهة، والمجلس الوطني الكردي من جهة ثانية، هي مسألة النظام الإداري لسورية القادمة.

فالجانب الكردي يطالب باعتماد النظام الفيدرالي دون الدخول في تفصيلات حول ماهية الوحدات الفيدرالية وحدودها وصلاحياتها. هل ستكون فيدراليات جغرافية أم قومية مذهبية/ دينية؟ وكيف السبيل لمعالجة التنوع السكاني في مختلف المناطق؟

من الواضح أن النموذج العراقي يظل الماثل في أذهان أكثرية الأحزاب الكردية السورية لدى طرح مشروع الفيدرالية لسورية المستقبل.

ما نذهب إليه في هذا المجال هو أن النظام المركزي الصارم لم يعد منسجماً مع الوضعية السورية الجديدة، بل هناك حاجة ماسة إلى إعطاء صلاحيات إدارية واسعة لمختلف المناطق، مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع السوري المتنوع التعددي من جهة الأديان والمذاهب والقوميات[1].

وهناك حاجة أكيدة لطمأنة الجميع بعقود مكتوبة في إطار وثيقة عهد وطني، أو مواد دستورية تؤكد احترام حقوق سائر المكوّنات وخصوصياتها، وتحدد الأسس التي تمكّن الجميع من المشاركة الفاعلة في عملية اتخاذ القرارات، ومتابعة التنفيذ عبر آلية واقعية شفافة تعتمد المساءلة والمحاسبة.

الكُرد السوريون هم جزء من النسيج الوطني السوري المتنوع، تعرّضوا لظلم مركب على مدى عقود. القضية الكردية هي -كما أسلفنا- قضية وطنية في المقام الأول، ولكنها في ظل واقع المعادلات الإقليمية

---

(1) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: سردار ملا درويش: كيف ينظر الأكراد السوريون إلى إعلان الفيدرالية في سوريا؟
موقع: رصيف 22. 21-03-2016م.
http://drsc-sy.org/
دويتشه فيله (صوت ألمانيا)- نظام فيدرالي في سوريا: هل حان وقت الدولة الكردية؟ 18-03-2016م.
http://www.dw.com/ar/
- رستم محمود: إدارة التنوع: المسألة الكردية السورية. ورقة بحثية نُشرت في موقع مبادرة الإصلاح العربي.
http://www.arab-reform.net/ar/node/506

والدوليـــة التي تضبط الأمور هنا في المنطقة تمتلك بعداً إقليمياً، وباتت في الآونة الأخيرة موضوعاً لاهتمام دولي لافت؛ سواء من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً، أم من جانب روسيا.

إن المعالجـــة الواقعية للقضية المعنية تســـتوجب اعتماد صيغة من صيغ النظام اللامركزي المنصوص عليها دستورياً، صيغة تعطي الصلاحيات الإدارية الكاملة المثبتة في الدستور لمجالس وسلطات محلية منتخبة، تعمل بموجب دســـاتير محلية متكاملة مع الدستور الوطني العام، ولا تتعارض معـــه، ولدى بـــروز أي خلاف في تفســـير الصلاحيات تقـــوم المحكمة الدســـتورية المختصـــة بالتدخل من أجل تحديـــد اختصاصات كل جهة وصلاحياتها.

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة مراجعة القانون الانتخابي، والتقسيمات الإدارية، حتى تكون نسبة التمثيل عادلة، وهذا الأمر يخص سائر المكونات السورية، وليس الكُرد وحدهم.

ومـــن الجدير بالذكـــر هنا أن النظـــام اللامركزي يفتـــح الآفاق أمام استيعاب جديد لســـائر المكونات الســـورية ضمن إطار مشروع وطني يراعي المتغيرات، ويعمل على تجاوز سلبيات المراحل السابقة.

وبالتكامل مع هذه الخطوة، نحتاج إلى خطوة أخرى تزيل الهواجس، وذلك عبر الاعتراف الدستوري على المستوى الوطني بالوجود الكردي كمكون من مكونات النســـيج الوطني الســـوري، والاعتراف بالحقوق القوميـــة لهذا المكوّن على قاعـــدة وحدة الوطن والشـــعب، وإلغاء جميع

المشـــاريع والإجــراءات التمييزية الاضطهادية المطبقــة بحقه، ومعالجة آثارها، وتعويض المتضررين.

التعامل مع الموضوع برمته بعقلية إبداعية تقطع مع المنظومة المفهومية القوموية المنغلقة على ذاتها، وهي المنظومة التي رسختها سلطة الاستبداد على مدى عقود، واســتغلت القضية المعنية وغيرها من القضايا الوطنية السورية في ميدان تعزيز ســطوتها، وذلك عبر ضرب المكونات السورية بعضها ببعض، والإيحاء بموجود مخاطر تستوجب استمراريتها، وتضفي المشروعية على تجاوزاتها الشمولية في مختلف الميادين.

القضية الكردية تمتلك -كما ورد سابقاً- إلى جانب بعدها الوطني بعداً إقليمياً ينبغي أخذه بعين الاعتبار. فعلى امتداد الحدود الشـــمالية السورية ينتشر الكرد في الجانب التركي؛ وهؤلاء يرتبط معظمهم بصلة القربى مع كرد سورية؛ الأمر الذي يســتدعي أخذ الموضوع بعين الاعتبار. وتركيا باعتبارها واحدة من أهم القوى الإقليمية في المنطقة، تسعى من جانبها إلى المحافظة على أمنها الداخلي، ووحدتها الوطنية، ولديها حساســية خاصة مشروعة من أي تهديد لهما.

وبناء على ذلك، نرى أن حل القضية الكردية في ســورية ضمن إطار وطني، وحلها في تركيا وفق المبدأ نفســه، ســيؤديان إلى تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة، وستتحول تركيا بالنسبة إلى المناطق الكردية في سورية إلى رافعة اقتصادية نهضوية؛ كما ســيكون كُرد ســورية بالنسبة إلى تركيا بوابة مد جســور التواصل مع الداخل الســوري ومع الــدول العربية؛

وذلك بحكم تفاعل الكرد السوريين واندماجهم مع مجتمعهم السوري، وفعاليتهم المبنية على تشبعهم بالثقافة العربية الإسلامية ومؤهلاتهم العلمية والحرفية في مختلف المجتمعات العربية، خاصة الخليجية منها. وما نراه في هذا السياق هو أنه ستكون هناك فرص كبيرة لتنفيذ مشاريع اقتصادية كبرى في ميادين الزراعة والصناعة والطاقة وإعداد الكوادر؛ وستكون الحصيلة تنمية متوازنة، وازدهاراً اقتصادياً يوفر فرص التعليم والعمل للشباب؛ الأمر الذي يقطع الطريق على نزعات التشدد والتطرف ومآلاتها الإرهابية.

ولن يتحقق المطلوب عبر العهود المكتوبة وحدها، بل لا بد من تعزيزها بخطوات ميدانية عملية، وإجراءات ملموسة تدعم الثقة المتبادلة، وهذا لن يُنجز من دون مراجعة شاملة للمناهج الدراسية، وللسياسات الإعلامية، وتوجهات منظمات المجتمع المدني؛ ليتكوّن رأي عام ضاغط فاعل، يتسم بحرصه على التعامل مع كل القضايا الوطنية، خاصة تلك التي تمسّ المكونات المذهبية والدينية والقومية بعقلية انفتاحية، بعيدة عن عقد الهيمنة والانعزال والتهميش.

الملحق

1. وثيقة تونس حول المسألة / القضية الكردية في سورية- المجلس الوطني السوري.
2. الوثيقة الوطنية حول القضية الكردية في سورية- المجلس الوطني السوري.
3. نص الاتفاق بين الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والمجلس الوطني الكردي.



(وثيقة تونس حول المسألة/القضية الكردية في سورية)
البيان الختامي للمؤتمر الأول للمجلس الوطني السوري

الإثنين، 19 كانون الأول/ ديسمبر 2011م

عقد المجلس الوطني السوري المؤتمر الأول لهيئته العامة في تونس العاصمة في 17 و18 كانون الأول/ ديسمبر 2011م، وقد وجه المؤتمرون تحية إلى الشعب السوري البطل الذي صبر واستمر في ثورته السلمية من أجل الكرامة والحرية، وأفشل كل مخططات النظام في جره إلى الاقتتال الأهلي والسيناريوهات المظلمة.

كما وجه المجلس دعوة إلى المتريثين من أبناء شعبنا وجيشنا الذين لم يلتحقوا بالثورة إلى أن يكونوا جزءاً منها.

وناقش المجلس القضايا الأساسية المتضمنة في جدول أعماله، وخلص إلى النتائج التالية:

على الصعيد التنظيمي:

ناقش المؤتمر وأقر البرنامج السياسي للمجلس الوطني السوري، والنظام الأساسي الذي ينظم العمل والعلاقات بين مختلف المؤسسات، وأعاد هيكلة مكاتبه التخصصية باستثمار الطاقات المتوافرة، لتحقيق المشاركة الفاعلة لكل القوى السياسية وقوى الحراك الثوري والشخصيات الوطنية المستقلة المنضمة للمجلس، بما في ذلك تعزيز حضور المرأة في مؤسساته.

وأكد المجلس سعيه إلى مواصلة جهود توحيد الصف الوطني، وتوسيع العمل الوطني المشترك وتكريسه، كضمانة أكيدة لنجاح الثورة وتحقيق أهدافها الإنسانية في الحرية والكرامة.

على الصعيد السياسي الداخلي:

- جدد المجلس التزامه بخيارات الشعب السوري وأهداف ثورته المتمثلة في إسقاط النظام برأسه وكل رموزه وأركانه، وبناء سورية الجديدة، دولة مدنية ديمقراطية تعددية يتساوى فيها أبناؤها – نساءً ورجالاً – في ظل سيادة القانون.

- أكد المجلس التزامه بالاعتراف الدستوري بالهوية القومية الكردية، واعتبار القضية الكردية جزءاً من القضية الوطنية العامة في البلاد، ودعا إلى حلها على أساس رفع الظلم وتعويض المتضررين والإقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً.
- أكد المجلس التزامه بالاعتراف الدستوري بالهوية القومية الآشورية السريانية، ودعا إلى حل هذه القضية ضمن إطار وحدة الوطن.
- شدد المجلس على نبذ التمييز ضد أي من مكونات المجتمع السوري: الدينية والمذهبية والقومية (من عرب وكرد وآشوريين سريان وتركمان وغيرهم)، في إطار دولة المواطنة.
- تعهد المجلس ببذل كل جهد لتوفير كل متطلبات استمرار الشعب السوري في ثورته السلمية، بما في ذلك متطلبات إغاثة المناطق المنكوبة بشكل عاجل، وإنجاح «إضراب الكرامة» على طريق العصيان المدني.
- يطالب المجلس الوطني السوري ومؤسساته الجامعة العربية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بضرورة حماية المدنيين والثوار في سورية، وذلك في مناطق آمنة وأخرى عازلة، والتحرك السريع من أجل ذلك.
- تعهد المجلس بتوفير الدعم والرعاية للجيش السوري الحر معترفاً بدوره المشرف في حماية ثورة شعبنا السلمية.

- أكد المجلس على حشد كل الطاقات لحصار النظام إعلامياً واقتصادياً وسياسياً ودبلوماسياً حتى إسقاطه.
- أقـر المجلس رؤيتـه للمرحلة الانتقاليـة، والمبادئ العامة لسـورية الجديدة، التي يسعى إلى تحقيق توافق وطني عام عليها، ودعا المجلس السـوريين جميعاً إلى التلاحم والوحـدة في مواجهة الظلم والطغيان، وإلى الانضمام إلى الثورة والمشاركة في صناعة مستقبل سورية.

على الصعيد الخارجي:

أكد المجلس حرصـه على التعاون مع جامعة الدول العربية والمجتمع الدولي والمنظمات الدوليـة لتحقيق أهداف الثورة السـورية وخياراتها، وحذر من مراوغات النظام المستمرة للالتفاف على المبادرات والعقوبات المفروضة عليه، مؤكداً العمل على قطع الطريق على منح أي مهل إضافية للنظام.

كما شـدد على ضرورة تحمل الدول والشعوب مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية تجاه شعبنا الذي يتعرض لأبشع الجرائم ضد الإنسانية، مؤكداً أن مصلحة الدول هي مع الشـعب السـوري وليست مع النظام الحاكم الآفل.

وأكد المجلس أن سورية الجديدة التي سـتعمل على استعادة السيادة الوطنية في الجولان المحتل، وتدعم الحقوق الكاملة والمشروعة للشـعب الفلسطيني، سوف تكون عامل استقرار حقيقي في المنطقة، بعكس النظام القمعـي المهدِّد للاسـتقرار والدولة الوطنية، الذي يسـتجلب التدخل

الدولي في شؤون سورية، وهو وحده يتحمل المسؤولية عما تؤول إليه الأمور في البلاد.

تحية إلى شهداء الحرية الذين ارتقت أرواحهم إلى بارئها عزيزة كريمة.

تحية إلى الأم السورية المكلومة، وإلى أطفال الحرية الذين سفكت دماؤهم بغير ذنب.

تحية إلى رجال سورية ونسائها وشبابها وبناتها الذين ما زالوا صابرين محتسبين صامدين، حتى النصر على الاستبداد والتحرر من الظلم والاضطهاد.

تحية إلى الجيش الحر وكل الجنود وضباط الصف والضباط الأحرار الذين رفضوا قتل الأهل والأطفال من أبناء شعبهم ووطنهم.

تحية إلى تونس الشقيقة الحرة، رئيساً وحكومة وشعباً، الذين احتضنوا مؤتمرنا الأول، في الذكرى السنوية الأولى لاندلاع ثورة الحرية التونسية.

تحية إلى كل الشعوب والحكومات التي تضامنت مع الشعب السوري في ثورته من أجل الحرية.

ألف تحية إلى شعبنا الأبي، الذي يتقدم بثقة وثبات نحو مستقبله الزاهر المشرق بإذن الله.



الوثيقة الوطنية حول القضية الكردية في سورية

يُواصل الســوريون ثورتهم بكل أطيافهم ومكوناتهم، من أجل انتزاع حريتهم وكرامتهم من نظام أهان الحياة الإنســانية وأهدرها واعتاد القتل والبطش والإرهاب، فأزهق أرواح نحو عشرين ألف ســوري، وجرح وسجن وعذب مئات الآلاف على مرأى العالم ومسمعه.

وانطلاقاً من المسؤولية الوطنية المُلقاة على عاتق جميع القوى السياسية المُنضوية في إطار الثورة السورية وبناء على وثيقة "العهد الوطني لسورية المســتقبل"، وإيماناً بضرورة إزالة الغبن الواقع على الشعب الكردي على مدى عقود، وللظروف الخاصة التي مرّ بها الكرد في ســورية؛ فقد أصدر المجلس الوطني السوري هذه الوثيقة الوطنية التي تحمل رؤيته والتزاماته لحل القضية الكردية في سورية، داعياً القوى والشخصيات السياسية إلى التوقيع عليها.

تتفــقُ القوى المُوقِّعة على أســاس الالتزام ببرنامج الثورة الســورية، مُمثلاً في العمل على إســقاط نظام الطغمة الأســدية وبناء سورية المدنية

الديمقراطية، وتوحيد الجهود السياسية والميدانية، وبناء شراكة وطنية فاعلة وفق الأسس التالية:

1. يؤكد المجلس الوطني السوري والقوى الموقعة التزامها بالاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية، واعتبار القضية الكردية جزءاً أساسياً من القضية الوطنية العامة في البلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً.

2. العمل على إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبقة بحق المواطنين الكرد، ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين.

3. يؤكد المجلس أن سورية الجديدة دولة ديمقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات وتداول السلطة وسيادة القانون، وتوسيع صلاحيات الحكم المحلي.

4. تضمن سورية الجديدة لمواطنيها ولكافة المكونات ما ورد في الشرائع والمواثيق الدولية حول حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز في القومية أو الدين أو الجنس.

5. الالتزام بمكافحة الفقر وإيلاء المناطق التي عانت من سياسات التمييز الاهتمام الكافي في إطار التنمية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية، والعمل على رفع مقدرات ومستوى معيشة

المواطنين بمختلف شرائحهم ومناطقهم، وخاصة المناطق التي عانت من الحرمان في ظل نظام الاستبداد الحالي.

6. تشكل سورية الجديدة بنظامها المدني الديمقراطي ودستورها الضمانة الأساسية لكافة مكونات الشعب السوري القومية والدينية ونسيجه الاجتماعي.

7. يعمل المجلس الوطني السوري والقوى الموقعة على إقامة فعاليات وأنشطة تساهم في التعريف بالقضية الكردية في سورية، والمعاناة التي مرّ بها المواطنون الكرد على مدى عقود من الحرمان والتهميش؛ بهدف بناء ثقافة جديدة لدى السوريين قائمة على المساواة واحترام الآخر.

8. تسعى القوى الكردية الموقعة على تعزيز المشاركة الوطنية في أنشطتها وفعالياتها، من خلال التأكيد على الوحدة الوطنية ودعوة ممثلي مكونات الشعب السوري كافة والحرص على مشاركتهم، والتواصل البنَّاء مع باقي النسيج الوطني.

9. العمل على إقامة برامج تدريب وورش عمل تضمن المشاركة المميزة للشباب والناشطين الكرد، لغرض التفاعل بين الشباب السوري وزيادة التواصل وتعزيز التفاهم.

إن المرحلة المقبلة تستوجب توحيد جهود السوريين جميعاً، وتركيزها في إطار واحد لمواجهة النظام الدموي، وحماية شعبنا من بطشه وإرهابه، وإنقاذ سورية من الطغمة التي استمرأت القتل والتدمير. وإن المجلس

الوطني الســـوري وكل القوى الموقعة ملتزمة بالعمل معاً لحماية شــعبنا

والدفاع عنه وتأمين كل ما يُؤمِّن إسقاط النظام وبناء سورية الجديدة التي

تحمي مواطنيها وتصون حقوقهم.

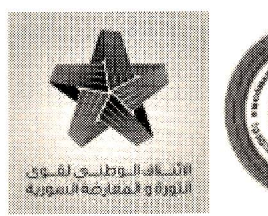
وتُعد هذه الوثيقة تطبيقاً لوثيقة العهــد الوطني بين أطياف المعارضة

وجزءاً لا يتجزأ منها.

المجلس الوطني السوري

نيسان (أبريل) 2012م





نص الاتفاق بين الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والمجلس الوطني الكردي

يُواصل السوريون ثورتهم بكل أطيافهم ومكوناتهم، من أجل انتزاع حريتهم وكرامتهم من نظام أهان الحياة الإنسانية وأهدرها واعتاد القتل والبطش والإرهاب؛ فأزهق أرواح عشرات آلاف السوريين، وجرح وسجن وعذب مئات الآلاف منهم على مرأى العالم ومسمعه. وانطلاقاً من المسؤولية الوطنية المُلقاة على عاتق جميع القوى السياسية المُنضوية في إطار الثورة السورية، فقد عقد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية لقاءات عمل مع الإخوة في المجلس الوطني الكردي؛ بهدف التوصل إلى تفاهم لانضمام المجلس الوطني الكردي ومكوناته من الأحزاب والهيئات والشخصيات المستقلة إلى الائتلاف الوطني وهيئاته.

وقد اتفق على إطار يشمل الجوانب السياسية والتنظيمية للانضمام إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، على أساس الالتزام ببرنامج الثورة السورية، ممثلا في العمل على إسقاط نظام الطغمة الأسدية

وبناء سورية المدنية الديمقراطية، وتوحيد الجهود السياسية والميدانية وبناء شراكة وطنية فاعلة وفق الأسس التالية:

1 - يؤكد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية التزامه بالاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية، واعتبار القضية الكردية جزءاً أساسياً من القضية الوطنية العامة في البلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً.

2 - العمل على إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبقة بحق المواطنين الكرد ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين، وإعادة الحقوق لأصحابها.

3 - يؤكد الائتلاف أن سورية الجديدة دولة ديمقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري برلماني يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات وتداول السلطة وسيادة القانون، واعتماد نظام اللامركزية الإدارية بما يعزز صلاحيات السلطات المحلية.

4 - تضمن سورية الجديدة لمواطنيها ولكافة المكونات ما ورد في الشرائع والمواثيق الدولية حول حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز في القومية أو الدين أو الجنس.

5 - سورية دولة متعددة القوميات والثقافات والأديان، ويحترم دستورها المعاهدات والمواثيق الدولية.

6 - الالتزام بمكافحة الفقر وإيلاء المناطق التي عانت من سياسات التمييز الاهتمام الكافي في إطار التنمية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية، والعمل على رفع مقدرات ومستوى معيشة المواطنين بمختلف شرائحهم ومناطقهم، وخاصة المناطق التي عانت من الحرمان في ظل نظام الاستبداد الحالي.

7 - تشكل سورية الجديدة بنظامها المدني الديمقراطي ودستورها الضمانة الأساسية لكافة مكونات الشعب السوري القومية والدينية ونسيجه الاجتماعي.

8 - كما شارك الأخوة الكرد في فعاليات الثورة السورية وأنشطتها من خلال التنسيقيات والقوى والأحزاب، فإنه ينبغي المشاركة الفاعلة والمميزة في إطار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية وهيئاته، إضافة إلى التفاعل الكامل مع متطلبات المرحلة الانتقالية بما تقتضيه من تخطيط وإدارة ومشاركة على المستوى الوطني.

9 - تلتزم القوى والأحزاب والشخصيات المنضوية في إطار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بالسياسات والبرامج التي يتم إقرارها في مؤسسات الائتلاف، وفي المقدمة منها البرنامج السياسي.

10 - كما أن الثورة السورية العظيمة تبنّت علم الاستقلال كرمز سيادي لها، فإننا نتبنى اسم الدولة في عهد الاستقلال.

11 - يعمل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية على إقامة فعاليات وأنشطة تساهم في التعريف بالقضية الكردية في سورية، والمعاناة التي مرّ بها المواطنون الكرد على مدى عقود من الحرمان والتهميش؛ بهدف بناء ثقافة جديدة لدى السوريين قائمة على المساواة واحترام الآخر.

12 - يعمل المجلس الوطني الكردي على إعطاء الصبغة الوطنية لأنشطته وفعالياته من خلال دعوة ممثلي مكونات الشعب السوري كافة، والحرص على مشاركتهم، والتواصل البناء مع باقي النسيج الوطني.

13 - العمل على إقامة برامج تدريب وورش عمل تضمن المشاركة المميزة للإخوة الكُرد، لغرض التفاعل بين الشباب السوري وزيادة التواصل وتعزيز التفاهم.

14 - هذه الوثيقة قابلة للتطوير حسب مقتضيات العمل الوطني وبموافقة الطرفين.

15 - يُمثل المجلس الوطني الكردي في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بنائب للرئيس وعشرة أعضاء في الهيئة العامة. ويُنتخب اثنان من أعضاء الهيئة العامة من ممثلي المجلس الوطني الكردي في الهيئة السياسية.

16 - الحد الأدنى للتمثيل الكردي بحسب تاريخ هذا الاتفاق هو 14 عضوا. وإذا نقص العدد عن الحد الأدنى فيحق للمجلس الوطني الكردي ترشيح بديل ليصل العدد إلى الحد الأدنى المتفق عليه.

إن المرحلة المقبلة تستوجب توحيد جهود السوريين جميعاً، وتركيزها في إطار واحد لمواجهة النظام الدموي، وحماية شعبنا من بطشه وإرهابه، وإنقاذ سورية من الطغمة التي استمرأت القتل والتدمير. وإن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والمجلس الوطني الكردي ملتزمان بالعمل معاً لحماية شعبنا، والدفاع عنه وتأمين كل ما يُؤمِّن إسقاط النظام، وبناء سورية الجديدة التي تحمي مواطنيها وتصون حقوقهم.

الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية المجلس الوطني الكردي

27/ 08/ 2013م

ملاحظة: يتحفظ المجلس الوطني الكردي على البند الثالث، ويقترح أن أفضل صيغة للدولة السورية هي صيغة دولة اتحادية، وسيعمل المجلس الوطني الكردي على تحقيق ذلك دون أن يشكل ذلك عائقا أمام انضمامه إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

محاولة الانقلاب في تركيا وتأثيرها على الداخل التركي والثورة السورية

خالد خوجة

شكلت محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا آثارًا انعكست بطبيعة الحال على ثورة سوريا وعلى الداخل التركي، الذي لم يكن يومًا واقعًا منفصلًا وإنما تجمعه العلاقات التاريخية، التي يصب أي حدث مستجد في مسار تشكيلها.

ستتناول هذه الورقة أربعة محاور:

المحور الأول: لمحة تاريخية عن العلاقات السورية التركية.

المحور الثاني: تطور الموقف التركي تجاه الثورة في سوريا وتموضع تركيا في ساحة الصراع السوري.

المحور الثالث: تأثير محاولة الانقلاب على الداخل التركي.

المحور الرابع: تداعيات محاولة الانقلاب على ثورة سوريا.

لمحة تاريخية عن العلاقات السورية التركية

شهدت العلاقات السورية التركية فترات متباينة، لكل فترة منها ميزة معينة؛ إذ بعد توجه تركيا نحو أوروبا في عام 1959م بطلب الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، بدأت مرحلة فتور بين تركيا والمنطقة العربية ككل، ومنها سورية. العلاقة بين البلدين اتجهت نحو التوتر في الثمانينيات بعد دعم نظام حافظ الأسد منظمة أسالا الأرمنية، ومن ثم دعمه لحزب العمال الكردستاني ضد تركيا، واتخذت هذه العلاقة منحى العداء في عام 1999م، حيث حشد الجيش التركي جنوده على الحدود السورية مطالبا بتسليم عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني الذي تم تسليمه بالفعل إلى تركيا بعملية نوعية، بعد أيام من حَشْد الجيش التركي جنوده على الحدود السورية، مما جنب البلدين حالة صدام مباشر.

عندما أتى حزب العدالة والتنمية إلى الحكم الذي كان يتبنى مؤسسوه نظرة مختلفة تجاه المنطقة العربية والإسلامية؛ إذ إنّهم تخرجوا من مدرسة الرؤية الملّية - وليس الرؤية الوطنية كما تترجم إلى العربية - وفقا لمفهوم الآية «ملة إبراهيم حنيفا»، التي كان يتزعمها رئيس الوزراء التركي الراحل نجم الدين أربكان. فلسفة هذه المدرسة تقوم على إقامة علاقات وطيدة مع العالم العربي والإسلامي دون إهمال هدف تركيا الإستراتيجي كدولة التوجه نحو أوروبا؛ لذلك عندما أتى حزب العدالة والتنمية في عام 2003م إلى الحكم، خاصةً في عام 2005م، اتسمت العلاقة بين سوريا وتركيا بعلاقة الصداقة، حتى وصلت هذه الصداقة إلى تبني كابينة مشتركة لمجلسي الوزراء السوري والتركي في عام 2009م، وكذلك

اجتماعات أمنية مشتركة، وأصبح رئيس الوزراء التركي آنذاك طيب أردوغان يدعو بشار الأسد بالأخ، وتبادل الطرفان زيارات ودية غير رسمية.

ثورة الكرامة في المنطقة، خاصة في سوريا، أجبرت تركيا على التحول 180 درجة باتجاه دعم حراك الشعوب. هذا التحول انحصر في مستوى القيادة التركية النخبوية، بينما القاعدة الشعبية لم تستوعب ذلك التحول؛ نظراً للصورة التي رسمها الطرفان التركي والسوري حتى قبل أيام من اعتداء قوات بشار الأسد على مسجد العمري في درعا، إضافة إلى الحشد الإعلامي المكثف لصالح علاقات الصداقة بين البلدين، وسيادة نظرية المؤامرة تجاه ثورة الكرامة في المنطقة حتى في أوساط كوادر الحزب الحاكم والنخب الإعلامية. الجيش التركي ظلّ ينظر ببرود إلى التحولات في المنطقة العربية، وحصر اهتمامه بها في إطار تأثير الحراك الشعبي فيها على الأمن القومي التركي. ومن هنا بقي التعاطف خلال فترة بداية الحراك في سوريا منذ مارس 2011م حتى 23 أغسطس 2011م - تاريخ تأسيس المجلس الوطني السوري - بقي التعاطف التركي مع ثورة سوريا محصوراً في النخب القيادية في الحزب الحاكم وبشكل ضمني غير رسمي. خلال هذه الفترة شهدت سورية عدة زيارات مكوكية لرئيس الوزراء التركي الدكتور أحمد داود أوغلو ورئيس جهاز الاستخبارات الدكتور خاكان فيدان. وفي كل زيارة كان الدكتاتور الأسد يعد زائريه بالحوار مع المعارضة واستيعاب الوضع بإجراء إصلاحات جذرية، لكنه كان فعلياً يعمل على كسب الوقت لإنهاء الحراك الشعبي، حتى زاد من وتيرة المجازر في أنحاء

المدن السورية. إثر ذلك فقدت القيادة التركية أملها بإقناع بشار الأسد تجنب المنطقة كوارث لا تحمد عقباها، وصرح أردوغان أن بشار الأسد يكذب على تركيا، وأتت تصريحات القيادة التركية الرسمية متوالية فيما بعد؛ لتعكس تغييراً في الموقف التركي الرسمي من دعم ضمني إلى علني للمعارضة السورية، فاعترفت تركيا بالمجلس الوطني السوري بعد يوم من تأسيسه، وسحبت سفيرها من دمشق، وشاركت في تشكيل مجموعة أصدقاء الشعب السوري في تونس في شباط/ فبراير 2012م. ومن خلال المؤتمر الثالث لنواة مجموعة الأصدقاء في إسطنبول تم اعتماد الدعم العسكري للجيش الحر، وبدأ الدعم يتدفق إلى الشمال السوري عبر تركيا.

تطور الموقف التركي تجاه الثورة في سوريا وتموضع تركيا في الصراع

اتسم التموضع التركي في ثورة سوريا بالتردد لسببين:

داخلي: تضارب وجهات النظر داخل مؤسسات الدولة، وهشاشة البنية الداخلية للمؤسسات الحيوية التي تمخضت عنها المحاولة الانقلابية الفاشلة فيما بعد؛ دفع القيادة في تركيا إلى أن تكتفي بالدعم اللوجستي والإنساني للثورة السورية. وبالفعل فتحت حدودها أمام موجات اللاجئين واعتبرتهم ضيوفاً على غرار المهاجرين والأنصار، حيث يوجد الآن حوالي 2,700,000 سوري على الأراضي التركية يتاح لهم التعليم المجاني والطبابة المجانية، وكذلك فتح مشاريع بميزات أفضل مما يحصل عليها المواطن التركي. كما تم الانتهاء من وضع الأسس الحقوقية التي تسمح للسوريين بالحصول على الجنسية التركية إضافة إلى

الاحتفاظ بالجنسية السـورية الأصلية، كما تدعم تركيا المجلس الوطني السـوري والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في سوريا وتغطي نفقات مقراتهما والمؤسسات المنبثقة عنهما.

خارجيٌّ: العلاقات الاقتصادية المتشابكة بين تركيا وإيران من جهة، وتركيا وروسـيا من جهة أخرى، حيث تسـتورد تركيا 18 - 20 ٪ من الغاز الطبيعي من إيران و50 - 56 ٪ من روسـيا والباقي من أذربيجان والجزائر والسـوق الحرة. أما بالنسـبة للبترول فهناك توازن في سياسـة الاستيراد التركية. كما تعتمد روسيا على شركات البناء التركية في إصلاح البنى التحتية وقطاع العقار، وتسـتورد جزءاً مهـماً من منتوجات تركيا الزراعية. اعتماد تركيا في الطاقة بنسـبة 75 ٪ عـلى دولتين تدعمان نظام الأسد شكل عقبة أمام تموضعها المبكر في سوريا.

توتر العلاقات مع مصر: دعمت القيادة التركية الحراك الشعبي في مصر في بدايته؛ إذ طالب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حسـني مبارك بالتنحي، ومن ثم دعم الرئيس مرسي، ومازال الموقف التركي حازماً ضد انقلاب السيسي على الشرعية. هذا الموقف وتّر العلاقات بين تركيا ومصر من جهة وبين تركيا وأغلب البلدان العربية التي ساندت الانقلابين في مصر من جهة أخرى، ودفع أنظمة الثورة المضادة لدعم حراك المعارضة التركية وخاصة في الاعتصام الذي حصل في سـاحة التقسيم في مارس 2013م، وزادت من دعمها لحزب الشـعوب الديمقراطي الجناح السياسي لحزب العمال الكردسـتاني، وتكثفت محاولات أنظمة الثورة المضادة لإسـقاط حكومة أردوغان بسبب موقفها الداعم لثورة الكرامة في المنطقة.

بــرود حلف الناتو تجاه طلب تركيا غطاء للتدخل: رغم تعرض المدن التركية والمعابر الحدودية مع ســوريا لعدة تفجيرات إرهابية واعتداءات بقذائــف الهاون، وإســقاط النظام الســوري طائرة تدريــب تركية= لم يســتجب الناتو للطلب التركي بتفعيل المادتين الرابعة والخامسة للحلف اللتين كان من الممكن أن توفرا غطاءً للتدخل في ســوريا. مما ســبق يتبين أنه لا الوضع الداخلي ولا المحيط الإقليمي سمح لتركيا بالتموضع كقوة لاعبة في الســاحة الســورية؛ لذلك فضلت القيادة التركية الاصطفاف خلف حلف الناتو عســكرياً ومجموعة الأصدقاء سياسياً، مما يعني فعليا خلف القيادة الأمريكية في الساحة السورية، وتميزت في مواقفها السياسية عن أمريكا مع عدد من الدول كقطر والسعودية وفرنسا في موضوع الحل السياسي؛ إذ كان موقفها منه حازما بأنه لا يمكن لبشار الأسد بأي شكل من الأشــكال أن يكون شريكا في الحل السياسي في حال تم الاتفاق على المرحلة الانتقالية.

تأثير محاولة الانقلاب الفاشلة على الداخل التركي وعلى ثورة سوريا

قبل تاريخ 15 تموز/ يوليو 2016م، كانــت تركيا تعيش أزمة هوية بين الإســلاميين الذين مازالوا يشــعرون بالانتماء إلى العثمانية وإلى العالم الإســلامي، ويعتبرون أن هدم الخلافة الإســلامية وقيام دولة إسرائيل كمحور لمنظومة ســايكس بيكو= تــم نتيجة مؤامرة ما زالت مســتمرة على العالم الإســلامي، الكوادر المؤسســة لحزب العدالة والتنمية تنتمي إلى هذه المدرســة. بين التيار العلماني الذي يتطلع إلى هوية أوروبية، وبين

هذين التيارين التيار القومي التركي الذي يتطلع إلى جذوره في آسـيا مع الشعوب الناطقة بالتركية فشلت محاولة الانقلاب في 15/ 07/ 2016م، حسـم هذا الصراع فخرج القومي والإسلامي والليبرالي والعلماني تحت العلم التركي وبرزت الهوية العليا وظهرت روح الانتماء عند جميع أطياف الشـعب التركي، ربما لأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية، وتضامنت أحـزاب المعارضة مـع القيادة السياسـية للدولة التركيـة واعتبرت أن محاولة الانقلاب تهديد لدولة تركيا نفسـها ؛ حيث تداعت جميع أحزاب المعارضة، ما عدا حزب الشـعوب الديمقراطي الجناح السياسي، لحزب العمال الكردسـتاني إلى ساحة يگي قابي (الباب الجديد) واحتشد حوالي خمسـة ملايين تركي يرفعون العلـم التركي دون غـيره، ولأول مرة في تاريـخ تركيا ظهر على المنصة قادة أحـزاب المعارضة مع رئيس الأركان ورئيس الشـؤون الدينية، وألقوا خطابات تدعو إلى الوحدة ضد المؤامرة التي تحاك ضد تركيا وخاصة تلك التي تقف ورائها جماعة فتح الله كولن الإرهابية. هذه الروح وفرت للقيادة التركية زخما كانت تفتقده قبل محاولة الانقلاب الفاشـلة؛ فلا المحيط الإقليمي كان يسمح لتركيا أن تدخل في سوريا كلاعب قوي ولا الداخل التركي. هذا الزخم دفع القيادة التركية إلى التدخل في سـوريا خاصة بعد تفجير انتحاري داعشي في حفل زفاف في مدينة غازي عنتاب التركية، راح ضحيته أكثر من مائة شـخص، بعد التفجير بأيام تدخلت تركيا في شـمال سـوريا من مدينة جرابلس وذلك لتحقيق أربعة أهداف:

1. تطهير الشمال السوري الذي يشكل منطقة حدودية مع تركيا بطول 910 كم من الإرهابيين.
2. كسب عمق 45 كم في المنطقة الواقعة بين نهر الفرات ومنطقة أعزاز التي يبلغ شريطها الحدودي حوالي 90 كم.
3. إعـــادة التوازن الديمغـــرافي إلى المنطقة بعد تهجير ســـكانها العرب والتركمان السُّـــنة من قبل داعش و(PYD) الجناح الســـوري لحزب العمال الكردستاني.

تحقيق هذه الأهداف الثلاثة قد يســـاعد إلى حد كبير في إيجاد منطقة آمنة طالبت بها قوى ثورة ســـوريا ودعمتها تركيا منذ البداية، لكن الإدارة الأمريكيـــة الحالية ما زالـــت ترفضها، وكذلك فك الحصار على حلب الذي بدأ الروس بقصفها منعا لتحقيق السيناريو التركي. فك الحصار على حلب يعني التحامها مع إدلب؛ ومن ثم ريف حماة وحمص الغربي، مما يعني تمكين الثوار من السيطرة على الشمال الغربي في سوريا، وهذا يقود إلى هدف رابع وهو:

4. إعـــادة التوازن إلى طاولة المفاوضات لصالـــح الثورة في حال عودة العملية السياسية ضمن إطار وحدة الأراضي السورية.

أما في شرق الفرات، فتكمن مشـــكلة أساســـية أمام الإســـتراتيجية التركية تتمثـــل في كَوْن الولايات المتحدة الأمريكيـــة، التي تدعم الجناح السوري لحزب العمال الكردســـتاني، والمستاءة من التدخل التركي الذي عرقل حســـابات إدارة أوباما في ســـوريا، تطلب من الأتراك التعاون مع

قوات الكردستاني لتحرير الرقة من تنظيم داعش، مما يعني مطالبة تركيا بالاعتراف الضمني بمنظمة مصنفة إرهابية فيها. من ناحية أخرى رغم سكوت روسيا على توغل تركيا في غرب الفرات لتأمين حدودها الجنوبية، فهي تعترض على زيادة عمق هذا التوغل نحو مدينة حلب بالتوازي مع اعتراضها كذلك على تنسيق محتمل للأتراك مع الأمريكان في شرق الفرات.

هذا المشهد المعقد يعكس طبيعة العلاقة التي تحكم تركيا والولايات المتحدة وروسيا في شمال سوريا بوصفها علاقات "تدافعية" وليس "توافقية"، خاصة في ظل جهود أمريكية لفتح مكتب تمثيلي في واشنطن لقوات سوريا الديمقراطية التي عمادها حزب العمال الكردستاني، والتي حصلت أيضا على مكتب تمثيلي في موسكو منذ بداية 2015م.

تداعيات محاولة الانقلاب الفاشلة على الثورة في سوريا

لم يكن من المستبعد نشوءُ سيسي آخر في تركيا لو نجحت محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 تموز/ يوليو، مما كان سيقود المنطقة برمتها إلى حافة الانهيار؛ إذ كشف النقاب في اليوم التالي لمحاولة الانقلاب الفاشلة أن قائد حرس الحدود الانقلابي أصدر أوامرَ للجنود بالانسحاب من الثغور التي احتشد على طرفها المقابل في سوريا قوات حزب العمال الكردستاني وعناصر داعش؛ تمهيدا لدخول تركيا في حال نجاح الانقلاب وتكرار سيناريو سيناء، مما كان سيساعد الانقلابيين بالحصول على الشرعية في الداخل والخارج من خلال مسرحية محاربة الإرهاب. كما كشفت قائمة

بنك الأهداف لدى الانقلابيين، وهو يضم المؤسسات الحيوية في الدولة التركية التي قصف بعضها بالفعل كمبنى البرلمان ومبنى المخابرات العامة ومبنى قوة مكافحة الإرهاب، كما كشفت قوائم بتصفية كبار الشخصيات في الدولة على رأسها رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، ومن بين هذه الأسماء قيادات في المعارضة السورية. لذلك فشلُ محاولة الانقلاب أتى لصالح الشعب السوري بالتأكيد، وكذلك التدخل التركي في شمال سوريا أتى لصالح الجيش الحر. ورغم العوائق الكثيرة أمام تحقيق الاستراتيجية التركية، فإنها في حال تحققها ستغير من قواعد اللعبة وتفرض أمرا واقعا جديدا لا يبدو أنه سيروق للإدارة الأمريكية ولا لبوتين، اللذين استفردا في الملف السوري بعد حادثة إسقاط تركيا الطائرة الروسية في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015م. لذلك يمكن القول إن تاريخ 15 تموز/ يوليو 2016م ليس نقطة تحول في تاريخ الجمهورية التركية فحسب، بل كذلك يعتبر نقطة تحول السياسة التركية تجاه سوريا؛ مما قد يغير الموازين في المنطقة برمتها.

المصادر:

1. موقع وزارة الخارجية التركية العلاقات التركية السـورية، Türkiye Suriye ilişkileri
http://www.mfa.gov.tr/turkiye-suriye-siyasi-iliskileri-.tr.mfa

2. العلاقات التركية السـورية بعد الحرب الباردة ومشكلة المياه، محمد تيللي بولوط، جامعة بالي كسير.

Soğuk savaş sonrası dönemde Türkiye Suriye

ilişkileri because sorunu . Mehmet telli bulut
http://dspace.balikesir.edu.tr:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/1764/MehmetTelli_Bulut.pdf?sequence=1&isAllowed=y

3. رئاسـة إدارة الكـوارث والطوارئ التركية. تقرير سـوريا AFAD SYRİA REPORT
https://www.afad.gov.tr/en/2600/Syria

4. وزارة الطاقة والثروات الطبيعية التركية. تقرير قطاع البترول الخام والغاز الطبيعي (انظر الشكل 35)
Enerji ve tabii kaynaklar bakanlığı، Ham petrol ve doğalgaz sektör raporu şekil (35)
http://www.enerji.gov.tr/File/?path=ROOT%2F1%2FDocuments%2FSektör%20Raporu%2FHP_DG_SEKTOR_RPR.pdf

5. من الرؤية الملّية إلى الديمقراطيــة المحافظة، نور الدين نباتي النائب عن حزب العدالة والتنمية. منشورات ألفا
Milli Görüşten Muhafazakar Demokrasiye,Nureddin Nebati، Alfa yayinlari

6. صحيفة يني شفق: الحدود أمانة عند تنظيم كولن
http://m.yenisafak.com/gundem/sinir-fetoye-emanetmis-2509781

7. موقع خبر تورك: حشد ميدان يكي كابي بالأرقام
http://m.haberturk.com/gundem/haber/1278173-rakamlarla-yenikapi-mitingi


منتدى العلاقات العربية والدولية